GIEM

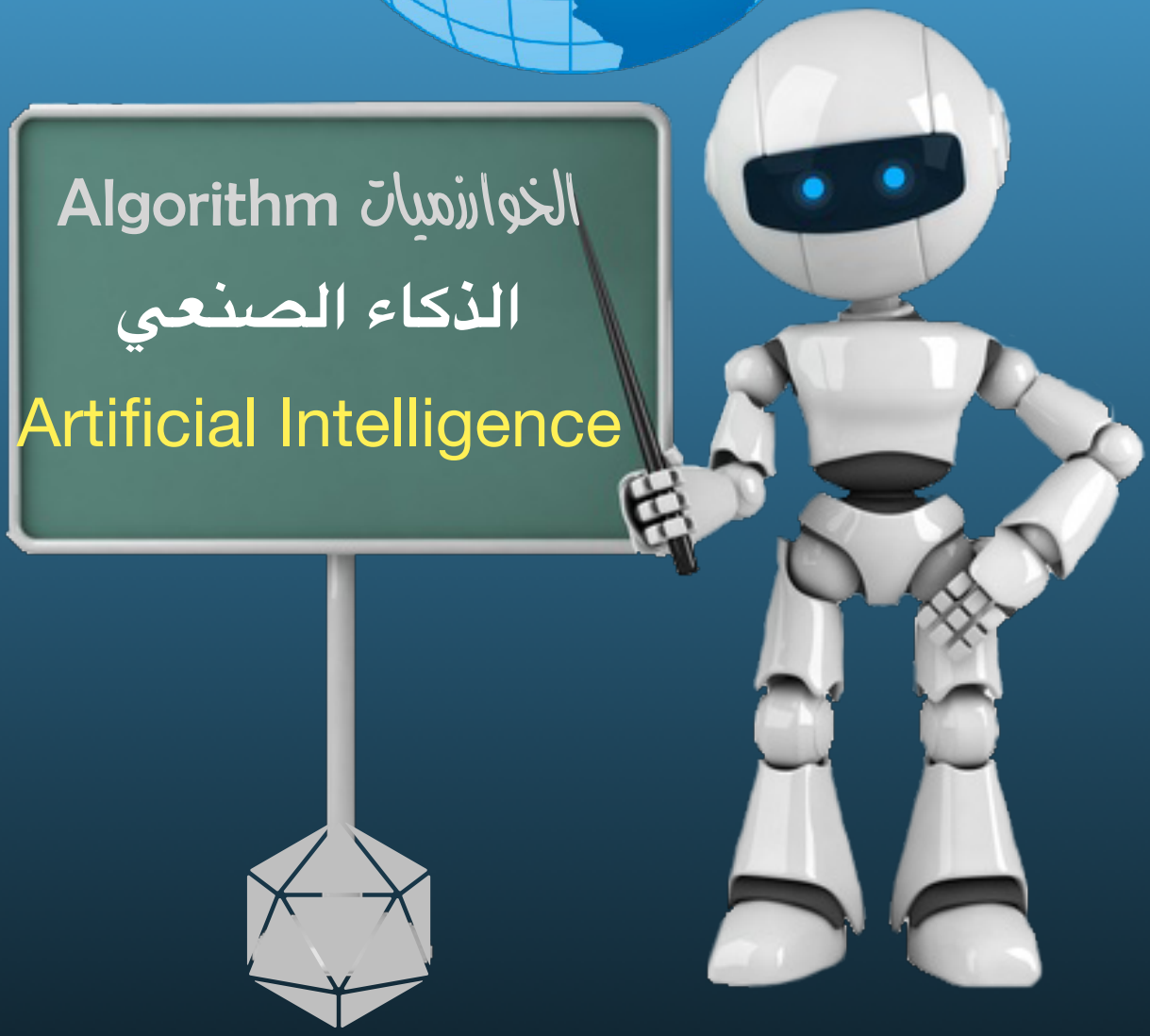

استبدال الروبوتات بالبشر الفاسدين

أعضاء مجالس الشعب (نواب البرلمان) والباحثون العلميون أنموذجًا

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الاسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: بالاقتصاد الإسلامي وعلومه: كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

- رعاية المجلة.
- رعاية كتاب.
- إعلان في المجلة.
- إعلان على الموقع الإلكتروني.

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٨٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

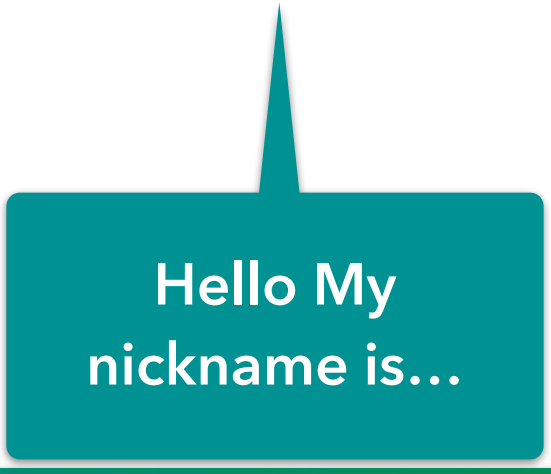

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام

انطلق الموقع في عام ٢٠٠٣ .

أظهرت إحصائيات موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية الالكتروني www.kantakji.com

النتائج التالية :

Month	Unique visitors	Number of visits	Pages	Hits	Bandwidth
Jan 2021	9,300.00	11,440.00	192,554.00	746,802.00	107.97 GB
Feb 2021	7,921.00	10,476.00	168,882.00	659,048.00	77.30 GB
Mar 2021	8,329.00	10,534.00	172,584.00	694,519.00	81.32 GB
Apr 2021	7,228.00	9,173.00	155,305.00	630,514.00	77.52 GB
May 2021	4,930.00	7,544.00	118,539.00	455,972.00	42.86 GB
Total	37,708	49,167	807,864	3,186,855	386.98 GB
Avg	263.69	343.83	5,649.40	22,285.70	2.71

بلغ عدد الزوار يومياً بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ دون تكرار ٢٦٣ زائر بمعدل ٣٤٣ زيارة يومياً تصفحوا ٥٦٥٠ صفحة وقاموا بـ ٢٢٢٨٥ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ٢.٧١ غ.ب .

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم الجزائر فالمغرب فالصين فمصر والسعودية، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ١٦ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً . ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (١٠٧٠٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي الجزائر (٢٧٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٤٠٠٠٪ .

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	106,963	325,561	15.04 GB
Algeria	dz	2,632	33,651	8.10 GB
Morocco	ma	745	10,577	1.52 GB
China	cn	620	1,455	90.62 MB
Egypt	eg	533	8,509	1.48 GB
Saudi Arabia	sa	485	8,245	815.07 MB

Jordan	jo	444	6,182	1007.93 MB
Indonesia	id	440	6,020	916.28 MB
Great Britain	gb	404	3,949	720.72 MB
France	fr	388	1,668	206.38 MB
Russian	ru	383	2,994	481.61 MB
Iraq	iq	374	5,140	1.03 GB
Syria	sy	353	2,743	508.38 MB
Turkey	tr	321	4,608	693.47 MB
South Africa	za	300	3,918	674.33 MB
Canada	ca	252	1,085	104.43 MB
Germany	de	227	1,409	181.58 MB
Libya	ly	208	1,384	321.13 MB
Romania	ro	199	1,231	202.45 MB
India	in	150	1,085	138.33 MB
Czech Republic	cz	145	1,037	44.96 MB
Angola	ao	120	1,968	210.77 MB
Kuwait	kw	101	1,453	128.77 MB
Seychelles	sc	98	121	4.56 MB
United Arab Emirates	ae	84	1,539	97.93 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى، ومن ثم بفضل دعم القرّاء والمهتمين.

موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام

انطلقت المجلة في شهر ٧ من عام ٢٠١٢.

بلغ عدد متابعي صفحة الفيسبوك الخاصة بالمجلة أكثر من ٣٧٠٠٠ متابع وباقي وسائل التواصل الاجتماعي حوالي ٣٣٠٠٠ متابع بما في ذلك مجموعة المجلة البريدية.

أظهرت إحصائيات موقع المجلة الالكتروني www.giem.info أو giem.kantakji.com النتائج التالية:

الشهر	عدد الزوار دون تكرار	عدد الزيارات	الصفحات	الضربات	الحزمة (GB)
كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١	8,330	32,543	185,058	231,903	56.97
شباط/ فبراير ٢٠٢١	6,937	36,951	119,840	160,199	89.25
آذار/ مارس ٢٠٢١	7,636	40,292	119,927	173,246	80.90
نيسان/ أبريل ٢٠٢١	5,945	33,937	71,811	111,928	3.06
٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢١	3,969	21,165	49,740	72,252	2.10
المجموع	32,817	164,888	546,376	749,528	232.27
الوسطي يوميا	229	1,153	3,821	5,241	1.62

بلغ عدد الزوار يومياً بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ هو ٢٣٠ زائر (دون تكرار) بمعدل ١١٥٣ زيارة يومياً تصفحوا ٣٨٢٠ صفحة وقاموا بـ ٥٢٤١ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ١.٦٢ غ.ب.

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم روسيا فجزر سيشل فالهند فكوريا الجنوبية وألمانيا، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ٢١ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً. ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (٢٣٣٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي روسيا (٧٢٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٣٠٠٪. وذلك حسب الجدول التالي:

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	23,294	27,639	891.92 MB
Russian	ru	7,216	7,496	467.53 MB
Seychelles	sc	3,458	3,458	67.12 MB
India	in	1,779	1,858	35.81 MB
South Korea	kr	1,588	1,589	30.52 MB
Germany	de	1,469	1,470	106.34 MB
Turkey	tr	1,344	2,147	37.30 MB
Great Britain	gb	1,074	1,315	27.04 MB
Honduras	hn	1,013	1,013	19.79 MB
Ukraine	ua	995	996	36.71 MB
France	fr	994	1,156	58.30 MB
Algeria	dz	931	7,175	115.93 MB
South Africa	za	601	1,648	26.11 MB
Estonia	ee	454	454	8.73 MB
Romania	ro	374	688	11.86 MB
Sweden	se	334	336	7.80 MB
Chile	cl	315	315	6.92 MB
Indonesia	id	285	890	13.96 MB
Morocco	ma	261	1,818	28.95 MB
Canada	ca	153	300	4.57 MB
Bulgaria	bg	152	152	3.05 MB
China	cn	145	156	3.40 MB
Saudi Arabia	sa	125	861	14.63 MB
Egypt	eg	112	1,153	17.09 MB
Jordan	jo	100	808	10.54 MB
Others		1174	5361	95.81 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى، ومن ثم بفضل دعم القرّاء والمهتمين.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام ٦

موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام ٨

فهرس المحتويات ١٠

لوحة رسم: النواعير آلات السقي ورفع الماء صديقة البيئة ١٢

بريشة محمد حسان السراج

استبدال الروبوتات بالبشر الفاسدين ١٣

أعضاء مجالس الشعب (نواب البرلمان)، والباحثون العلميون أنموذجًا

د. سامر مظهر قنطقجي

كاريكاتير: الثقب الأسود ١٩

خالد قطاع

العالم عام ٢٠٣٠ .. رؤية وخطة المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠

مركز دراسات الواقع والتاريخ

التفكر بآلاء الله ونعمة الإسلام ٢٢

د. فلاح نجم عبد الله العاني

La question sociale au Maroc: quel enjeu ? ٣٢

Baoussy Ghizlane

العملة الرقمية: ماذا تريد النخبة المصرفية العالمية؟ ٣٨

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

التمويل التضخمي من منظور إسلامي ٤٥

نجلاء عبد المنعم

اقتصاد البيانات المخفية ٥٢

تحتاج الشركات إلى أن تكون جادة في إدارة البيانات والاستفادة منها

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي (بتصرف)

تجارب دولية في التكنولوجيا المالية ٥٤

رحاب عادل صلاح الدين أمين

عمليات غسيل الأموال بين آثارها الاقتصادية وأحكام الشريعة الإسلامية ٦٣

أحمد غزالة

حوكمة المراجعة وأثرها في الحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية ٧٠

دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية فى السودان

د . أيمن عبد الله محمد أبوبكر

د . عفراء الفاضل محمد عثمان

دور المدراء التنفيذيين من خارج العائلة في الشركات العائلية ٨٤

د . عبد القادر ورسمه غالب

حاجتنا إلى بروتوكول شامل لمواجهة خطاب الكراهية ٨٧

د . فادي محمد الدحدوح

المخاطر الائتمانية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ٨٩

تطبيق عملي على بنك بيمو وبنك الشام

آلاء محمود ديدح

عقد المشاركة ١٠٥

د . فاطمة الفرحاني

دراسة حساسية المشروع في ظل ارتفاع التكاليف من خلال نقطة التعادل ١١١

أوهاج بادنين عمر

لوحة رسم: النواعير آلات السقي ورفع الماء صديقة البيئة

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

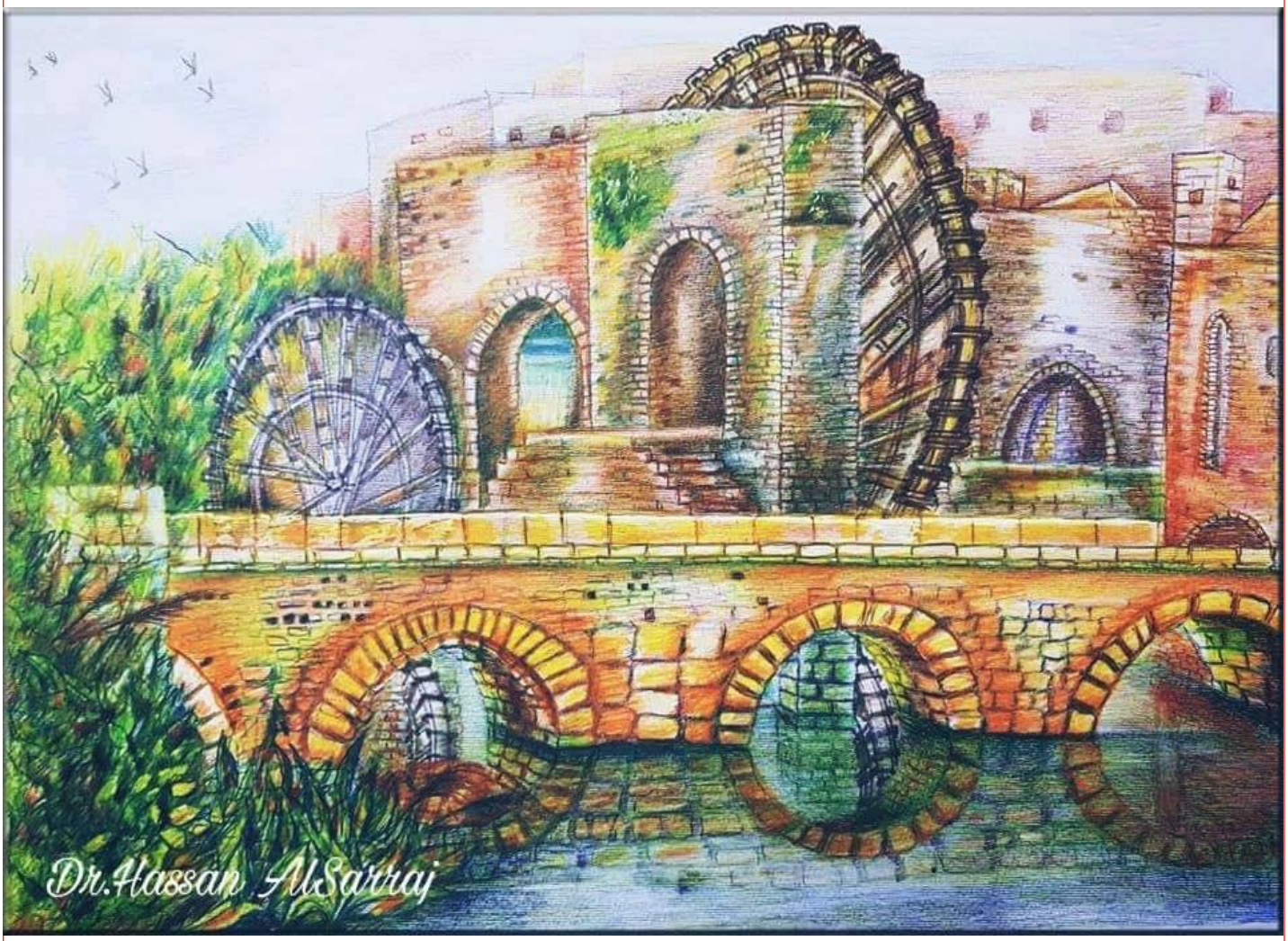

استبدال الروبوتات بالبشر الفاسدين

أعضاء مجالس الشعب (نواب البرلمان)، والباحثون العلميون أنموذجًا

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

هل سيَحدُّ الروبوت بذكائه الصنعي من فساد البشر؟، فقد صار السؤال مشروعًا بسبب (تعملق) الفاسدين، مما حدا بمبرمجي الذكاء الصنعي طرح خوارزميات تتضمن الحل...

إن معركة البقاء للأفضل بين البشر؛ معركة وجود مستمرة، إلا أن المعركة الآن صارت بين الإنسان الأقل كفاءة والذكاء الصنعي!

وهذا يحتاج وقفة؛ فعمليات الإصلاح لم تعد تجدي نفعًا مع من فسد من البشر، والفاسدون كثيرون بل ويتزايدون، فالكسول فاسد، والاتكالي فاسد؛ ولا يجدر بهذه الفئة المتزايدة كمًا ونوعًا أن تشغل مناصب ووظائف تحتاج النزاهة والنشاط والابداع.

جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إذا ضُيِّعَتِ الأمانَةُ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قالَ: كيفَ إضاعَتُها يا رَسولَ اللَّهِ؟ قالَ: إذا أُسْنِدَ الأمْرُ إلى غيرِ أهْلِهِ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ)**.

لقد نُشر في شهر حزيران الحالي حالتين، يجدر التوقف عندهما؛ تمثلان نموذجان يتعلقان بمن يُفترض أنهم الأفضل حنكة والأكثر نفعًا في المجتمع الإنساني.

فهل فقدان الأمل في الإصلاح والتطوير هو السبب للوصول إلى هكذا قناعات؟

وقبل التعرض للحالتين المشار إليهما، سنوضح كيفية استخدام الذكاء الصنعي[1]؛ حيث بات التفاعل مع الجمهور أمرٌ بالغ الأهمية، مع تزايد الاعتماد على خوارزميات الذكاء الصنعي والتعلم الآلي لمعالجة الكميات الكبيرة من البيانات؛ **لفهم احتياجات الجمهور** كخطوة أولى، لبناء مؤسسات وأعمال أكثر قدرة على الاستجابة لهم. يقول كبير مسؤولي البيانات في شركة Thrivent: هناك ثلاثة مراحل لاستخدام الذكاء الصنعي لتحسين قدرة تلبية احتياجات الجمهور، وهي:

١– الحصول على معلومات أكثر دقة؛ فالذكاء الصنعي يُستخدم لتحديد الجمهور المستهدف، وفهم أفضل الطرق للتفاعل مع الحاليين منهم أو المحتملين، وكلما توفرت المعلومات؛ أمكن تسخير قوة خوارزميات الذكاء الصنعي والتعلم الآلي لفرز جبال البيانات، لاستخلاص المعلومات الأكثر دقة عن المستهدفين.

والخطوة الثانية بعد تحديد الجمهور المناسب؛ فهي تصميم الخدمات المناسبة لذلك الجمهور واختيار أفضل الإجراءات الواجب اتخاذها؛ لاستخدام الذكاء الصنعي **لنمذجة نية العميل**، للتنبؤ باحتياجاته وتقديم أفضل خدمة له.

مثال: إذا قام أحد العملاء بزيارة موقع شركة لإعادة تعيين كلمة المرور الخاصة به ولم ينجح، فإن أفضل ما يتوجب اتخاذه هو نقل هذه المعلومة إلى ممثل خدمة العملاء عندما يتصل العميل للحصول على المساعدة، حيث سيكون قادراً على مساعدة العميل على أفضل وجه دون تضييع الوقت في الحديث عن منتجات أو خدمات غير مناسبة له، ما قد يؤدي إلى إحباط العميل بشكل أكبر. وفي هذا المثال تم استخدام الذكاء الصنعي لنمذجة نية العميل، بهدف التنبؤ باحتياجاته وتقديم أفضل خدمة له.

٢– تعزيز الثقة؛ حيث أن تقديم الخدمة المناسبة في الوقت المناسب هدف محمود، فإن الذكاء الصنعي يُسهم في بناء علاقات طويلة الأمد مع الجمهور ويُعززها من خلال إضفاء الطابع الشخصي على النصائح المقدمة لكل منهم. ويستطيع المستشارون الروبوتيون (بمصطلح اليوم) المدعومين بالذكاء الصنعي تقديم هكذا إرشادات لكل عميل بما يناسب وضعه الحالي وأهدافه المستقبلية.

---

[1] Can Finance Companies Trust AI? Interview With Sravan Kasarla, CDO, Thrivent, Kathleen Walch, 1 June 2021, FORBES Magazine: www.forbes.com/sites/cognitiveworld/2021/06/01/can-finance-companies-trust-ai-interview-with-sravan-kasarla-cdo-thrivent/?sh=28ffa1002c8f

٣– صنع القرار المدعوم بالذكاء الصنعي: ينبغي أن تتمكن المؤسسات من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة باستمرار في الوقت والمكان المناسبين، باستخدام البيانات والذكاء الصنعي. وإن الأساس الرئيسي لبناء أعمال سريعة الاستجابة للجمهور يقوم على معرفة وربط جميع التفاعلات والبيانات بأشكال عدّة. ولأجل بناء أساس قوي، يجب أن يركز العمل على تدفق البيانات بشكل سلس، على نحو أشبه بطريق سريع للبيانات، ويكون ذلك باطلاع كل الأطراف بشكل مستمر خلال مراحل العمليات جميعها، لضمان حصولهم على أحدث البيانات في كل لحظة.

الوقفة الأولى: استبدال أعضاء البرلمان بالذكاء الصنعي[1]

أظهرت دراسة حديثة أن معظم الأوروبيين يرغبون في استبدال بعض أعضاء برلماناتهم بالخوارزميات.

فقد وجه باحثون في مركز حوكمة التغيير في الجامعة الإسبانية IE University أسئلة إلى ٢٧٩٦ شخصًا من ١١ دولة حول العالم؛ عن رغبتهم تقليل عدد البرلمانيين الوطنيين في بلادهم، ومنح هذه المقاعد إلى ذكاء صنعي يمكنه الوصول إلى بياناتهم.

وقد أيّد هذه النتائج ٥١٪ من الأوروبيين؛ ٦٦٪ من الإسبان، و٥٩٪ من الإيطاليين، و٥٦٪ من الهولنديين، و٥٤٪ من الألمان. أما خارج أوروبا، فقد أيّد ٧٥٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في الصين فكرة استبدال البرلمانيين في بلادهم بالذكاء الصنعي، بينما عارضها ٦٩٪ من البريطانيين و٦٠٪ من الأمريكيين. كما اختلفت الآراء أيضًا بشكل كبير على حسب السن، حيث كان الشباب أكثر انفتاحًا على الفكرة؛ فأيدها أكثر من ٦٠٪ من الأوروبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥–٣٤ عامًا و٥٦٪ ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٤–٤٤ عامًا، ورفضها غالبية المشاركين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٥ عامًا.

يقول أوسكار جونسون – المدير الأكاديمي في مركز حوكمة التغيير وأحد مؤلفي الدراسة:

إن هناك تراجعًا في الإيمان بالديمقراطية كشكل من أشكال الحكم دام لعقود، بسبب زيادة الاستقطاب السياسي وتشتت المعلومات.

---

[1] More than half of Europeans want to replace lawmakers with AI, study says, Sam Shead, THU, May 27 2021, https://www.cnbc.com/2021/05/27/europeans-want-to-replace-lawmakers-with-ai.html

الوقفة الثانية[1] : دعوة لارتكاب مزيد من الاحتيال الأكاديمي بشكل صارخ

تُعقد المؤتمرات العلمية عادة لأيام معدودة، ويستغرق التحضير لها شهوراً أو ربما سنوات، وعادة ما تكون مكلفة. والأصل أن المشاركين فيها هم نخبة المجتمع العلمي، يتبادلون المنافع العلمية ويضيفون جديداً لعلومهم وللعلم عامة، ويحققون في اجتماعاتهم الجانبية فرصًا لتبادل قضايا فكرية تخصصية، مما قد يساعد في ابتكار حلول علمية لقضايا شائكة.

إلا أن هذا الوصف لا ينطبق على كثير من المؤتمرات وورش العمل التي صارت تقليداً، والمشاركة فيها تتم لتحصيل نقاط وعلامات تضاف لسير المشاركين الشخصية والعلمية، كما أن قبول المشاركات يتم بشكل هزيل بغض النظر عن محتواها لملء جدول المؤتمر، ومما يؤسف له أن إلقاء الأوراق العلمية يتم في زمن محدود لا يتعدى العشر دقائق – في أحسن الحالات – نظرا لازدحام أوراق المشاركة مما يُحوّل هذه المؤتمرات إلى تجمعات لا طائل منها، فضلا عن فقدان كثير من الأوراق لمصداقيتها البحثية وأمانتها العلمية.

يُضاف لما سبق؛ أن النشر المُحكَّم فيه ما فيه من محاباة وانحياز، حتى أن بعض المجلات العلمية التي تحمل أعلى التصنيفات العالمية وأشهرها – لا داعي لذكرها – تنشر مقالات الباحثين مقابل ما تقبضه من رسوم كبيرة؛ لذلك فإن عين تلك المجلات منصبٌ على المال لا على المحتوى العلمي للمقال، وهذا أسوأ ما يعيشه العالم من حالات ضعف أخلاقي.

لذلك فلا غرابة بقيام (جاكوب بوكمان)، وهو طالب دكتوراه في مجال التعلم العميق في جامعة (ميلا) الكندية، بدعوة الباحثين في مجال الذكاء الصنعي إلى اقتراف أكبر عدد ممكن من عمليات الاحتيال الأكاديمية والادعاءات الكاذبة في أوراقهم البحثية مبرراً دعوته هذه؛ بأن الاحتيال الواسع النطاق؛ سيجبرنا على إعادة تعزيز معايير مجتمعنا الأكاديمي، وسيُغير طريقة إجرائنا للأبحاث، وسيُحسّن القدرات على إحراز تقدم في المعارف البشرية.

[1] Please Commit More Blatant Academic Fraud, May 29, 2021, https://jacobbuckman.com/2021-05-29-please-commit-more-blatant-academic-fraud/

وشرح (بوكمان) بعض الممارسات المتبعة حاليًا؛ فالبعض يختارون أمثلة أو بيانات تجعل نموذجهم يبدو جيداً، ومنهم من يذكر في ورقته البحثية: أن عمله يمثل خطوة أولى واعدة؛ رغم قناعته بأن بحثه لا يشكل نواة لأي بحث مستقبلي.

لقد هدف (بوكمان) من ذلك إلى دفع الباحثين للتساؤل عن مدى مصداقية أبحاثهم؛ فانتشار الاحتيال الأكاديمي سيزرع بذور الشك في العقول. ورغم إقراره بأن اتباع هذا الأسلوب هو علاج متطرف لمشكلة التزوير الأكاديمي، وشبَّهه بالعلاج الكيميائي الذي ينطوي على بعض الأضرار؛ إلا أنه أفضل الخيارات في مواجهة السرطان الذي أصاب المجتمع الأكاديمي.

والملفت في الأمر؛ مشاركته في تأليف عدة أوراق بحثية مع باحثين من شركات ومؤسسات عريقة منها: Deep Mind وGoogle Brain وجامعة جون هوبكنز، وقد قُبل بعضها في مؤتمرات عالمية مرموقة، بينما هي مجرد هراء محض، وقد قدم اعتذاراً من زملائه المشاركين في هذه الأوراق.

أول حالة موثقة للاحتيال الأكاديمي في مجتمع الذكاء الصنعي

Collusion Rings Threaten the Integrity of Computer Science Research

Michael L. Littman, Communications of the ACM, June 2021, Vol. 64 No. 6, Pages 43–44,

https://cacm.acm.org/magazines/2021/6/252840-collusion-rings-threaten-the-integrity-of-computer-science-research/fulltext#FNA

وقد عبَّر (بوكمان) عن سعادته عند قراءته لأول حالة احتيال أكاديمي موثقة في مجتمع الذكاء الصنعي، واعتبرها بداية يستلهم منها الباحثون نموذجهم، ليتابعوا انخراطهم في احتيالات أكثر وضوحًا في المستقبل. وبرأيه فإن الاحتيال الأكاديمي الصريح هو امتداد طبيعي لهذا النوع من الاحتيال اليومي الذي يرتكبه معظم الأكاديميين في مجتمعنا وبشكل منتظم، إلا أنه احتيال ماكر وخفي، لا يمكن تمييزه.

والأسوأ من ذلك كله؛ تواطؤ الجميع في هذا الاحتيال الخفي:

- فلا أحد مستعد للاعتراف بوجود احتيال؛ ولا أحد يَدينُ الآخرين.
- ما هي السلوكيات التي يمكنهم رؤيتها بوضوح في أنفسهم؟
- من ذا الذي يرغب في تقويض إنجازاته من خلال الاعتراف بأن أعماله ليس لها قيمة علمية؟

وبالتالي فإن النتيجة المحزنة؛ أن المجتمع قد طوّر ثقبًا أسودًا حول واقع مُحبِط؛ طال حتى المؤتمرات الكبرى، التي صار يندر أن تقدم أوراقها المنشورة أية حقيقة ذات بصيرة! وإن أي محاولة لتسليط الضوء على الوضع أو تصحيحه تُقابل بمقاومة شديدة من أولئك المستفيدين من الوضع الحالي.

الآن، وبعد أن أصبح الاحتيال الأكاديمي (الصارخ) واقعًا، فقد أتيح لمجتمع الذكاء الصنعي فرص الدفاع، من خلال مشاركته في أشكال الاحتيال الذي ترك الباب مفتوحًا. وبذلك نجح باحثو الذكاء الصنعي في إجبار المجتمع على الاعتراف بنقطة ضعفه. **ولأول مرة، سيضطر الباحثون الذين يقرؤون وقائع المؤتمر إلى التساؤل: هل يستحق هذا العمل الانتباه حقًا؟ أم أن نشر أوراقه مجرد نتيجة احتيال؟**

وبما أنه يصعب التمييز بين الأوراق المنشورة عن طريق الاحتيال وتلك المنشورة بشكل شرعي، فإن احتمال نشر أي ورقة بحثية من خلال الاحتيال سيُجبر الناس على الانخراط بشكل أكثر تشككًا مع الجميع؛ ليبذل المحكمون وغيرهم مزيدًا من التدقيق الإضافي للتعامل مع أشكال الاحتيال بوصفها (حلقات تواطؤ)، وهذا سيضغط على الباحثين لإنتاج أعمال قادرة على الصمود أمام هذا التدقيق؛ لكسب نتائج دون أي غش، ومن ثم الوصول إلى **أوراق ذات جدارة علمية حقيقية**.

إن المؤسسات التعليمية في شكلها الحالي لا تستحق المصداقية التي تتمتع بها. ولعل الاحتيال على نطاق واسع سيجبر على إعادة تقوية المعايير الأكاديمية، وتغيير الطريقة التي يعمل بها الباحثون، لتحسين القدرات الجماعية لتطوير المعارف البشرية، **وهذه بعض أسرار الذكاء الصنعي**.

إنه أثناء كتابة هذه المقالة، وصلني كتاب مؤلف من ٩٨١ صفحة وهي أوراق عمل مؤتمر عقد في دولة عربية حول البيتكوين، ومن المستغرب عدد المشاركات فيه وحجمها؛ حيث سطّر المشاركون لأجله ما يقرب من ألْفَ صفحة أُخرجت ككتاب بألوان زاهية وصور جميلة. وهذا مجرد مثال عن مصداقية المؤتمرات والمؤسسات الراعية مقابل قضية عادية.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٤٤٢ هـ الموافق ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٢١ م

كاريكاتير: الثقب الأسود

خالد قطاع
رسام كاريكاتير

العالم عام ٢٠٣٠ . . رؤية وخطة المنتدى الاقتصادي العالمي

مركز دراسات الواقع والتاريخ
www.chcscenter.net

المنتدى الاقتصادي ودوره في المخطط

المنتدى الاقتصادي العالمي (اتحاد أكبر ١٠٠٠ شركة في العالم) ينشر فيلماً (رابط الفيديو) عن توقعاته للعالم عام ٢٠٣٠ حسب خطتهم للتغيير العالمي العظيم. أول هذه التوقعات هو أنك لن تمتلك شيئًا، نعم لن تمتلك شيئًا هو نص توقعهم الأول. وهذا ما يفعلونه الآن عبر الإغلاقات المتكررة وإغلاق المحلات التجارية الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى إفلاس كثير من هذه المشاريع التجارية وبالتالي استيلاء الشركات الأكبر على حصتهم في السوق. ففي خلال هذه الفترة من الإغلاقات وبينما أفلست كثير من الشركات، إزدادت ثروة المليارديرات الكبار بما يزيد على ٤ تريليون دولار كما ورد من مصادر متعددة وعلى رأسها تقرير أوكسفام الصادر في ٢٥ يناير ٢٠٢١.

٨ نبوءات لشكل العالم عام ٢٠٣٠

المقطع يتحدث عن ٨ تنبؤات للمنتدى الاقتصادي العالمي عن الحياة في ٢٠٣٠ بدأها بالتنبؤ:

إنك لن تمتلك شيئًا وستكون سعيداً، وهو نفس محتوى مقال (إيدا أوكن) الوزيرة السابقة للبيئة في الدانمارك وعضوة البرلمان الدانماركي ورئيسة لجنة البيئة والمناخ فيه. (إيدا أوكن) نشرت ذلك المقال بصفتها عضو مجلس المستقبل العالمي في المنتدى الاقتصادي العالمي. وقد صدر المقطع والمقال في نفس الوقت تقريباً في نوفمبر ٢٠١٦.

ملامح العالم عام ٢٠٣٠

هذا الفيديو يختصر أهم ٨ توقعات للعالم عام ٢٠٣٠ حسب رؤية المنتدى، وقد اخترنا ترجمته والتعريف برئيس ومؤسس المنتدى لتوعية الجماهير العربية لانتباه لخطط تلك النخب وللعالم الذي يدفعوننا إليه. وهذه أهم ملامح هذا العالم أو النظام العالمي الجديد: العالم ٢٠٣٠

١. إزالة الملكية الفردية.
٢. الاستئجار بدل التملك.

٣. الإلغاء التام للخصوصية.

٤. المراقبة التامة للأفراد ٢٤ ساعة ٧ أيام في الأسبوع.

٥. تكديس الناس في المدن وإخلاء الريف.

٦. المدن الذكية (السجون الذكية).

٧. تقنين استخدام الأرض (مناطق ممنوعة على البشر).

٨. إلغاء النقود والتحول للعملات الرقمية.

٩. إلغاء الأسرة وإضعاف سيطرتها على الأطفال.

١٠. إلغاء التمايز الفردي والولاء للتقاليد الأسرية والقبلية والوطنية والعقائد الدينية.

١١. إغلاق الزراعة التقليدية.

١٢. استبدال المنتجات الطبيعية بالبدائل الاصطناعية المنتجة في المصنع (اللحوم كمثال).

١٣. نقل التسوق والرعاية الصحية والتعليم إلى الإنترنت.

١٤. استبدال العديد من الوظائف بالروبوتات واستخدام الرقائق المزروعة للتحكم في البشر من بعيد.

١٥. إدخال راتب وطني متواضع للجميع.

١٦. الاعتماد الكامل على السادة في توفير مقومات الحياة.

الإقطاع والعبودية هما سمة النظام العالمي الجديد

هذه الوصفة معناها عودة الإقطاع القديم لكن بصورة أشد قسوة حيث يصبح الناس عبيداً بالمعنى الحرفي للكلمة عند سادة يملكون كل الموارد وكل الأموال وكل البشر يعملون عندهم في مدن ذكية يتم فيها مراقبة تحركات الناس وسكناتهم على مدار الساعة دون توقف، ويتم تدوين سلوكيات الناس في سجلات عبر الذكاء الاصطناعي ثم يتم تصنيف الناس من خلال تلك السلوكيات ومجازاة المحسنين ومعاقبة المسيئين حسب وجهة النظر الحكومية. هذا النظام مطبق بطريقة شبه كاملة في الصين، ذلك النموذج الذي أقامته النخبة ليكون مثالاً يحتذي ليطبق عالمياً، وهم يستخدمون الوباء كغطاء وكسبب لنشر هذا النموذج في كل أنحاء العالم. وفي النهاية سنخرج عبيداً لقلة من البشر تمتلك كل شيء ويكون أغلب الناس لا يملكون شيئاً كما يقول فيديو المنتدى الاقتصادي العالمي أو هكذا يخططون؛ فهل سينجحون؟

(رابط الفيديو)

التفكر بآلاء الله ونعمة الإسلام

د. فلاح نجم عبد الله العاني

أستاذ في كلية الإمام الأعظم - ديوان الوقف السني

الحلقة (٢)

إننا نعيش في زمانٍ كثرت فيه الفتن، ومن أخطر هذه الفتن: ظهور طائفة من الناس في الدول الإسلامية ينكرون وجود الله تعالى، ويسندون ما يحدث في هذا الكون إلى الطبيعة، أو إلى الصدفة، ويجهرون بذكر أدلتهم الواهية الباطلة على إنكار وجود الخالق العظيم في وسائل الإعلام، مستغلِّين ضعفَ عقيدة توحيد الله تعالى عند بعض المسلمين.

كذَلِكَ عَنْدما ندرس الكون؛ نرى فِيه هداية كاملة من أصغر ذراته إِلَى أكبر أجرامه، من أبسط أشكاله إِلَى أعقد مظاهره؛ فما هو تعليل ذَلِكَ؟

كيف وجد ذَلِكَ؟

وكيف استمر؟

وكيف ثبت؟

هُنَالِكَ جواب واحد يقدمه العقل على ذَلِكَ، وهو وُجُود ذاتٍ هادية، وُجُودُ الله.

لا يمكن أن يعلَّل مثل ذَلِكَ إلا بوجود الله تبارك وتعالى العليمِ الحكيمِ القديرِ، الَّذِي هو سبحانه وتعالى يريد ما يشاء، ويفعل بما يريد.

لو أنك – مثلاً – نظرت إِلَى ثعبان الماء: متى اكتمل نموه؟ هاجر من مختَلَفِ البِرَكِ والأنهار قاطعًا آلاف الأميال فِي المحيط، قاصداً إِلَى الأعمال السحيقة جنوب بَرْمُودَا، حيث ملتقى ثَعَابِينِ الماء فِي كل أنحاء العالم، فتبيض الإناثُ وتموت، وأما صغارها تلك التي لا تملك وسيلة تتعرف بها على أي شيء سوى أَنَّهُا فِي مياه غريبة؛ فإنها تعود أدراجَها مرة أخرى؛ كيف؟ تجد طريقها إِلَى الشاطئ الَّذِي جاءت منه أمهاتها، ومِنْ ثَمَّ إِلَى كل نهرٍ أو بُحَيْرَةٍ أو بِرْكَةٍ صغيرة، ولذا يظل كل جسم من الماء آهِلاً بثعابين البحار، ولم يحدث قط أنْ صِيدَ ثعبانُ ماءٍ أمريكيٌّ فِي المياه الأوروبية – مثلاً –، لم يدخل فِي المياه الإقليمية الأوروبية ثعبانٌ أمريكي، ولم يخترق هذا السياج؛ من الَّذِي دل هذا على هذا؟!!

ومن الَّذي علمه؟!!

ومن الَّذي أرشده؟!!

الجراد البالغ من العمر سبعة عشر عامًا فِي ولايةِ «يُوإِنجِلاَنْدَ» يغادر شقوقه تحت الأَرْض، حيث عاش فِي ظلام مع تغير طفيف فِي درجة الْحَرَارَة، ويظهر بالملايين فِي الرابع والعشرين من مايو من السنة السابعة عشرة من عمره تمامًا، بحيث يَضْبِطُ مواعيدَه للظهور فِي اليوم تقريبًا – أي فِي ذَلِكَ اليوم – بهداية يعجز الإنسان عَنْها لو أَنَّهُ استعمل التقويم.

خطر لعالم أمريكي أن يستفرخ البيض دون حضَّانة الدجاج؛ بأن يضع البيض فِي نفس الْحَرَارَة التي ينالها البيض من الدجاجة الحاضنة له، فلما جمع البيض، ووضعه فِي جهاز التفريخ؛ نصحه فلاحٌ أُمِّيٌّ أن يُقَلِّبَ البيض؛ لأَنَّهُ رأى الدجاجة تفعل ذَلِكَ، فسخر منه العالم، وأفهمه أن الدجاجة إنما تقلب البيض لتعطي الجزء الأسفل من البيضة حرارة جسمها التي حُرِمَتها، وأما هو؛ فقد أحاط البيضَ بجهاز يَشِعُّ حرارة ثابتة لكل أجزاء البيض.

استمر العالم فِي عمله حتى جاء دور الفَقْسِ، وفات ميعاده ولم يخرج فرخٌ واحد، ولا فَقَسَت بيضة واحدة، فأعاد التجربة آخذًا بنصيحة الفلاح، أو بالأحرى: أراد أن يقلد الدجاجة، فصار يقلب البيض حتى إِذَا وَاتَى ميعادُ الفَقْسِ؛ خَرَجَت الفَرَارِيجُ.

ما هو التعليل الْعِلْمي لهذا؟

آخِر تعليل علمي لتقليب البيض – وهو ما تقوم به الدجاجة – أن الفرخ حينما يخلق فِي البيضة؛ ترسب المواد الغذائية فِي الجزء الأسفل من جسمه، فإذا بقي بدون تحريك لأوعيته؛ أدى ذَلِكَ إِلَى هلاكه، فالدجاجة لا تقلب البيض لِذَلِكَ لا فِي اليوم الأول ولا فِي اليوم الأخير؛ فمن الَّذي عَلَّمها؟!

هذه الهداية الكاملة في عملية بناء هذه العمليات المعقدة التي تؤدي إِلَى بقاء الأجناس المختلفة فِي الأَرْض في الدجاج، بقي بهذه العملية الدجاج فِي العالم؛ لأَنَّهُ يعلم تمامًا ما ينبغي أن يفعله، الدجاج يعرف تمامًا ما ينبغي أن يفعله، وما فعلته الدجاجة الأولى حتى استمر جنس الدجاج فِي الأَرْض؛ من أين أتت به؟!

ومن الَّذي عَلَّمها؟!

لو أنك نظرت إِلَى ترتيب الأذن فِي الإنسان وفي عدد من الحيوانات الأخرى؛ فلا يمكن أبدًا لأي عاقل أن يتصور حدوث ذَلِكَ عَنْ طريق المصادفة، للأذن طبلة تستقبل الموجات الصوتية، فتتذبذب تلك الطبلة،

هذه الذبذبات تؤثر فِي ثلاث عظام دقيقة مرتبة ترتيبًا معينًا، والضغط على جانبي الطبلة ينبغي أن يكون متساويًا، لهذا الغرض تمتد أنبوبة خلف الطبلة تُوصِلُ إِلَى تجويف الأنف؛ لكي يكون هُنَاكَ تعادل بين الضغط فِي الجانبين – أي فِي جانبي الطبلة –، لِذَلِكَ إِذَا ركبت الطائرة واختلف ضغط الهواء؛ يقال لك: افتح فمك، تنفس من فمك، وإلا طارت الطبلة؛ لأن الضغط يكون شديداً، ولا يكون الضغط خلف غشاء الطبلة من الداخل مساويًا للخارج، فمع الضغط يمكن أن يطير، فيقول لك حينئذ: تنفس من فمك؛ لكي تعادل الضغط فِي الداخل مع الضغط على الطبلة طبلة الأذن من الخارج.

فهُنَالِكَ أنبوب خلف الطبلة يوصل إِلَى تجويف الأنف، ويصل بالجزء الداخلي للأذن عظمة تشبه القوقعة فِي شكلها، وظيفتها تحليل الصوت، وهي تؤدي وظيفة أخرى هي مسألة الحفاظ على التوازن، ولِذَلِكَ الَّذِينَ يدورون يدورون؛ يختل هذا السائل الَّذِي يحفظ التوازن فِي القوقعة فِي الأذن الداخلية، فإذا ما اختل؛ لا يستطيع هو أن يحفظ توازنه، وهذا يفعله الصبيان أو الغلمان أو الأطفال عَنْدما يدورون، ثم لا يستطيع الواحد منهم أن يحفظ توازنه؛ من أجل أن هذا السائل حدث له اختلال؛ لأَنَّهُ مثلُه – لا أقول هو مثل؛ بل مثله – ميزان الماء.

تتميز الأنغام المختلفة على حسب الذبذبات عَنْد نقلها إِلَى المخ من أجل التفسير، هذا يفسَّر صوتًا، وأنت تعرف صوت فلان من فلان وأصواتَ المخلوقات بعضَها من بعض، كيف تُرْجِمَتْ هذه الاهتزازات إِلَى شيء أنت تسمعه وتدركه؟

وكذَلِكَ هذا الضوء عَنْدما ينعكس على الأشياء، ثم يأتي إِلَى العين، ويُنْقَلُ عَنْ طريق العصب البصري إِلَى مركز الترجمة فِي المخ، وفيه أَيْضًا تكبير؛ لأنك خبير بأنك إِذَا رأيت جملاً؛ فعينك صغيرة، ومُخُّكَ ليس بحجمِ الجمل، يعني كلما رأيت شيئًا يكون مُخُّكَ مثلَ ما رأيت؟!

فكيف تعطيه أنت نسبة التكبير التي تجعله على حقيقته؟!

هذا تفسيره فِي المخ، فأنت ترى الأشياء على حقيقتها، مع أَنَّهُا عَنْدما تُنْقَلُ؛ تنقل مقلوبة، فإذا ما ذهبت إِلَى مركز الترجمة فِي المخ لكي يعيدها إِلَى أصلها؛ أعادها إِلَى وضعها الأصلي، وأعطاها حجمها الأصلي.

هذا كله إنما هو مؤثرات تتعلق بالضوء، وكل الخلايا العصبية جعل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لها مؤثراتها، فأنت – مثلاً – إِذَا ما ضغطت فجعلتَ المؤثر هاهنا هو الضغط على الأذن؛ سمعت صوتًا، وكذَلِكَ إِذَا ضغطت

على العين؛ فإنك ترى نجومًا، فيتحول الضغط هاهنا من مؤثر هو الضغط إِلَى ما يستجيب له هذا العضو من المؤثرات وهو الضوء، فإذا ضغطت على عينك؛ رأيت النُّجُوم فِي عز الظهر، وكذَلِكَ إِذَا ما ضغطت على أذنك؛ فإنك تسمع وَشًّا كما يَقُولون؛ فهذا كله من المصادفة؟!!

هذا كله من لا شيء؟!!

هذا كله خلقه الإنسان بنفسه لنفسه؟!!

تنتقل الذبذبات بعد ذَلِكَ عَنْ طريق الأعصاب إِلَى مركز السمع بالمخ؛ ليدرك الإنسان أو الحيوان سماع الأصوات المختلفة بعضِها عَنْ بعض؛ هل يمكن أن يحدث كل هذا فِي وقت واحد عَنْ طريق المصادفة؟!!

نظرية الاحتمالات فِي العلوم الرياضية تنفي المصادفة هاهنا نفيًا قاطعًا، وتَحْدُثُ فِي الكائنات الحية أشياءُ عجيبةٌ جدًا، وهي لا تعد ولا تحصى، فما كشفه الإنسان منها وما وصل إِلَيْهِ لا شيءَ بالنسبة لحقيقة وُجُودها، وهذه كلها تَدُلّ على وُجُودِ مَنْ رَتَّبَ وقَدَّرَ لاستمرار بقاء الكائنات.

هُنَاكَ أمور تَحْدُثُ – مثلاً – لِديدَانِ الفِلاَرْيَا، وهذه الديدان إِذَا أصيب بها الإنسان؛ سببت له مرضًا يقال له «مرض الفيل»، سببها ديدان الفلاريا هذه.

هذه تَغِيضُ فِي طورها الكامل فِي الأوعية اللِّنفَاوِيَّةِ والغُدَدِ اللنفاوية للإنسان، وتسد الأوعية اللمفاوية، فتسبب تضخم بعض الأعضاء، وعلى الأخص ما يحدث فِي الساقين أو فِي إحداهما، حتى تصبح ساق الإنسان فِي حجم ساق الفيل، ولِذَلِكَ قيل له: «داء الفيل»، أو «مرض الفيل».

تتزاوج هذه الديدان فِي أثناء وُجُودها داخل الأوعية اللمفاوية للإنسان، وتنتج ديدانًا صغيرة تنتقل من الأوعية الليمفاوية إِلَى الأوعية الدموية، وإذا بقيت هذه الديدان فِي الأوعية الدموية للإنسان؛ فإنها تعجز عَنْ إتمام دورة حياتها، إذ لا بد لها من أن تنتقل إِلَى جسم بعض أنواع البعوض؛ لكي تتم تلك الدورة، ولكي تصبح قادرة على عدوى الإنسان، فإذا امتصت البعوضة دم إنسان مصاب؛ فإنها تمتص مع الدم عددًا من هذه الديدان الصغيرة التي تنمو داخل جسم البعوضة حتى يكتمل نموها فِي دورة حياتها، وتصبحُ قادرة على عدوى الإنسان إِذَا حقنتها البعوضة فِي دمه فِي أثناء عملية امتصاصها لدم الإنسان الَّذِي تتغذى عليه.

وما الَّذِي يجعلها تحقنها فِي دمه؟

لأَنَّهُا تُفْرِزُ مادةً تحْقِنُها فِي دم الإِنسان حيث لدغته؛ من أجل ألا يتجلط الدم، فكذَلِكَ تصنع البعوضة، فحينئذ يكون ذَلِكَ الطور من أطوار حياة تلك الدودة جاهزًا لإِصابة الإِنسان.

حاول الْعلماء الحصول على هذه الديدان من دم المصابين بهذا المرض؛ ولَكِنَّ جميع محاولاتهم كَانَت تبوء بالفشل، إِلَى أن وقع شيء عجيب:

في إحدى الليالي كَانَ أحد الْعلماء ساهرًا فِي معمله حتى ساعة متأخرة من الليل، فأخذ عَيِّنَةً من دم إنسان مصاب بتلك الديدان، وفحصها تحت المجهر، فوجئ بعدد هائل من هذه الديدان فِي العينة التي أخذها، في أثناء النهار فِي اليوم التالي أخذ عينة من المصاب نفسه، فلم يجد للديدان أثرًا، احتار فِي تفسير هذه الظاهرة العجيبة؛ لماذا توجد هذه الديدان فِي عينة الدم التي أخذها من المصاب ليلاً، ولا تظهر إِذَا أخذها نهارًا؟

ثم اتضح بعد ذَلِكَ أن تلك الديدان الصغيرة تهرب إِلَى الأوعية الدموية الداخلية فِي أثناء النهار، ثم تعود إِلَى الأوعية الدموية القريبة من سطح الجلد فِي أثناء الليل، والحكمة فِي ذَلِكَ: هي أن البعوض الَّذِي يتغذى على دم الإِنسان فِي هذه الأماكن لا ينشط إلا فِي أثناء الليل، ولذا فإن الديدان تنتقل إِلَى الأوعية الدموية القريبة من سطح الجلد؛ لكي يتمكن البعوض من امتصاصها مع الدم؛ لِتُتِمَّ دورةَ حياتها داخل جسم البعوضة.

فهذه الديدان قطعًا لا تدرك شيئًا من هذا ولا تعلمه، ولا تعلم شيئًا عَنْ البعوضة التي ستُتم دورة حياتها داخل جسمها، بل تفعل هذا عَنْ غريزة وتوجيه وهداية من الله جَلَّ وَعَلاَ.

إِذًا؛ هُنَالِكَ سبب وراء ذَلِكَ، وهذا السبب هو وجود خالق خلاق عليم قدير فعال لما يريد.

ومن العجيب: أَنَّهُ فِي الأماكن التي تنشط أنواع البعوض التي تمتص الدم فِيها نهارًا ولا تنشط ليلاً، تجد أن الديدان تفعل العكس، فتبقى فِي الأوعية الدموية الداخلية ليلاً، وتهاجر إِلَى الأوعية الدموية نهارًا؛ ليتمكن البعوض فِي هذه الحال من امتصاصها مع الدم، فهذا بعوض نهاري، فتتعرض هي له، تتبرج له بتعرضها تبرجَ الأنثى تصدت للذكر؛ لتتم دورة الحياة، وأما البعوض الليلي؛ فهذا البعوض الليلي تظهر له ديدان الفِلاَريا فِي الأوعية الدموية السطحية من أجل أن تُتِمَّ دورةَ الحياة فِي ذَلِكَ البعوض.

هل يحدث هذا عَنْ طريق المصادفة؟!!

يقول ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَى : **وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**، فتأكد هذه الآية الْعَظِيمة مع آيات أخرى كثيرة فِي القرآن المجيد أن الله سبحانه هو الخَالِق وحده لهذا الكون بإرادته، وهو تَبَارَكَ وَتَعَالَى جعله على هذا النحو بتلك الإرادة الفاعلة والقدرة الطليقة على مقتضى علمه وحكمته.

والباحث المتأمل فِي كل خلق إلهي يجد الكثير من الدلائل التي يدحض بها مزاعم الْمُلْحِدِينَ والمشركين وافتراءاتهم؛ سواءٌ فيما يزعمون من نشأة الحياة بالصدفة، أو ما ينسبونه للطبيعة من قدرة على الاختيار والانتقاء، وإعمالِ القوانين فِي حركة الكون والحياة، أو ما يزعمون من تطورٍ للمخلوقات أدى إِلَى ارتقاء الجماد والحيوان، وانحدار الإنسان من أصل مشترَك بينه وبين القِرَدَةِ العليا، وهذه كلها مزاعم فلسفية، هذه ليست بالمزاعم الْعِلْمية، هذه مزاعم فلسفية!!

خيالات!!

والمنطق الْعِلْمي نفسه يرفض تلك المزاعم، ويكشف غاياتها الخبيثة فِي تزيين الْكُفْر والإِلْحَاد.

إذا بحثنا فِي جسم الإنسان – على سبيل المثال –؛ نجد العديد من التوافقات المذهلة والتنظيمات العجيبة التي تؤكد أن الإنسان لم ينشأ نتيجة صدفة عمياء، ولم يتطور من جماد وحيوان بفعل قوى الطبيعة المزعومة، بل هو من صنع إله قادر عليم جبار يملك القدرة المطلقة على التدبير والتخطيط، وهذه القوة هي قوة القصد الإلهي التي تؤكد أهمية الغاية والهدف من وراء خلق الكائنات مصداقا لقوله تعالى : **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ*** ولقوله تبارك وتعالى : **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ* مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**.

من أمثلة التوافقات والتنظيمات المعجزة فِي جسم الإنسان : أن خلايا الجسم دائمة الانقسام للعمل على نمو الجسم، أو لتعويض ما يفقد أو يموت من هذه الخلايا.

أما الخلايا العصبية؛ فهي لا تنقسم؛ لأَنَّها لو انقسمت؛ تحدث كارثة مروعة بتلاشي جميع معالم الذاكرة فِي الخلايا العصبية للمخ، فهذه الخلايا العصبية هي؛ ولَكِن هذه الخلايا العصبية لها قانونها الخاص، وهي خلية حيوانية؛ ولَكِنها سوى الخلية الجسمية، فالخلايا الجسمية تتكاثر، وأما الخلايا العصبية؛ فما دمر منها فإنه لا يعاد.

عضلات الرحم عَنْد المرأة أقوى عضلات الإنسان؛ للحاجة إِلَى تلك العضلات فِي دفع الجنين عندما يأذن الله تعالى بخروجه من بطن أمه.

تلي عضلات الرحم عضلات القلب التي لا بد أن تكون قوية لتحتمل العمل ليلاً ونهاراً، وتدفع الدم باستمرار إِلَى الأوعية الدموية لمدةٍ قد تطول فِي بعض الأحيان لأكثر من مائة عام.

وكذَلِكَ ما يتعلق بعضلات الفكين؛ لأَنَّهُ لا بد من طحن ذَلِكَ الغذاء، فالإنسان كم يطحن من أطنان من الطعام فِي حياته؟!

فهو يحتاج إِلَى أن تكون هذه العضلات فِي غاية من القوة.

عند حدوث جرح من الجسم؛ يندفع الدم من الأوعية الدموية المجروحة؛ ولَكِنه لا يلبث أن يتجلط عَنْد مكان الجرح لِيُوقِفَ استمرارَ النزيف، ولو لا هذا التجلط لظل النزيف حتى الموت.

المعدة فِي الإنسان أشبه بمصنع كيميائي أعده الله تعالى لكي يعمل وينتج مواد كيميائية أكثر مما ينتجه أي معمل ابتكره الإنسان، فالمعدة تقوم تلقائيًا بتحليل ما يتناوله الإنسان من أطعمة على اختلاف أنواعها، وتقوم بمعالجتها وتجهيزها من جديد، وتتولى فرزها وتصنيفها وتوريدها بصورة مستمرة ومنتظمة إِلَى الأمعاء من أجل أن تُمْتَصَّ إِلَى الدماء؛ لتصل إِلَى كل خلية من بلايين الخلايا على حسب احتياجات هذه الخلايا وتخصصاتها؛ لتكوين العظام أو الأظافر أو الشعر أو اللحم أو الأسنان أو الأنسجة أو الدم أو غيرِ ذَلِكَ.

ولا تَغْفُلْ عَنْ شيء مهم يدل على وحدة النظام فِي الكون، وهو بالتالي يدل على الإله الواحد الأحد: أن هذا الغذاء واحد، فالَّذِي تأكله شيء واحد، يعني مهما تعددت أنواعه من طعام وشراب هو شيء واحد؛ ولَكِنه يصير على هذا النحو يصير خلايا جسدية، يصير حيوانات منوية، أو يصير بويضات عَنْد الأنثى، يصير عرقًا، يصير دموعًا، إِلَى غير ذَلِكَ من هذه الأمور، وهو شيء واحد!!

فالذي يؤخذ ليصير على هذه التنوعات المختلفة هو شيء واحد، ولَكِن الله عز وجل هو الخلاق العليم.

الأذن البشرية – كما مر – عضو معقد جدًا، وهو بالغ الحساسية، يقوم بتحليل الأمواج الصوتية ونقلها إِلَى المخ فِي صورة تيار معين يَسْرِي فِي العصب السمعي إِلَى مركزٍ خاصٍّ فِي المخ، فَيُحِسُّ الإنسان بسماع الصوت.

خلق الله الأذن البشرية، وجعل استجابتها محدودةً بِمَدىً معين من الذبذبات، يتراوح ترددها – وهو عددها فِي الثانية الواحدة؛ مثل ما تأتي بالشوكة الرنانة، ثم تضربها فِي جسم ما، ثم ترى تلك الذبذبات، فعدد الذبذبات فِي الثانية الواحدة هو التردد –.

الأذن تسمع ترددات الأصوات من عشرين إِلَى عشرين ألف ذبذبة فِي الثانية الواحدة، لو قل عَنْ هذا العدد – عَنْ العشرين ذبذبة فِي الثانية الواحدة –؛ لا يسمع.

كم من الأصوات فِي الكون تحت هذا المستوى من الذبذبات وأنت لا تسمعه؟!

كثيرة هي.

وكذَلِكَ ما فوق العشرين ألفًا من الذبذبات فِي الثانية الواحدة، ما زاد على ذَلِكَ لا تسمعه، فيكون حولك وأنت لا تسمعه؛ لكي تنعم بالهدوء، ولكي لا تسمع الموجات الأقل أو الأكبر من هذا المدى، وإلا ظللت فِي شغل دائم أبداً حتى لا تنام.

لو استجابت الأذن لكل الذبذبات الصوتية؛ لعاش الإنسان فِي ضجيج لا ينقطع، لِذَلِكَ تنفي هذا الأثير من أصوات تلتقط بوسائل معينة وأنت لا تسمعها.

الزحام فِي الأثير أكبر من الزحام فِي الأَرْض، زحام ترددات الأصوات فِي الأثير على حسب الإرسال والاستقبال لا يعلم عدده إلا الله جَلَّ وَعَلاَ، لِذَلِكَ تتكلم الملائكة وأنت لا تسمع، تتكلم الشياطين وأنت لا تسمع، تتكلم الحيوانات أنت لا تسمع، ولَكِن إِذَا مكنك الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى من ذَلِكَ؛ فهذا شيء آخر، فقد مكن الله جَلَّ وَعَلاَ سليمان عليه السلام من معرفة لغات تلك المخلوقات.

الذي يقال عَنْ الخلايا والعضلات والدم، وكذَلِكَ عَنْ المعدة والأذن؛ يقال عَنْ العين واللسان والأنف والحنجرة والجلد وغيرها من ملايين التنظيمات والتوافقات الرائعة فِي جسم الإنسان؛ بل ومختلف التنظيمات الموجودة فِي كل الكائنات النباتية والحيوانية مما يدل على أن جميع المخلوقات خلقت منذ البداية على نحوٍ من الدقة المقصودة التي لا تدع مجالا للصدفة أو للاحتمال.

قال ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَى: **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ.**

هذه الآية الكريمة وغيرها، كثير من آيات القرآن المجيد تدعو إِلَى إعمال العقل فِي إثبات وُجُود الإله الواحد والخَالِق العليم كضرورة حتمية لوجود هذا الكون، واستمرار حركته منذ بداية خلقه، وحتى يقضي الله فِيه أمرًا كَانَ مفعولاً؛ لَكِنَّ المُلْحِدِينَ والكافرين لا يعلمون، أو لعلهم لا يريدون أن يعرفوا.

هذه الْحَقيقة الواضحة بالرغم من اعتراف بعضهم بوجود النظام فِي الكون وسريان الحكمة والروح فِي الوجود؛ فهم عاجزون عَنْ أن يشعروا بوجود منظم مدبر خالق لهذا الكون؛ لأَنَّهُم استسلموا لأوهام الفكر، وبالغوا فِي تقديس العقل وما يستنبطه من علم، ونَسَوْا أو تَنَاسَوْا وُجُود خالقِ العقلِ وخالقِ الْعِلْم وخالقِ كل شيء فِي هذا الوجود؛ ليقوم بوظيفته التي هيأه وأعده لها على أكمل وجه.

لقد تمادى هَؤُلاَءِ الْمُلْحِدُونَ عبر العصور فِي غيهم، وحاولوا أن يبدلوا سنة الله التي لا تتبدل، وأن يثبتوا أن الله غير موجود، ولم يستطع أحد منهم أن يقدم دليلاً واحداً يؤيد إنكارهم لوجود الله.

كما مر: الَّذِي يجحد وُجُود الخَالِق، ويطلب من المؤمن أن يأتي بالأدلة على وُجُود الخَالِق الْعَظِيم؛ فليقل له المؤمن: فلتأت أنت بدليل واحد على أَنَّهُ غير موجود!!

يعني أنت تطالب المؤمن بأن يأتي بأدلة على وُجُود الله جَلَّ وَعَلاَ، وهو يطالبك لأنك أنكرت، فهو يطالبك بأن تأتي بدليل واحد على عدم وُجُود الخَالِق الْعَظِيم!!

لا يملكون دليلاً أبداً؛ بل الأدلة كلها تثبت وُجُود الخَالِق الْعَظِيم، ولَكِنْ عبثًا يمكن إقناعهم؛ لأن لديهم بقعة عمياء فِي عقولهم تمنعهم من تصور الله، تجعلهم لا يستمعون إِلَى كلام الله، ولا إِلَى بلاغ الأنبياء والرسل، بل لا ينصتون لحقائق البحث الْعِلْمي فِي مختلف ظواهر الكون والحياة؛ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٦) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ.**

والْعِلْم الصحيح يقدم لنا الأدلة الكثيرة على وُجُوده تعالى وعلى وحدانيته، ويدحض مزاعم الْمُلْحِدِينَ والكافرين، ويقف بقوة – أي الْعِلْم المادي الَّذِي يتخذونه تَكِأَةً من أجل إنكار وُجُود الخَالِق!! –، فالعلم نفسه يقف بقوة مع دعوة الدين إِلَى إعمال العقل بعيداً عَنْ الهوى والتعصب؛ لكشف حقائق الوجود، والاهتداء إِلَى الإيمان الخالص بالخَالِق الواحد الأحد – سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى – على هدى وبصيرة، فليس من المعقول أن يفكر الجماد فِي تطوير نفسه، أو أن تمنح الطبيعة الجامدة نفسها قبس الحياة، أو أن تحكم المصادفةُ حركةَ الكون، ويتولدَ النظام تلقائيًا من الفوضى والعشوائية!

وكان دائما قولهم: إِذَا كَانَ الله تعالى موجوداً من غير سببٍ موجِدٍ؛ فلماذا لا يكون العالم أَيْضًا موجوداً من غير سبب موجد؟

والإجابة: لأن الله تعالى أزلي، أول لا بداية له، ولا شيء قبله، بينما الكون حادث، أوجده الله رب العالمين الَّذِي أوجد كل شيء، وخلقه الله تعالى الَّذِي خلق كل شيء

نسأل الله تبارك وتعالى أن يحفظ علينا إيماننا، وأن يثبتنا عليه حتى نلقى الله تبارك وتعالى غير شاكِّين ولا مترددين ولا زائغين ولا ضالين ولا مضلين، إنه تعالى على كل شيء قدير.

La question sociale au Maroc: quel enjeu ?

Baoussy Ghizlane

Docteur en sciences Economiques

Depuis l'indépendance du Maroc jusqu'à aujourd'hui, les gouvernements successifs ont eu recours à l'adoption de modèles de développement sous la forme de divers programmes et politiques publiques en termes de contenu et de résultats, selon les circonstances et les facteurs internes et externes qui ont gouverné leur formulation.

Tous les chercheurs et les personnes concernées sont unanimement d'accord pour dire que ces "paradigmes de développement" ont conduit, dans leur ensemble, à préserver quelque peu les équilibres macroéconomiques en contre partie de l'enregistrement d'un déficit notable sur le plan social dans les domaines de la santé, de l'éducation, de l'emploi et des nécessités d'une vie décente affectant de vastes secteurs des citoyens, car ils ont causé des variabilités spatiales importantes.

Cette situation s'est traduite par les protestations sociales que de nombreuses régions appellent à améliorer les conditions de vie, à fournir des services de base et à instaurer la justice sociale. Par conséquent, l'État marocain a dû envisager de construire un nouveau modèle de développement qui créerait en même temps une nouvelle dynamique dans le domaine économique et social.

Sans aucun doute, le dynamisme de la réflexion pour cristalliser ce nouveau modèle de développement soulèvera de nombreuses questions liées principalement à l'approche à adopter pour toucher le sujet à ses différents niveaux politiques et sociaux, puis à la nature des parties impliquées dans ce processus.

L'économiste français François Pérot a défini le développement comme "un mélange de changements mentaux et sociaux de la population qui lui permet d'augmenter sa production réelle et globale de manière cumulative et durable[1]"

Quant aux pour les nations Unies, le développement est considéré comme[2] "les processus par lesquels les efforts du peuple et du gouvernement visent à améliorer les conditions économiques, sociales et culturelles dans les communautés locales pour les aider à s'intégrer dans la vie des nations et à contribuer à leur progrès de la

[1] François Pérot
[2] Fonds du Nations Unies

meilleure façon possible, c'est-à-dire qu'elles fournissent un travail productif et une meilleure qualité de vie"

Le Programme des Nations Unies pour le développement propose également quatre mesures du niveau de développement dans n'importe quel pays[1], qui est la productivité comme première étape pour construire l'accumulation, après quoi vient la justice partagée de la richesse, puis la durabilité pour préserver les gains des générations futures, et tout cela ne sera pas avec l'efficacité requise à moins que la quatrième mesure qui constitue La base de tout modèle de développement efficace, qui est une tentative d'extraire des programmes de développement des parties prenantes elles-mêmes, c'est-à-dire le citoyen.

Au contraire, le Programme des Nations Unies pour le développement est allé plus loin en faisant valoir que le développement n'est rien d'autre que[2] "l'élargissement des choix humains et des opportunités dans la vie" et donc aucun modèle de développement ne peut élargir les options, il peut provoquer la croissance et ne peut atteindre aucun développement, plutôt assurer sa durabilité, ce qui est ce qu'un autre économiste a souligné en disant: «Il n'y a ni richesse ni pouvoir aussi riches et aussi puissants que les humain »

Et l'économiste défini le développement comme :[3] que le développement "est un processus historique à travers lequel les sociétés passent par un ensemble d'étapes de leur développement." Dans le même contexte, l'économiste R. Nurkse souligne la nécessité de recourir à un financement extérieur pendant la phase de transition du processus de développement qui Rostow y a fait référence afin d'aborder ce qui a été appelé "le cercle vicieux de la pauvreté" en augmentant les revenus et l'épargne en augmentant l'investissement et la production.

Cependant, depuis le milieu des années 70, de nouvelles perceptions du concept de développement sont apparues, telles que "développement alternatif", "développement à visage humain" et "développement à partir de la base" ou "développement à partir de l'intérieur" ou "développement participatif" qui se concentraient entièrement sur Les besoins de base des personnes, qui sont la santé, l'éducation, l'alimentation et les infrastructures.

En effet, la fracture sociale entre une petite caste jouissant d'une richesse arrogante et la majorité déshéritée de la population, a fait émerger à nouveau la nécessité d'un organe de régulation sociale. Cela se traduit par une intervention sociale des autorités publiques pour amortir les effets des situations économiques et sociales imprévues.

---

[1] Le programme des Nations Unies
[2] Programme des Nations Unies
[3] W.W.Rostow "Stades of Economic Growth"

Au sens large, le terme «question sociale» recouvre à la fois des domaines classiques de l'action sociale de l'État tels que: celui de l'éducation, soupçonné de ne pas incarner un lieu de production du savoir-être, de formation à la citoyenneté, de ciment des liens sociaux et vivre ensemble; celui de la santé; protection sociale non généralisée; la question de l'emploi avec la persistance, voire l'aggravation du chômage, en particulier des jeunes, l'aggravation des inégalités sociales et régionales; l'absence de revenu minimum garanti pour les personnes défavorisées, dans l'attente d'une réforme fiscale; la prolifération continue et l'extension de l'informel, le développement de l'économie du crime et les nouvelles générations de violence et enfin; gouvernance inadéquate des politiques publiques en matière d'action sociale et de solidarité, etc.

Le Maroc pourra-t-il donc adopter la méthodologie de ce que l'on appelle l'économie plurielle avec l'adoption d'une véritable démocratie participative? D'autant plus que l'économie marocaine a constitué un terrain de nombreuses expérimentations, qui n'ont pu garantir la pérennité de ce développement en téléchargeant la politique de planification depuis les années 60 à travers la politique d'évaluation structurelle, en transition vers une politique libérale pour un gouvernement libéral, en passant à une politique libérale pour un gouvernement socialiste, se terminant par une politique libérale pour un gouvernement dont on ne connaît pas la doctrine économique.

L'objectif de cette participation est de mettre en exergue les traits du changement de la question sociale au Maroc et ses implications en termes de politique publique pour l'action sociale.

1 : La politique sociale: un concept qui doit être précisément défini

Travailler dans n'importe quel domaine nécessite, en premier lieu, une identification précise de ses concepts et du contenu de ses termes afin d'éviter toute confusion dans l'activation et le téléchargement, car la différence concernant le téléchargement d'un sujet spécifique est souvent due à une mauvaise compréhension de la signification du domaine dans lequel on opère.

Par conséquent, nous travaillerons d'abord pour définir le concept d'action social ainsi que le concept de développement social lié au sujet de l'étude et nous nous limiterons à aborder le concept à travers la méthodologie de définition de l'objectif.

Les conférenciers se sont mis d'accord [1] sur l'objectif principal de la politique sociale qui est d'améliorer la qualité de vie des citoyens ce qui oblige tous les États à revoir leurs modèles de politique sociale, la recherche dans toutes ses dimensions, y compris la démocratie, les droits de l'Homme et les libertés fondamentales, l'égalité des chances et l'Etat de droit, dont le plus important est le processus qui devrait

[1] La Conférence mondiale pour le développement social à Copenhague en 1995

façonner. La pierre angulaire du travail de développement, c'est l'implication de tous les concernés par le processus de développement.

La mesure de l'impact social de toute politique ne peut être vue que par l'identification précise des concepts et le bon examen des relations entre les variables liées au sujet. La politique sociale n'est considérée, avec l'accord de tous les experts du développement, que comme un outil garantissant une vie décente et égale aux citoyens. La politique sociale ne devrait pas être limitée à certains secteurs considérés par certains comme les seuls à caractère social, mais cette politique devrait être de nature horizontale pour inclure tous les secteurs politiques, économiques et sociaux eux-mêmes et ce dans la perspective de l'élimination de la pauvreté, de la fragilité et de l'exclusion sociale.

2 : L'enjeu social au Maroc: politiques ou initiatives

Pour étudier la question sociale au Maroc, il faut analyser les institutions qui sont censées veiller sur l'action social au Maroc, et comme il n'y a pas de place pour un retour à toute l'histoire de ces institutions, nous nous limiterons à étudier le processus de ces institutions après l'indépendance, car la période postcoloniale a été marquée par la reconstruction des institutions marocaines en général et économique en particulier, mais pas majoritaire dans les aspects sociaux, en raison principalement des diktats des donateurs. Cet intérêt limité a engendré un ensemble de difficultés de nature sociale, et cette question a été exacerbée après la mise en œuvre du programme d'évaluation structurelle en 1982.

Avant cela, la Fondation nationale de coopération a été créée en 1957, et en 1961 un soi-disant programme national de relance pour l'emploi temporaire a été créé et en 1956, un fonds de compensation a été créé pour maintenir un équilibre dans le pouvoir d'achat des citoyens et après cela, au début des années soixante-dix, le Maroc est passé à un ensemble d'opérations sociales, Tels que le Programme social pour les priorités sociales (BAJ), qui se concentrait principalement sur l'éducation de base, ainsi que le soi-disant programme national de relance qui mettait l'accent sur les programmes liés à la santé.

Pour promouvoir le monde rural, le Maroc a conçu un certain nombre de programmes lancés depuis 1995 tels que le programme de réhabilitation du monde rural visant à améliorer les moyens de subsistance des villageois, et à prêter attention aux bases de la vie dans le village dans le but de stabiliser la population du village et de réduire leur migration, et donc ce programme concernait d'abord le réseau d'eau potable et ensuite le réseau électrique, puis Après cela, le programme de restauration des routes menant aux villages et aux vallées a été lancé à la même période. Pour éliminer les logements inadéquats, des programmes de logements sociaux ont été lancés en 2002.

Malgré cet effort quantitatif dans les programmes sociaux, ce dernier n'a pas pu atteindre les objectifs souhaités car il se caractérisait par la faible efficacité sociale des activités constituant ces programmes résultant des démarches d'emploi adoptées à l'époque, à savoir l'absence de planification stratégique de l'action sociale et donc l'absence de vision claire et d'objectifs spécifiques pour réduire la pauvreté et la marginalisation au Maroc. La prémisse était erronée, étant donné la confusion entre le concept d'action sociale et d'action humanitaire, et donc la question sociale était considérée comme un processus improductif, car ce sont des montants perdus qui ne peuvent pas être renouvelés ou investis, ce qui a obligé les experts à concevoir une question sociale marocaine en tant qu'investissement dans l'élément humain pour accomplir la fonction sociale qui lui est attribuée et en même temps peut générer des bénéfices économiques à l'État.

Compte tenu du contexte politique du pays, l'État était obligé de superviser toutes les institutions sociales et de s'intégrer pleinement dans leur gestion, et donc une nouvelle approche de la gestion de la question sociale au Maroc lancée par le roi Mohammed VI devrait être envisagée conformément aux transformations internationales qui ont instauré un climat qui oblige tous les pays à accorder une plus grande attention au phénomène de la pauvreté et la précarité à partir d'une série d'objectifs qui ont été appelés les objectifs du troisième millénaire, et donc le Maroc, comme d'autres pays, a entrepris d'essayer de travailler pour atteindre ces objectifs.

La réflexion sur la méthodologie de réflexion sur la question sociale a conduit le gouvernement marocain à créer en 1999 ce que l'on appelle l'Agence nationale de développement social, qui était censée concevoir des programmes, méthodes et mécanismes appropriés pour traiter la question sociale afin de contrôler et de réduire l'impact de la pauvreté et de la marginalisation au Maroc. Cette institution s'est concentrée sur l'amélioration des capacités des acteurs sociaux, et compte tenu de la faiblesse méthodologique dont jouissaient toutes ces institutions, le roi Mohammed VI est intervenu pour créer la Fondation Mohammed V pour le développement afin de superviser la question de la solidarité sociale entre les Marocains, cette institution bénéficiant du statut d'utilité publique, s'est focalisée sur la mobilisation des dons et leur utilisation dans les activités requises et principalement axé sur les personnes en situation difficile et sur l'aide au tissu collectif dans la loi sur le développement et l'équipement des institutions sociales, et d'autres activités et programmes sociaux qui ont fortement contribué au développement durable au Maroc.

Le Roi Mohammed VI a également annoncé en 2005 l'Initiative nationale pour le développement humain, qui est venue en premier lieu pour indiquer la nécessité de changer l'approche de la question du développement en général et sociale en particulier. La créativité de cette initiative a été démontrée en introduisant une

nouvelle méthode pour traiter la question du développement qui contient la question sociale et cela se traduit par la démocratisation de la décision, un développement qui passe par plusieurs étapes, en partant du bas vers le haut, qui est la méthodologie qui conduit inévitablement au succès des programmes de développement, et non l'inverse.

Conclusion :

Par conséquent, cette initiative a créé des structures dans lesquelles la décision de développement est graduée. Bien qu'il y ait encore des difficultés à saisir les exigences de cette approche, il y a des lacunes au niveau de ceux qui exécutent les programmes de l'initiative pour saisir le concept correct de l'approche participative, car l'initiative se limite toujours à impliquer le tissu collectif et les collectivités territoriales dans le processus de développement, sans noter que l'implication directe du citoyen dans le travail de développement est le seul moyen de développer l'action sociale.

Le Maroc n'était donc pas satisfait de ces programmes sociaux, mais il est allé au-delà pour créer un groupe d'agences de développement à caractère régional qui, à son tour, a engagé une partie importante de ses fonctions dans la relance sociale liée à certains des organismes qui étaient une priorité pour le gouvernement marocain en termes de vulnérabilité sociale dont il souffrait et liée à une agence de relance. Et le développement des régions du nord qui ont été créées en 1996, l'agence pour la relance et le développement économique et social des régions du sud mises à jour et l'agence pour le développement de la partie orientale, qui a été créée en 2006, et les gouvernements marocains se sont également engagés à créer des programmes qui contribuent au soutien de la santé et de l'emploi et la formation professionnelle comme événements de l'Agence nationale pour l'emploi.

العملة الرقمية: ماذا تريد النخبة المصرفية العالمية؟

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

في خضم المشهد السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أعلن بنك التسويات الدولية (بداية كانون ثاني ٢٠٢٠) أن عدة بنوك مركزية أنشأت مجموعة لتقييم **الحالات المحتملة للعملات الرقمية للبنك المركزي**.

كان البيان الصحفي من بنك التسويات الدولية كالآتي:

قام كل من بنك كندا وبنك إنجلترا وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي ومصرف Sveriges Riksbank والبنك الوطني السويسري، جنبًا إلى جنب مع بنك التسويات الدولية BIS، بإنشاء مجموعة لتبادل الخبرات أثناء تقييمهم الحالات المحتملة للعملة الرقمية للبنك المركزي Central Bank Digital Currency CBDC في نطاقات السلطة المحلية.

ستقوم المجموعة بتقييم حالات استخدام CBDC؛ خيارات التصميم الاقتصادي والوظيفي والتقني، بما في ذلك التشغيل البيني عبر الحدود؛ وتقاسم المعرفة حول التقنيات الناشئة. وستنسق بشكل وثيق مع المؤسسات والمنتديات ذات الصلة – على وجه الخصوص، مجلس الاستقرار المالي ولجنة المدفوعات والبنى التحتية لسوق The Committee on Payments and Market Infrastructures CPMI. وسيترأس المجموعة رئيس مركز BIS للابتكار، ونائب محافظ بنك إنجلترا ورئيس CPMI. وستشمل ممثلين كباراً للمؤسسات المشاركة.

وكما هو الحال مع كل التطورات الأخيرة فيما يتعلق بمراكز CBDC، فإن بنك التسويات الدولية هو لب القضية. تأتي مجموعة البنك المركزي الجديدة بعد ما يزيد قليلاً عن ستة أشهر من إنشاء بنك التسويات الدولية لأول مرة مركز الابتكار للبنوك المركزية بهدف **تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا المالية المبتكرة داخل مجتمع البنوك المركزية**.

[1] Steven Guinness, Digital Currency: What Do the Global Banking Elite Want?, 23-01-2020, Link

ومع جدول أعمال إدخال البنك المركزي الرقمي للعملات الرقمية التي تجمع المزيد من الزخم، سيكون الوقت جيداً للتساؤل عما تسعى النخبة المصرفية العالمية إلى تحقيقه على المدى القصير إلى المتوسط.

في عام ٢٠١٩، نشرت حوالي ١٢ مقالة حول موضوع العملة الرقمية، وفحصت أحدث الخطب من محافظي البنوك المركزية والإجراءات التي كانوا يتخذونها لصياغة الأسس لمجتمع غير نقدي. يعد مشروع Innovation BIS 2025 ركيزة مهمة لتطلعات النخبة المالية. وبحلول عام ٢٠٢٥، يستهدفون استكمال أنظمة الدفع التي تم إصلاحها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وخارجها، والأنظمة التي ستمتلك القدرة على التواصل المباشر مع شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في blockchain وتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة (Distributed Ledger Technology DLT)، وسيكون كلا من blockchain وDLT ضروريين لنشر شبكة CBDC الكاملة.

وخلال خطاب في البنك المركزي الأيرلندي في مارس ٢٠١٩، صرح المدير العام لشركة BIS Agustin Carstens بوضوح كيف سيبدو مستقبل CBDC:

مثل النقد، يمكن لـ CBDC أن تكون متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، أي ٣٦٥ يومًا في السنة؛ فللوهلة الأولى، لا يوجد كثير من التغييرات، فعلى سبيل المثال، يمكن لشخص ما التوقف في السوبر ماركت في طريقه إلى المنزل من العمل، حيث لم يعد لديه خيار دفع النقود لأن جميع عمليات الشراء ستكون إلكترونية.

ولتجنب الارتباك، هناك نوعان مختلفان من CBDC يتم مناقشتهما بانتظام من قبل مسؤولي البنك المركزي:

- الأول هو عبارة عن اتفاقية CBDC بالجملة، للاستخدام لتسهيل المدفوعات بين شركات القطاع المالي.
- الثاني، هو بيع CBDC بالتجزئة للاستخدام من قبل عامة الناس.

وعلى حد تعبير المدير العام من نفس الخطاب الذي ألقاه في أيرلندا:

تسمح CBDC للأشخاص العاديين والشركات بدفع المدفوعات إلكترونيًا باستخدام الأموال التي يصدرها البنك المركزي. أو يمكنهم إيداع الأموال مباشرة في البنك المركزي، واستخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك المركزي نفسه.

سيكون هذا خروجًا كبيرًا عن النموذج التقليدي للمصارف التجارية لرقمنة الأموال الموجودة في الحسابات المصرفية الشعبية. لتوضيح احتمالية حدوث هذا السيناريو، دعونا نفحص ما يقوله صندوق النقد الدولي.

تحدثت المديرة الإدارية السابقة كريستين لاغارد، التي أصبحت الآن رئيسة البنك المركزي الأوروبي، في مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية في نوفمبر ٢٠١٨ حيث ألمحت إلى الكيفية التي يمكن أن يبدو بها التكوين المستقبلي لـ CBDC:

إذا كانت العملات الرقمية متشابهة بشكل كافٍ مع الودائع المصرفية التجارية – فلماذا تحتفظ بحساب مصرفي على الإطلاق؟

ماذا لو دخلت البنوك المركزية، بدلاً من ذلك، في شراكة مع القطاع الخاص – البنوك والمؤسسات المالية الأخرى – وقالت: إنك تتعامل مع العملاء، وتخزن ثرواتهم، وتقدم الفائدة، والمشورة، والقروض. ولكن عندما يحين وقت التعامل، نتولى المسؤولية.

يمكن للبنوك والشركات المالية الأخرى، بما في ذلك الشركات الناشئة، إدارة العملة الرقمية، مثل البنوك التي توزع النقد حاليا.

في هذا الواقع، ستحافظ البنوك المركزية، وفقًا للاغارد، **على أساس متوازن في المدفوعات**، وسيحتفظون بالاستقلالية على كل نظام مالي رقمي.

توسع صندوق النقد الدولي في خطاب لاغارد في ديسمبر ٢٠١٩ بنشر مقال بعنوان "العملات الرقمية للبنك المركزي: ٤ أسئلة وأجوبة". شارك في كتابته توبياس أدريان، المستشار المالي ومدير إدارة أسواق النقد ورأس المال بصندوق النقد الدولي، ويؤكد أن صندوق النقد الدولي يساعد البلدان تدريجيًا الآن على "**تطوير السياسات**" لأنها "**تنظر في خيارات CBDC وتطلب المشورة**".

أحد هذه الخيارات هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي وصفها موظفو صندوق النقد الدولي بأنها "CBDC **الاصطناعية**" . في صيف عام ٢٠١٩، أثار مارك كارني لأول مرة احتمال "**عملة مسيطرة اصطناعية**" يمكن أن يوفرها القطاع العام من **خلال شبكة من العملات الرقمية للبنك المركزي**. سيكون هذا في نهاية المطاف على حساب وضع الاحتياطي العالمي للدولار.

إن نموذج CBDC الاصطناعي – كما يتصوره صندوق النقد الدولي – سيشهد قيام شركات القطاع الخاص مثل JP Morgan وBarclays بإصدار عملات رقمية لعامة السكان. ستواصل البنوك **الابتكار والتواصل مع العملاء**، في حين أن البنوك المركزية **ستوفر الثقة للنظام من خلال طلب دعم العملات المعدنية بالكامل مع احتياطيات البنك المركزي والإشراف على جهات إصدار العملات**.

هذا يستحق أن نضعه في الاعتبار لأنه كما تؤكد المقالة، فإن مثل هذا الإعداد **سيحافظ على المزايا النسبية لكل مشارك**. وبعبارة أخرى، ستعمل المؤسسات المالية العالمية والبنوك المركزية التي تعمل تحتها جنبًا إلى جنب مع مطوري التكنولوجيا المالية بدلاً من أن تكون في منافسة، مما يخلق قفلاً حكوميًا / خاصًا يلتزم فيه كل مواطن بسبب إلغاء النقد.

تُعرف العملات المعدنية التي يشير إليها صندوق النقد الدولي باسم "العملات المستقرة"، ناقشها المصرفيون المركزيون بشكل روتيني طوال عام ٢٠١٩. تعتبر العملات المستقرة شكلاً من أشكال العملات المجهرية، وتختلف عن أمثال البيتكوين في أن مصدري العملات المعدنية سيدعمونها باستخدام سلة من العملات الورقية المعمول بها. النظرية هي أن هذا سيعطي العملات استقراراً من حيث تقييمها. ستكون جميع العملات المستقرة رقمية مع تقنية blockchain وتوزيع دفتر الأستاذ المركزي لتكوينها، مما يعني أن المدفوعات ستكون فورية عبر الحدود.

بعد أيام قليلة من مقالة صندوق النقد الدولي، خاطب لايل برينارد من مجلس الاحتياطي الفيدرالي حدثًا عقد في فرانكفورت بألمانيا. رسم فيه المشهد لكيفية استفادة البنوك المركزية من الارتفاع في العملات المستقرة. وتحدث عن الكيفية التي أثار بها ظهور تكنولوجيا التشفير "**أسئلة مهمة للبنوك المركزية**"، وأن "**احتمال أنظمة الدفع المستقرة العالمية زاد من الاهتمام بالعملات الرقمية للبنك المركزي**".

استشهدت البنوك المركزية بمشروع Libra فيسبوك باعتباره حجر الأساس في العملات المستقرة. في حين أن Libra لم تبدأ بعد، إلا أن التنفيذ سيعطيها عنوان عملة مستقرة عالمية تستخدم في مختلف الولايات القضائية المختلفة. بالنسبة إلى بريناردوزملائه، يشكك هذا في مستوى التنظيم والضمانات التي يرون أنها ضرورية لنشر العملات المستقرة في جميع أنحاء العالم. وحذّر برينارد من **دونها أن "شبكات العملات المستقرة على المستوى العالمي قد تعرض المستهلكين للخطر"** وكذلك النظام المالي ككل.

هناك أيضًا أسئلة تتعلق بآثار عملة ثابتة مستقرة على نطاق واسع على الاستقرار المالي. إذا لم تتم إدارتها بشكل فعال، فإن السيولة أو الائتمان أو مخاطر السوق أو المخاطر التشغيلية، بمفردها أو مجتمعة، يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة والسلوك المشابه.

ومن أهم المخاطر التي أثيرت؛ هي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وهنا يظهر التمييز بين شبكة عملات مستقرة ومصرح بها. يدافع المصرفيون المركزيون علانية عن شبكة مرخصة حيث يجب أن يمنح المشاركون الوصول. وبحسب برينارد، فإن الشبكة غير المسموح بها **قد تكون أكثر عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.**

أحد الحلول التي تم بحثها من قبل برينارد هو العمل التنظيمي المنسق بدلاً من تحديد الدول الفردية لكيفية السماح للعملات المستقرة بالعمل. وبكلمات برينارد، **"من المتوقع أن تلبي أي شبكة عالمية للمدفوعات عتبة عالية من الضمانات القانونية والتنظيمية قبل بدء العمليات"**.

كانت النخب تصوغ منذ عقود السرد القائل بأن المشاكل العالمية كبيرة ومعقدة للغاية بحيث لا يمكن معالجتها على المستوى الوطني. كانت حجتهم هي أن المزيد من مركزية السلطات وتراجع الدولة القومية مطلوبان لإخراج النظام من الفوضى. أعطى الفراغ التنظيمي الظاهر المحيط بالعملات المستقرة للبنوك المركزية المنصة للبدء تدريجيًا في ترسيخ العملة الرقمية للبنك المركزي كبديل أكثر أمانًا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أنها ستكون **مسؤولية مباشرة للبنك المركزي.**

ومع استمرار الجدل حول العملة الرقمية، يتقدم الاحتياطي الفيدرالي بهدوء مع خطط لإدخال نظام مدفوعات جديد يسمى FedNow. ستمكن هذه المنصة المستخدمين "**إرسال واستلام الدفعات على الفور وبشكل آمن على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، ٣٦٥ يومًا في السنة**".

أكبر نقطة بيع للعملة الرقمية هي عامل الراحة لتسوية المدفوعات الوطنية وعبر الحدود وإتاحتها دون تأخير. أعتقد أن هذا هو المكان الذي تريد فيه النخبة المصرفية أن يركز الناس اهتمامهم، على عكس كيف ستؤدي شبكة العملات الرقمية التي تضم البنوك المركزية والجهات الفاعلة المختارة في القطاع الخاص إلى نهاية الأصول الملموسة؟.

إذا كنت تعتقد ما يقوله محافظو البنوك المركزية، فإن مفهوم CBDC يبقى في مرحلة التحقيق. وتواصل السويد ريادتها في تطوير الكرونا الإلكترونية. وقد قام Riksbank بشراء مورد للتكنولوجيا لبدء تجربة تجريبية للكرونا الإلكترونية، بهدف **توسيع فهم البنك للإمكانيات التكنولوجية للكرونا الإلكترونية**.

ومع كون Riksbank جزءًا من مجموعة البنك المركزي الجديدة التي تعمل من خلال بنك التسويات الدولية، واعتراف صندوق النقد الدولي بأنهم يساعدون البلدان لوضع سياسات حول العملة الرقمية، نشهد مدى تعاونهم الوثيق مع بعضهم البعض.

أحد الأسئلة هو ما إذا كانت العملات المستقرة ستستخدم كحصان مطارد لـ CBDC، مما يجعلها تتجاوز مجرد مفهوم. ولطالما كان عدم الاستقرار المالي فرصة للنخبة العالمية، حيث تخلق العملات المستقرة بدون إشراف تنظيمي كافي فتحة للبنوك المركزية للتقدم أكثر.

شيء للتفكير أيضًا هو كيف يمكن أن يفقد الإيمان مع مزودي العملات المستقرة في المستقبل؟ قال المدير العام لـ BIS Agustin Carstens قبل ذلك أن الثقة يمكن أن تتأثر بأربع طرق معينة:

- تخفيض قيمة العملة،
- والتضخم المفرط،
- وتعطل نظام الدفع على نطاق واسع،
- والتخلف عن السداد المصرفي.

بطبيعة الحال، وضع كارستن البنوك المركزية كمؤسسات يمكنها تصحيح مثل هذا الصراع، على الرغم من أنه ثبت على مر التاريخ أن سياساتها هي التي خلقت عدم استقرار اقتصادي يؤدي إلى الانهيار.

فيما يتعلق بما قاله كارستن حول المساومة على الثقة، قبل ثلاثة أشهر من استفتاء الاتحاد الأوروبي، أجرى مسؤول بنك إنجلترا بن برودبنت تعليقًا شديد اللهجة في خطاب بعنوان "البنوك المركزية والعملات الرقمية"، حول ضرورة تدهور العملة قبل يطالب الجمهور بحل للنموذج النقدي التقليدي.

تدهور العملة بما فيه الكفاية، من خلال التضخم المفرط وانهيار النظام المصرفي، سيؤدي لبحث الناس في النهاية عن بدائل. لكن هذا بشكل عام هو الذي يجب أن يحدث. فدائمًا، تحدث عمليات استبدال العملات بمجرد أن تصبح العملة الحالية معرضة لخطر شديد. وحتى ذلك الحين، فالشيء الذي يصل إليه الناس بشكل طبيعي هو عملة حالية موثوقة – غالبًا الدولار الأمريكي – بدلاً من وحدة حساب جديدة تمامًا.

عندما يحدث استبدال العملة بشكل طبيعي، يتم ذلك دائمًا تقريبًا، فقط بعد فك العملة الحالية بفعل التضخم المفرط.

لقد حذرت بشكل مكثف خلال العامين الماضيين من خطر حدوث نزاع تجاري عالمي يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملات مثل الجنيه الاسترليني ورفع أسعار الفائدة. ما سيحدث بعد ذلك هو ما يثير القلق أكثر. هل ينظر الناس إلى البنوك المركزية على أنهم المنقذون في سيناريو الأزمة، ومنحهم ترخيصًا لرقمنة جميع الأصول من خلال شبكة من مراكز CBDC؟

كما هو الحال دائمًا، ستحتاج البنوك المركزية إلى صراع جيوسياسي مستدام لتشكيل التصميم المستقبلي للنظام المالي. إنهم يتقدمون بالفعل في ابتكار هذا النظام بالذات من خلال إصلاح أنظمة الدفع العالمية.

التمويل التضخمي من منظور إسلامي

نجلاء عبد المنعم

ماجستير الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية

التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز: هو وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لسد عجز الموازنة العامة للدولة، أو لتحقيق أهداف اقتصادية هامة. وهو أمر مستحدث لا نجد له دليلاً خاصًا من الكتاب والسنة والإجماع.

يعتبر التمويل التضخمي من أهم السياسات والإجراءات التي تنتجها الدول في العصر الحالي لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات، فقد جاءت فكرة اللجوء إلى التمويل التضخمي نتيجة لعجز مصادر التمويل العادية (المدخرات والفوائض) سواء الإجبارية أو الاختيارية لتغطية الفجوة بين الإنفاق الحكومي والمصادر التمويلية وقد اعتبر التمويل التضخمي نوع من أنوع الادخار الإجباري، وهو يعتبر وسيلة سهلة قياساً بالضرائب والرسوم.

بعبارة أخرى فإنه في حالات زيادة حجم الاستثمارات المطلوبة عن حجم المدخرات فإن الدولة تلجأ إلى تمويل موازنتها عن طريق التمويل التضخمي أي زيادة الإصدار النقدي.

ونظرا لهذه الأهمية سيتم عرض هذا الموضوع بشيء من التفصيل وتوضيح علاقته بالسياسة المالية والنقدية وآثاره على مستوى النشاط الاقتصادي المصاحبة لعملية التنمية وتوضيح التمويل التضخمي في الفكر الإسلامي. مع توضيح الرأي الشرعي في مثل هذا الإجراء.

وفي ضوء ذلك يمكن طرح التمويل التضخمي باعتباره أمراً تتطلبه حاجة الأمة. وحتي يستقيم فلابد أن يكون متوافقًا مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ماهية التمويل التضخمي

مفهوم التمويل التضخمي: يتحقق توازن الموازنة العامة للدولة عندما تتعادل نفقاتها مع إيراداتها مع استبعاد القروض الداخلية والخارجية، وإذا لم يتحقق هذا التوزان، فإن الموازنة العامة يكون بها عجز، ويتم تمويل هذا العجز بأكثر من طريقة منها الآتي: الاقتراض الداخلي، أو الاقتراض الخارجي، أو الإصدار النقدي.

وقد أُطلق مصطلح التمويل التضخمي نظراً لاعتماده على مصادر تضخمية، بدلاً من الاعتماد على مدخرات حقيقية. وعادة ما يكون التمويل التضخمي مقصوداً كأحد تدابير السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، لعل من أهمها تحقيق أثار توسعية في الاقتصاد، والتي يرجى من ورائها حث الاقتصاد على النمو، ومقاومة الكساد.

وقد انقسم الاقتصاديون إلى مؤيدين للتمويل التضخمي كوسيلة لتمويل التنمية ومعارضين له. سوف نقوم بعرض الرأيين السابقين مع تقديم مبررات كل فريق.

١- الرأي المؤيد للتمويل التضخمي: يعتقد المؤيدون بأنه وسيلة من الوسائل الفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الدول النامية لتمويل التنمية، ويرى المؤيدون أن هذا الأسلوب في البلدان النامية محفز للاستثمار، لأن التضخم يلعب دوراً هاماً في تحفيز المنشآت الخاصة على زيادة استثماراتها، كما يلعب التضخم دوراً في إعادة توزيع عناصر الانتاج بين مختلف القطاعات، وأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنشأ من استخدام أسلوب التمويل التضخمي تعد بسيطة مقارنة بالمزايا والفوائد التي قد تنشأ من عملية التنمية المتحققة نتيجة استخدام هذا الأسلوب.

يقول في هذا الإطار (نيكولاي كالدور): إن الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمو الاقتصادي، فعندما يرى المنظمون ارتفاع الأسعار، فيقبلون على الاستثمار، وبالتالي زيادة معدل النمو.

٢- الرأي المعارض للتمويل التضخمي: يعارض الكثير من الاقتصاديين الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل، ويعتقدون بضرورة ضمان الاستقرار النقدي عند تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو هدف كل سياسة اقتصادية سليمة. ويرى المعارضون أن التمويل التضخمي لا يمكن أن يكون محفزاً للاستثمار، لأنه من الصعب ضمان عدم تحول الأرباح الناتجة عن التضخم إلى مجالات أخرى كالمضاربة مثلاً، فضلا عن عدم كفاءة الدولة في توجيه الاستثمارات بسبب هيكل اقتصاديات الدول النامية سيما ضعف أسواقها النقدية والمالية. كما أن للتمويل التضخمي أثاراً سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الآثار تعتبر باهظة، إذ يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختياري، وانحراف الاستثمار واختلال التوازن المالي الخارجي.

التمويل التضخمي وعلاقته بالسياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. وتعتبر أكثر أنواع

السياسات التصاقا بالتمويل والاستثمار، لتوفير النقد اللازم لتمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والتوسع في الأسواق والنشاط، وتعتبر من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية الفاعلة، وفوائض المدخرات المحلية في الدول النامية غالبا لا تكفي لتنفيذ هذه السياسة، ما يلجؤها إلى الاقتراض الخارجي أو لإصدار النقود لتمويل احتياجات قطاعات واسعة من الاقتصاد.

ونظرا لأن إصدار النقود تعتبر أيسر الوسائل لتمويل نفقات الدولة فإن الدولة تلجأ إلى السياسة النقدية على الرغم من خطورتها وآثارها السلبية، وقد اتبعت العديد من الدول هذه السياسة النقدية الضارة والتي كان بإمكانها الاستعاضة عنها بسياسة نافعة لها ولأفراد الأمة، فبدلا من أن تصدر كمية من النقود لتغطية مشروعاتها يمكن أن تطرح جزءا من المشروع ليشارك فيه القطاع الخاص بدل تكديس الأموال لدى القطاع الخاص أو تهريبها لخارج الحدود.

وإذا كانت السياسة النقدية تمارس آثارها التمويلية بطريق مباشر أو غير مباشر؛ فإن تأثيرها يبدو ناتجًا عن قيام الحكومات بتمويل الكثير من مشروعاتها عن طريق عجز الموازنة وزيادة الإصدار النقدي أي أن كمية النقود تلعب دورًا هاما في تلك الناحية. ولعل علاقة السياسة النقدية بعجز الموازنة يتمثل في عدم قدرتها على تحفيز الاستثمارات وتوظيفها لمصلحة المجتمع مما يؤدي إلى ظهور فجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها.

علاقة التمويل التضخمي بالسياسة المالية: يعتبر التمويل التضخمي أحد أهم أدوات السياسة المالية في هذا العصر؛ حيث تلجأ الدول إلى إحداث عجز في موازنتها بهدف إحداث آثار توسعية وبالذات في أوقات الركود والانكماش، وحال عدم توفر مصادر تمويلية على شكل ضرائب أو فوائض لدي الحكومة، وعلى الرغم من معرفة الحكومة مسبقا لما يترتب عن هذه السياسة من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وبالذات مستوى الأسعار والقوة الشرائية للنقود إلا أنها تلجأ لها لتحقيق معدلات من النمو، وللخروج من حالة الركود والانكماش. وقد أجمع الاقتصاديون على التحذير من اللجوء إلى التمويل التضخمي لتمويل الاستثمارات على نطاق واسع، وألا تستخدم إلا في حالات الضرورة القصوى وبحدود ومعايير ونظم معينة.

التمويل التضخمي وعلاقته بالسياسة النقدية: يمثل عرض النقود ترجمة للصلة بين الجهة النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع لذا فإن إصدار النقود يجب أن يكون لأسباب اقتصادية فعلية، حتى لا يؤدي

زيادة عرض النقود عن عرض السلع والخدمات الحقيقية في المجتمع إلى أضرار متمثلة بانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر.

لذا فإن عرض النقود يجب أن يتم التحكم به فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف على إدارة النقد وتنظيم الأسواق المالية بالدولة حتى يضمن استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الأسعار أو يساهم في توزيع الموارد وتخصيصها بصورة جيدة.

ولا يقتصر التمويل التضخمي على إصدار وطبع النقود، بل إن فتح الحسابات الائتمانية والاعتمادات أمام المنتجين وأصحاب الأعمال بالشروط الملائمة هي من أنواع التمويل التضخمي، ففي غالب الأحيان تقوم البنوك بتزويد المجتمع بما يحتاجه من النقود عن طريق فتح الحسابات أمام الحكومة والتي بدورها تقوم بسحب شيكات عليها ومن ثم تسليم هذه الشيكات إلى المنتجين وأصحاب المشاريع، ثم يلجأ المنتجون إلى البنوك عارضين عليها الشيكات الحكومية فتسجل في حساباتهم فيتوافر النقد والودائع أمام المنتجين والمنظمين. وهذه عمليات ترتكز في جوهرها على زيادة الائتمان من قبل البنوك لصالح الحكومة التي تعيدها بدورها إلى البنوك وهكذا.

أثر التمويل التضخمي على النشاط الاقتصادي: يعتبر بعض الاقتصاديين أن التمويل بالعجز في الموازنة له آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي تتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج والعمالة والدخول، وفي انخفاض أو ثبات في الأسعار مع تحقيق نمو اقتصادي مقبول ويعتبر أن هذه السياسة مقبولة في الفكر المالي الإسلامي وأنه هو أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية. إلا أن البعض يعتبر أن استخدام هذه السياسة أمر غير مرغوب فيه في أوقات التوسع والتضخم لأنها تزيد من حدة التضخم وتضعف القوة الشرائية للنقود، ولا يجب استخدامها إلا في أوقات الركود والانكماش فقط.

التمويل التضخمي في الفكر المالي الإسلامي

التمويل التضخمي سياسة لها صلة بالنواحي المالية والنقدية، لذا سيتم توضيح وتقويم هذا الإجراء من جهتين: نقدية ومالية.

أولا- الجهة النقدية: يعتبر التضخم معوقا لقيام النقود بوظائفها، بالأخص اعتبارها مقياس للقيمة ومخزنًا للثروة، فالتضخم يؤدي إلى عدم ثبات واستقرار قيمة النقود، وبالتالي يؤدي إلى اختلال هذه

الوظائف، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على تحقيق الثبات والاستقرار في قيمة النقود لتؤدي وظائفها على خير وجه مما يعنى تحقيق العدل بالوفاء بالكيل والميزان والقسط الذي دعت الشريعة إليه في العديد من الآيات منها:

- **وأوفوا الكيل والميزان بالقسط** (الأنعام: ١٥٢)
- **وأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم** (الأعراف: ٨٥)
- **وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم** (الإسراء: ٣٥).

فالعدل والوفاء ليس في السلع المكيلة والموزونة فقط، بل يمتد إلى كل ما يتبادله الناس، وقد كانت النقود الذهبية والفضية في حد ذاتها سلعة يتبادلها الناس وزنًا في العصر النبوي الذي نزلت فيه الآيات. وقد نهى رسول الله عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم إلا من بأس، ذكر صالح بن حفص عن أبي بن كعب في قوله تعالى على لسان قوم شعيب عليه السلام: (**أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء**).

وقديما ووفقًا لنظام المسكوكات الذهبية والفضية كانت عملية الغش تتم بإصدار الدولة لهذه المسكوكات غير الخالصة أي مخلوطة بمعادن أخرى أقل قيمة، وكان يحدث هذا عندما تكون الدولة بحاجة إلى مزيد من النقود دون أن يتوفر لها الذهب والفضة المطلوبان. وهذه صورة مشابهة إلى حد كبير؛ عملية الإصدار النقدي التي تتم الآن حيث تقوم الدولة بإصدار أوراق نقدية لتغطية الفجوة بين نفقاتها وإيراداتها.

وقد أشار الغزالي إلى أنه من الظلم والتعدي على حدود الله اختلاف قيمة النقود وذلك بتباينها في الجودة والرداءة،وأن شكر الله تعالى على نعمته يقتضي الحرص على ثبات وساطة التبادل ومقياس قيمة الأشياء، ومخالفة ذلك تعدٍ لحدود الله تعالى.

لذا فإن عرض النقود في المجتمع يجب أن لايتم إلا لأسباب اقتصادية. أي مقابل إنتاج سلع وخدمات، وأن لا يتم إلا من قبل البنك المركزي للدولة، كما أن خلق الودائع من قبل البنوك التجارية يجب أن يكون محكومًا بسياسة الدولة النقدية وفي الحدود التي تسمح بها ظروف الدولة الاقتصادية.

وقد اعتبر البعض أن الدولة إذا قامت بإصدار كمية من النقود دون غطاء وبدون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج أو زيادة في الطلب على كمية النقود لسد حاجة الناس في التداول؛ هو بخس وتطفيف، وإن كان الفاعل ولي أمر المسلمين لما في ذلك من إضرار بالمسلمين وأكل أموالهم بينهم بالباطل.

ثانيا : الجهة المالية : أشرنا إلى أن الدولة تلجأ إلى هذه السياسة من الزاوية المالية لتغطية الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات المتحصلة، ونظراً لاتصافها بالسهولة واليسر في إجراءات فرضها قياسا بالضرائب والرسوم وأملا في إحداث معدلات من النمو والتوسع وبالذات في حالات الانكماش وعليه فإن الدول تلجأ إلى عملية موازنة بواسطة هذه السياسة.

وفي إطار الاقتصاد الإسلامي خاصة عندما يطبق تطبيقا فعالا في مختلف جوانبه لا يوجد حاجة ملحة للالتجاء إلى هذه الأداة وذلك للأسباب الآتية:

- أن الاستثمارات مخططة ضمن إطار من الأولويات.
- أن الحاجات الحقيقة في المجتمع تخضع لقاعدة الترتيب والأولويات بحيث تبدأ بإشباع الضروري منها ثم توجيهه إلى حاجات تليها في الأهمية.
- قيام الاستهلاك والإنفاق في المجتمع الإسلامي على قاعدة الرشد والبعد عن التبذير والاسراف له دور في تخفيف جزء كبير من النفقات.
- الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، فالعبء لا يقع على الدولة لوحدها بل يتكامل دور الدولة والقطاع الخاص في تحمل هذه المسؤولية.
- تعبئة شاملة لموارد وطاقات المجتمع خاصة في ظل تحريم الاكتناز وتكدس الثروة.

بدائل التمويل التضخمي في الفكر الإسلامي

يمكن تقسيم الموارد المالية العامة في النظام الإسلامي بحسب أولوية اللجوء إليها إلى:

١– موارد أصلية: أهمها الزكاة، وإيرادات الدولة من ممتلكاتها والملكيات العامة، والإيرادات التطوعية.

٢– موارد إضافية: أهمها التوظيفات، والاستفادة من أساليب التمويل الإسلامية كالمشاركات والمرابحات والمضاربات.

٣– موارد استثنائية: أهمها اللجوء إلى الدين العام المحلي، وكذا التمويل الخارجي.

وفي مجال البحث عن بدائل يمكن بواسطتها الحصول على أموال إضافية، فإنه يمكن اللجوء إلى المصادر الإضافية ثم اللجوء إلى المصادر الاستثنائية.

بدائل التمويل التضخمي:

- تشجيع المدخرات التعاقدية في إطار الشريعة الإسلامية.

- ترشيد النفقات الجارية في الموازنة لتحقيق فائض في الموازنة الجارية.
- تعجيل الزكاة؛ بالحصول على الزكاة من الممولين مقدماً عن سنوات قادمة.
- إمكانية البيع الكلي أو الجزئي لجانب من ممتلكات الدولة إلى مواطنيها، عن طريق طرح أسهم بقيمة كل أو بعض رأس مال ممتلكات معينة واستخدام الحصيلة في تدبير التمويل اللازم.
- يمكن للدولة في النظام الإسلامي أن تعمل على تكوين احتياطي يتم تمويله من فوائض ميزانيات سابقة ومن التوظيف على الأغنياء، وتستخدم الاحتياطي في تمويل عجز الموازنة العامة.
- إمكانية حل مشكلة التمويل من خلال التكامل بين الدول.
- تمويل بعض مشروعات المرافق العامة عن طريق المرابحات.
- الاستثمار بالمشاركة والمشاركة المنتهية بالتمليك من خلال صكوك تطرح في الأسواق المحلية والعالمية.
- الاستثمار بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك من خلال صكوك تطرح في الأسواق المحلية والعالمية.

المراجع

- عبد الرحمن تاج، السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، ملحق مجلة الأزهر، ١٩٨٨.
- محمد عبد الحليم عمر، الموارد المالية في الإسلام، مركز صالح كامل، ١٩٨٧.
- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، ١٩٧٧.
- نجاح عبد العظيم أبو الفتوح، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٣.
- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي–. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٩.

اقتصاد البيانات المخفية

تحتاج الشركات إلى أن تكون جادة في إدارة البيانات والاستفادة منها

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي (بتصرف)

أعلنت مجلة الايكونوميست أن البيانات، وليست النفط، هي أثمن مورد في العالم كعنوان رئيسي للمجلة في عام ٢٠١٧. وبدلاً من العمل لإيقاظ الشركات لتكون جادة في إدارة بياناتها والاستفادة منها، لا تزال العديد منها تتعثر في حجم بياناتها وتحاول إعادة هيكلة نفسها لإيجاد قيمة مستنبطة من ذلك.

هذا أمر مثير للدهشة نظراً للقيمة التقديرية للبيانات؛ ففي مارس ٢٠٢٠، قدرت مجلة الايكونوميست أن قيمتها ١.٤ إلى ٢ تريليون دولار أمريكي في الولايات المتحدة وحدها. وبالنظر إلى هذا التقييم؛ فلماذا لا تفعل الشركات المزيد لاغتنام الفرص؟

اقتصاد البيانات مخفي عن الأنظار

مع استمرار تزايد أهمية البيانات التي أصبحت مورداً قيّماً؛ تحتاج الشركات إلى الوصول إلى تلك البيانات بسهولة، والعمل على معالجة كمياتها الهائلة، لتوليد قيمة منها، مما يوجب على الشركات التفكير بها كأساس لإنتاج السلع والخدمات الرقمية، وليس كمنتج ثانوي.

لذلك فبدلاً من دفن البيانات داخل صوامع مختلفة في جميع أنحاء المنظمة، يجب جمعها في مركز واحد، وللقيام بذلك، تحتاج المؤسسات إلى أسس التكنولوجيا الصحيحة، كقواعد البيانات المستقلة مع تجنب استخدام برامج تجميع البيانات لفرز هذا الكم الضخم.

وبناء عليه فلدى معظم الشركات اقتصاد بيانات مخفي داخل نظمها البيئية، وبمجرد فرز تلك البيانات، يتعين عليها فهم من أين يأتي الطلب؟ مع اعتبار أن الشركات المنتجة نفسها للبيانات هي أول من يستخدمها.

[1] Charles Ross, The Economist Intelligence Unit,The Economist, 1-6-2020.

تحتاج المؤسسات إلى إعادة التفكير في هذه الاستراتيجية واستنباط نماذج لاستخراج قيمة للبيانات من خلال تحليلها، وبسبب استخدام الذكاء الصنعي. لذلك تدرك الشركات أنه يمكن توليد مزيد من القيم من خلال السماح باستخدام البيانات من قبل أطراف خارجية، بدلاً من استخدامها ذاتيًا فقط.

ويجب أن تركز الشركات على ثلاثة جوانب رئيسية لفتح اقتصاد البيانات المخفي وهي: السيولة، وإنتاجية البيانات، وأمن البيانات. وعليه ولتكون البيانات أداة تغيير، يجب أن تكتسب قيمة جوهرية قابلة للاستخدام على (عملية أو قرار).

ويحقق التعلم القائم على البيانات وضعًا تنافسيًا يمكن الدفاع عنه للشركات ضمن عدة شروط، أهمها طبيعة القيمة المضافة للعملاء، وسرعة دمج رؤى البيانات في المنتجات والخدمات. وقد يساعد في ذلك شراء بعض مجموعات البيانات لاستخدامها لتدريب الخوارزمية الخاصة بالشركة؛ مع استخدم محدود من العملاء للحصول على بعض الأفكار الجديدة.

وهذا نهج بسيط لاستخدام البيانات وللتعلم منها، ولن يكون ممكنًا إلا إذا كنا علماء بيانات لتفسير النتائج. أو مستخدمين لأدوات تتيح عبر واجهات محددة جعل التعلم الآلي مُنجزًا للمهمة ببناء الرؤى التنبؤية التي تساعد قادة الأعمال.

أما المآخذ الرئيسية لهذا الاقتصاد فهي:

- لن تبقى العديد من الشركات على قيد الحياة ما لم تبن نموذج عمل يستخدم قيمة بياناتها بشكل أفضل. وتستطيع الشركات منافستها بجمع مزيد من البيانات لاستخدامها باتخاذ قرارات حول عملياتها التجارية، ومشاركة العملاء، والابتكار ونماذج الأعمال المتطورة.
- البيانات هي رأس المال، ينظر إليها من خلال العرض والطلب. وعليه فقد تحتاج الشركات للنظر إلى ما وراء الاستخدامات الداخلية لبياناتها. ويساعد استشارة أطراف خارجية بناء قيم أفضل من الأفكار المتولدة.
- يجب دمج التعلم المعتمد على البيانات مع تأثيرات الشبكة لتوليد مزايا تنافسية؛ فتعلم البيانات لا يحقق بذاته ميزة تنافسية لضخامة البيانات. وبدلاً من ذلك، يتم بناء أعمال أكثر قيمة وربحية على تأثيرات الشبكة المنتظمة والتعلم القائم على البيانات.

تجارب دولية في التكنولوجيا المالية

رحاب عادل صلاح الدين أمين
باحث دكتوراه كلية التجارة جامعة القاهرة - مدرس مساعد - بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا

تعددت الأدوات المستخدمة في التكنولوجيا المالية التي وفرت للعديد من الدول نقلة نوعية في أدائها للخدمات المالية ورفعت نسب الشمول المالي عالمياً وفي الحقيقة فإن أدوات التكنولوجيا المالية ظهرت في شكل تسلسلي وسريع ولعل المقصود بتلك الأدوات هو أي استخدام تكنولوجي نتج عنه تيسير أداء الخدمات المالية.

تمكنت التكنولوجيا المالية في وقت قصير من ربط دول العالم بأكملها بسرعة وتكلفة أقل، ويذكر من تلك الأدوات التي شاع استخدامها على مستوى العالم ماكينات الصراف الآلي، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وآلات نقاط البيع، والجوال بنك أو تطبيقاته، الحوسبة السحابية، البلوكتشين، أو كما يطلق عليها سلسلة الكتل أو دفتر الأستاذ الموزع، والعملات الرقمية، والعقود الذكية وغيرها من التقنيات الحديثة التي تربعت على عرش الخدمات المالية المصرفية تحديداً لكنه لم يقتصر الأمر فقط على تلك الخدمات؛ بل اتجهت لكافة المجالات لتطويرها واقتحامها بهدف الصعود بمستوى الخدمات المقدمة والارتقاء بمعيشة الفرد وتوفير سبل الراحة والأمان. واتجهت إلى القطاع الطبي والقطاع المحاسبي وإلى الحكومة الذكية والحوكمة الذكية بالشركات وغيره، فقد شيدت مدن ذكية تدعم تلك التقنيات. واتجهت بعض الدول لبناء مصانع ومصارف ذكية بالاعتماد أيضاً على تلك التقنيات.

جنوب افريقيا: قامت جنوب افريقيا بأطلاق أول شركة للتعامل في العملات الرقمية عام ٢٠١٧ م بغرض توزيع الدخل على كافة الأشخاص الذين لا تصلهم الخدمات ولديهم استبعاد مالي في جنوب افريقيا. ولعل ما تسبب في إطلاق تلك الشركة هو الاهتمام الموجه نحو العملات الرقمية والبلوكتشين تحديداً من ضمن أدوات التكنولوجيا المالية في جنوب افريقيا، وجدير بالذكر أن هناك مؤتمر يحمل اسم بلوكتشين افريقيا يعقد كل عام منذ عام ٢٠١٥ في جوهانسبرغ بالشركة مع IBM ومايكروسوفت إلا أنه على الرغم من ذلك فلم تعترف الحكومة بالعملات الرقمية ولكنها أخضعت الارباح المحققة منها لضريبة الدخل العادية.

نيجيريا : تحظى نيجيريا بترتيب يتسم بكونه في المقدمة من حيث حيازة البيتكوين فهى ثالث دولة في العالم. إلا أن البنك المركزي لم يصدر أي لوائح تنظم التعامل بالعملات الرقمية منذ إجرائه بحثًا شاملاً حول العملات الرقمية من عام ٢٠١٧ ثم استضافت شبكة لتعليم تقنية البلوكتشين بنيجيريا وعقد أول مؤتمر لها حيث ضمت عشرات من الشركات الناشئة وتم تنظيم مشروع قانون تحت مسمى (الحاجة إلى تنظيم تطبيقات بلوكتشين وتكنولوجيا الانترنت) .

أوغندا : حذر البنك المركزي بأوغندا من المخاطر المتعلقة بالعملات الرقمية إلا أن ذلك لم يعوق المستثمرين عن دخول السوق المستحدث لتعزيز وتنمية الاقتصاد الاوغندي ومواكبته التطورات على الساحة الاقتصادية والمالية العالمية. وقد أظهرت آخر التقارير أن الحكومة الاوغندية على اهتمام كبير بتكنولوجيا البلوكتشين وقد أطلقت منظمة للبلوكتشين عقدت شراكة مع بورصة Binance للعملات الرقمية.

زيمبابوي : رفض البنك المركزي التعامل مع العملات الرقمية وأصدر تعليمات للبنوك الخاصة بإغلاق كافة الحسابات المفتوحة للعملاء التي تضم العملات الرقمية إلا أنه لم يملك السيطرة على المنظمات الخاصة التي اتجه إليها الشعب وعلى النقيض من ذلك فقد وجه وزير المالية في زيمبابوي دعوة للهيئة التشريعية على البدء في تنظيم قانون ينص على استخدام العملات الرقمية في إطار مشروع.

تنزانيا : لم تقم الحكومة بحظر العملات الرقمية بشكل معلن ورسمي وينتظر المستثمرون قانون ينظم سوق العملات الرقمية حيث يشارك عدداً كبيراً من الشعب في تعدين العملات الرقمية لكن دون إطار قانوني حتى الآن.

رواندا : تعرض البنك الوطني الرواندي لطرح وثيقة مفاداها شرح مفصل للعملات الرقمية والمخاطر المرتبطة بالسوق المالي الجديد ويسعى البنك المركزي إلى طرح عملة رقمية خاصة به وتوسعت منصة للمدفوعات معتمدة على البلوكتشين لتقدم خدماتها لأفريقيا بأكملها إلا أنه لم ينتج صدى لدى الحكومة من تلك الأحداث يحثها على تنظيم قانون رسمي. (البياع، ٢٠٢٠)

سنغافورة : قامت السلطات بتأسيس مجموعة للتكنولوجيا المالية والابتكار من خلال المسابقة المنظمة من قبل Hackathon متعلقة بالتحقق الرقمي الآمن والإجراءات المتعلقة بعملية مكافحة غسيل الأموال

ودعم ونشر مبدأ اعرف عميلك. فقد استحوذت سنغافورة إلى المركز العاشر في المؤشر العالمي لتيسير أعمال الشركات الناشئة خلال عام ٢٠١٥ وأنشأت شراكات بين القطاعين العام والخاص لاستكشاف سبل التطوير من خلال التكنولوجيا المالية حيث تتسم مؤسسة النقد بسنغافورة بالنشاط في مجال التقنيات والابتكارات المالية الحديثة لدعم المشاريع الناشئة إضافة لوجود إعفاءات ضريبية للشركات المبتدئة.

استراليا: قامت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بنشر ورقة بحثية استشارية في يونيو ٢٠١٦ للتمكن من تيسير الابتكارات؛ على سبيل المثال البيئة التنظيمية الافتراضية. فهي تعتبر مركزاً للمضاربات ويرى محافظ البنك المركزي أن عملة البيتكوين تعتبر من أكثر العملات رواجًا وجذبًا للاستثمارات وأعلن عن قرب إصدار عملة رقمية خاصة بالدولة.

نيوزيلندا: يعتقد المسؤول عن بنكها الاحتياطي أن العملات الرقمية ستلقى رواجًا في المستقبل لكنه لم يتوقع استمرار العمل بالبيتكوين.

اندونيسيا: تحاول حماية عملتها المحلية ورفضت قلبًا وقالبًا العملات الرقمية وحظرتها من بداية عام ٢٠١٨.

بريطانيا: قامت هيئة الإدارة المالية البريطانية FCA بنشر مذكرة لتنظيم التكنولوجيا المالية في نوفمبر ٢٠١٥؛ تنص أنه يمكن تعزيز اعتماد التكنولوجيا التنظيمية من خلال وضع لوائح وإرشادات جديدة في صيغ تتمكن الآلات من قراءتها.

الهند: قام البنك الاحتياطي الهندي بإنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الجهات التنظيمية لدراسة سلسلة كاملة متعلقة بالقضايا التنظيمية التي تمس التكنولوجيا المالية والخدمات المالية المصرفية الرقمية. وقد حذرت سلطاتها النقدية من مخاطر العملات الرقمية وأشارت إلى إمكانية التهرب من الضرائب أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب من خلالها.

كندا: قامت لجنة Ontario للأوراق المالية بتشكيل مجمع للتركيز على التقنيات المالية أطلقت عليه اسم LauchPad مما يساعد على تقديم يد العون للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

السعودية: عقدت السعودية شراكة مع شركة (IBM) ELM لتبحث إستراتيجية تقديم خدمات حكومية وتجارية من خلال سلسلة الكتل كما تم الإعداد التجريبي لسلسلة الكتل في نظام الواردات عبر

المنافذ البحرية من قبل مصلحة الجمارك وانضمت أيضًا مؤسسة تدعى مؤسسة النقد العربي بالسعودية إلى شبكة سلاسل الكتل لمساعدة المصارف على تسوية المدفوعات والتعاملات مع البنوك الاقليمية في عملية تحويل الأموال الفورية بتكلفة أقل وسرعة أكثر، كما شرع المصرف المركزي في السعودية والإمارات بإصدار عملة مشتركة عابرة للحدود. وأطلق البنك المركزي السعودي في عام ٢٠١٩ مبادرة تحت مسمى Fintech Saudi تستهدف دعم النظام البيئي للتقنيات المالية لتصبح المملكة في مصاف الدول الرائدة للابتكارات وصمم البنك المركزي بيئة تجريبية ترحب بكافة الشركات المحلية والدولية في إختبار حلول رقمية جديدة.

الإمارات العربية المتحدة: منذ أبريل عام ٢٠١٨ قامت الحكومة بإطلاق استراتيجية الإمارات للبلوكتشين ٢٠٢١ حيث استهدفت تلك الاستراتيجية الاستفادة من تقنية سلسلة الكتل للتمكن من إجراء ما يقرب من ٥٠٪ من المعاملات الحكومية عند حلول عام ٢٠٢١ كما أعلن مكتب دبي الذكية عن سير دبي للتحول إلى تكنولوجيا سلسلة الكتل في عام ٢٠٢٠ كما شرعت هيئة الخدمات المالية لأسواق أبو ظبى العالمية بالقيام بتنظيم وإصدار ارشادات تنظم الأصول المشفرة بغية وضع قواعد تساهم في أحكام التشغيل الآمن للتكنولوجيا المالية المتعلقة بالعملات الرقمية وقامت الجامعة البريطانية في الإمارات باستخدام شبكة البلوكتشين في عملية إصدار الشهادات، وجدير بالذكر أن الإمارات أصبحت تمثل ٤٦٪ من جملة الشركات الناشئة على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقد تم أيضًا الإعلان في وقت لاحق عن تعاون بين مكتب دبي الذكية ودبي المستقبل بغرض معرفة وتقييم الابتكارات الحديثة التي تساهم في توفير أمان وفعالية أكثر وفرص اقتصادية واعدة فنجاح تلك المبادرة سيساهم ذلك في تخفيض ٥.٥ مليار درهم سنويًا إذا تمكنت دبي من إدارة خدمتها بتقنية سلاسل الكتل ستتلاشى تكلفة معالجة الوثائق.

أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية عدداً من القوانين ووفرت رخصًا مبتكرة للاختبار عام ٢٠١٧ إضافة لإطلاق خلية التكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي وهى إحدى برامج المشروعات الحكومية (عبد الرحيم وتلى، ٢٠١٩).

البحرين: تعتبر من أوائل الدول التي سنت قانون متعلق بالسجلات الإلكترونية القابلة للتداول والصادر بموجب مرسوم رقم (٥٤) لعام ٢٠١٨ وذلك إضافة إلى عمل مجلس التنمية الاقتصادي عام ٢٠١٨ على

محاولة وضع استراتيجية وطنية لتطبيقات سلسلة الكتل في القطاعين العام والخاص وقد تولى مصرف البحرين المركزي سنة ٢٠١٩ إجراء دراسة للأنشطة التي تتعلق بالأصول المشفرة التي تعمل على منصات البلوكتشين كما تم من خلاله أيضًا توفير بيئة رقابية تجريبية للشركات الراغبة في تقديم خدمات مالية تتعلق بمجال الأصول المشفرة كما استعانت جامعة البحرين بسلسلة الكتل في عملية إصدار الشهادات للدبلوم رقميًا وفي تقنيات التعلم الآلي أيضًا. وقد انشأ مصرف البحرين وحدة التكنولوجيا المالية عام ٢٠١٧ وصندوق الحماية لضمان احتضان البحرين لإطار تنظيمي يتسم بالمرونة الكافية ويدعم التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية إضافة إلى إنشاء مختبر تنظيمي تحت مسمى Regulatory Sandbox للتمكن من اختبار الحلول والمنتجات المالية حديثة النشأة.

الولايات المتحدة الأمريكية: وجه مجلس النواب الأمريكي الضوء نحو الجرائم التي تتعلق باستخدام سلسلة الكتل وذلك بطلبه من شبكة الإنفاذ Fin CEN بأن تقوم بدراسة وافية لتلك التقنية وغيرها من التقنيات الحديثة وذلك يرجع إلى قيام العديد من الجهات الأمريكية بالعمل بسلسلة الكتل يذكر منها استثمار وزارة الصحة بالولايات المتحدة نحو ما يقرب من ٤٩ مليون دولار لتطوير ووضع حلول للحد من تراكم الأعمال المتأخرة وخفض التكاليف، في حين تولت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية هي الأخرى تجربة برنامج سلسلة الكتل لتحسين العملية الطبية وحازت أيضًا تلك التقنية على اهتمام وزارة الدفاع الأمريكية لتسهيل الاتصالات بين الوحدات والمقرات ودخلت أيضًا للبحرية والطيران بهدف تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية لسلاسل التوريد.

استراليا: تتسم منظومة التقنيات المالية الحديثة بأستراليا بدعم قوى من الحكومة الاتحادية حيث قامت بإنشاء لجنة للتعاون المستديم بين القطاع العام والخاص لدعم الابتكارات المالية ومساعدة الشركات الناشئة كما تم إنشاء اللجنة الاستشارية الرقمية التي تستحوذ على أعضاء من مركز الابتكار وشركات التقنيات المالية ولجنة الأوراق المالية ونخبة من أعضاء هيئة التدريس لدعم الشركات المبتكرة. قامت الحكومة الأسترالية باستثمار ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ دولار أسترالي للتمكن من تطوير أستراتيجية لسلسلة الكتل ووضع أستراليا كدولة رائدة عالميًا والتركيز على كل ما يتعلق بالسياسات واللوائح التنظيمية وبناء الكفاءات والقدرات والابتكار والتعاون الدولي وهذه ليست المرة الأولى لخوض أستراليا أموراً تتعلق بالتكنولوجيا فقد قامت بالتمويل سنة ٢٠١٨ لوكالة التحول الرقمي نحو دراسة الفوائد المحتملة من

سلسلة الكتل بمبلغ يبلغ ٧٠٠٠٠٠ دولار أسترالي وحاولت أيضًا منظمة المعايير الأسترالية تطوير معايير دولية لسلسلة الكتل مع المنظمة الدولية للمعايير بعد أن تلقت تمويلاً بلغ ٣٥٠٠٠٠ دولار أسترالي.

إستونيا: تعتبر من أوائل الدول التي اعتمدت واستخدمت تقنية سلسلة الكتل منذ عام ٢٠٠٨ أي من نشأة العملات الرقمية وظهور سلسلة الكتل معها وقامت بتوظيفها في القطاع الحكومي والأنظمة الصحية والهيئات القضائية فقد تم إصدار بطاقات هوية رقمية من خلال سلسلة الكتل للمواطنين لتمكينهم من الوصول للخدمات العامة بسهولة ويسر.

كوريا الجنوبية: طرحت الحكومة الكورية ستة مشاريع متعلقة بسلسلة الكتل بتكلفة استثمارية قدرها ٩ مليون دولار أمريكي ودعمت أيضًا وزارة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات توسيع مراكز أبحاث سلسلة الكتل على مدار ستة سنوات بتكلفة استثمارية تبلغ ٤.٣ مليون دولار بهدف ضخ ١٠٠٠٠ متخصص في سلسلة الكتل بحلول عام ٢٠٢٢. إلا أنها قد حظرت على مؤسساتها التعامل بالعملات الرقمية بما في ذلك حالات الشراء أو الاتجار أو الاحتفاظ بها كضمانات إلا أنه يقدر عدد ملاك عملة البيتكوين هناك بمليون فرد أكثرهم من المستثمرين الأفراد الصغار.

المملكة المتحدة: قامت دائرة سجل الأراضي والتابعة للبلاط الملكي بتجربة تتضمن استخدام نظام مرمز بالاعتماد على سلسلة الكتل للتمكن من شراء العقارات واستخدام العقود الذكية لإضفاء الشفافية والسرعة على المعاملات العقارية وقامت أيضًا وكالة المعايير الغذائية البريطانية بتجربة سلسلة الكتل في مسلخ للماشية.

مصر: سعت مصر نحو تأسيس المدن الذكية بالإضافة إلى قيام البنك المركزي المصري بالتعاقد مع شركة مايكروسوفت لدراسة التعامل بتلك التقنية في مجال التسويق وجدير بالذكر أن من أوائل الشركات في مصر التي عملت في مجال سلاسل الكتل والمعاملات الرقمية هي شركة Lamarkaz منذ سنة ٢٠١٧، كما أن البنك الأهلي المصري كان رائداً متميزاً وسباقًا نحو اعتماد تقنية سلسلة الكتل فهو من أقدم وأعرق البنوك المصرية فقد قام بالتعاقد سنة ٢٠٢٠ مع منصة ربيل لانشاء تحويلات جديدة وذلك عبر شبكة المدفوعات الخاصة بها Ripple net، كما تعتبر شركة Redcab في مصر من أوائل الشركات التي طمحت نحو إنشاء شبكة تسمح بتبادل الأموال بين السائقين والعملاء بشكل آمن بالدفع

بالعملات الرقمية من خلال تقنية سلاسل الكتل وتوسعت في نشاطها وضمت دول الخليج (ابراهيم، ٢٠٢٠).

هونج كونج: سلطت الضوء نحو استغلال التقنيات الحديثة في الأسواق المالية ودعم البيئة المالية الحديثة فقد قامت بتبني عدد من المبادرات الحكومية بهدف دعم شركات التقنيات الحديثة من ضمنها فريق توجيهي للتقنيات المالية الحديثة. فقد سمحت اليابان أيضًا في أبريل ٢٠١٧ باستخدام البيتكوين وغيره من العملات الرقمية للتمكن من تسوية المدفوعات وتخطط للاعتراف بالعملات الرقمية عمومًا.

ألمانيا: اعترفت بالعملات الرقمية.

روسيا: على استعداد لتبنى عملة البيتكوين ولكن شرطها الأساسي هو فرض السيطرة الكاملة من حيث فرض ضرائب على عملية التعدين وتنظيم عروض العملة الأولية وإنشاء تشريعات جديدة وتوحيد جهات الدفع من خلال البنك المركزي.

الصين: ترى سلطاتها أن السوق غير المعروف مصدره والمفتقر إلى العملية التنظيمية يشكل مخاطر مالية كبرى ولكنها تؤيد استخدام العملات الرقمية ويحاول مصرفها المركزي طرح عملة رقمية وذلك كان في عام ٢٠١٧ إلا أنها تمكنت مؤخراً عام ٢٠٢٠ من إطلاق اليوان الرقمي في نسخة تجريبية من خلال إعلان حكومة بلدية شنجن عن إطلاق برنامج تجريبي للمغلفات الحمراء الرقمية (الهونغباو) باليوان الصيني وقامت متاجر المدينة بتحديث أنظمة أجهزة نقاط البيع ويرى مهنيون واقتصاديون أن تلك العملة ستتحول إلى لؤلؤة لتاج الاقتصاد الرقمي العالمي بالمستقبل وستفتح آفاق اقتصادية لا حدود لها.

السويد: أعلن محافظ البنك المركزي السويدي في محاضرة عن البنوك الإلكترونية سعى البنك نحو إطلاق عملته الكرونا الإلكترونية ومنذ عام ٢٠١٧ فقد شارك البنك المركزي Riksbank في برنامج بحثي مكثف حول إمكانية إصدار نسخة من عملته الرقمية لتحل محل العملة التقليدية المادية.

كينيا: سعت كينا إلى توجيه الضوء خصيصًا نحو تجربتها في استخدام الخدمات المالية المصرفية عبر الهاتف المحمول إم–بيزا للتمكن من تطبيق التحول الرقمي وتحقيق أهداف الشمول المالي.

فلسطين: حاولت السلطة الفلسطينية النقدية وهيئة سوق رأس المال تحقيق إستراتيجية الشمول المالي من خلال نشر عدد أكبر من الصراف الآلي وبطاقات الدفع المسبق ونقاط البيع وغيره من الخدمات المالية

الإلكترونية وسعت أيضًا نحو توفير قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي ومعرفة الفرص الممكن استغلالها.

الهند: بدأت الهند بإنشاء بنوك ذكية للتكنولوجيا وتحويل الاموال والمدفوعات الإلكترونية فقد أحدثت ثورة كاملة في النظام المصرفي لديها وتطور ريف الهند بشكل ملحوظًا كما لاحظ العالم أجمع نمو وتعدد الشركات الناشئة في صناعة Fintech في المجتمع الهندي.

النتائج:

- قيام أغلب الدول بتبني ابتكارات التكنولوجيا المالية.
- تركيز العديد من الدول على توظيف التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي تحديداً.
- شيوع اعتماد المصارف المركزية بالدول على طرح عملة رقمية لها.
- اعتراف العديد من الدول بالعملات الرقمية.
- تشجيع الابتكارات التكنولوجيا في بعض الدول وإنشاء بيئة تجريبية لدعم الأفكار الناشئة.

التوصيات:

- ضرورة سعي الدول لإنشاء شبكة أو مجلس لضم خبراء التكنولوجيا المالية على مستوى العالم والاستفادة من خبراتهم في كافة المجالات.
- دعم العاملين بالدول وتدريبهم على كيفية التعامل مع تلك التطبيقات حال تطبيقها.
- إعطاء مقرر إضافي للطلاب في المدارس والجامعات ينص على تلك الأدوات التكنولوجيا لخفض الفجوة بين التعليم وسوق العمل.
- بناء بيئة تجريبية تنظيمية في كافة الدول للاستفادة من أية أفكار مستحدثة في مجال التكنولوجيا المالية.
- إعطاء الدعم والتمويل اللازم للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ومساهمة القطاعين العام والخاص لتلك المشروعات.
- توفير الإرشاد الكافي لأي مشروع جديد في مجال التكنولوجيا المالية عن طريق الخبراء والمتخصصين.

الأبحاث المستقبلية:

- إجراء دراسات موسعة لكل أداة من أدوات التكنولوجيا المالية على اعتبار أنها مجال جديد يفتقر لعدد كبير من الدراسات.
- محاولة استكشاف الأدوات الجديدة وعرض تجارب دولية أخرى.
- وضع إطار مفاهيمي استرشادي لتلك المفاهيم بالتطبيق على قطاعات متنوعة كالبترول والصحة.

المراجع

١. البياع، غادة أنيس أحمد، (٢٠٢٠). العملات المشفرة وتقنية البلوك تشين في أفريقيا: تقييم الفرص والتحديات. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. المجلد الأول. العدد الثانى. ص ٢-٤١.

٢. عبد الرحيم، وهيبة، تلى، سيف الدين، (٢٠١٩). انعكاسات التكنولوجيا التنظيمية كإطار منظم للتكنولوجيا المالية على بيئة الاعمال: أثر التغيرات العالمية على بيئة الاعمال. مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية. جامعة العلوم الاسلامية العالمية. المجلد الخامس. عدد خاص. ص ٩١٩-٩٤٤.

٣. ابراهيم، السيد زكريا، (٢٠٢٠). اثر استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل BlockChain على البيئة المحاسبية في مصر (دراسة نظرية ميدانية). مؤتمر تجارة الاسكندرية

٤. الخير، نفيسة، (٢٠٢٠). التقنيات المالية الحديثة سلسلة كتيبات تعريفية. العدد ٤. صندوق النقد العربى

٥. العملة الرقمية الصينية قد تفتح آفاقًا اقتصادية لا حدود لها. نقلاً عن صحيفة الشعب اليومية الموقع العربى لشبكة الشعب رابط www.giem.info. ص ٣٠-١٣٤.

٦. قنطقجي، سامر مظهر، (٢٠١٧). البيتكوين واخواتها تنافس النظام النقدى العالمى. مجلة الاقتصاد الاسلامى. العدد ٦٧. ص ١٠-١٨.

٧. قنطقجي، سامر مظهر، (٢٠٢٠). محافظ البنك المركزي السويدى يحدد رؤية العملة الرقمية. مجلة الاقتصاد الاسلامى. العدد ٩٢. ص ٥٨-١١٤.

٨. بن علقمة، مليكة، سائحى، يوسف، (٢٠١٨). دور التكنولوجيا في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. المجلد السابع. العدد الثالث. ص ٨٦-١٠٧.

٩. أيمن، بوزانة، وفاء، حمدوش، (٢٠٢٠). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي – تجربة كينيا نموذجا. المؤتمر السادس. جامعة الزاوية. ص ١-٢٥. https://dspace.zu.edu.ly/handle/١/٨٧٤.

عمليات غسيل الأموال بين آثارها الاقتصادية وأحكام الشريعة الإسلامية

أحمد غزالة

باحث في الاقتصاد الإسلامي - معهد الدراسات العليا الإسلامية بمصر

عمليات غسيل الأموال هي جرائم مالية خطيرة بدأت تنتشر كثيرًا في السنوات الأخيرة، وبدأ ينتشر هذا المصطلح محليًا ودوليًا، وتأت هذه المقالة لإلقاء الضوء عليها لكونها من أخطر القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول محليا وعالميًا وتترك آثارًا سلبية خطيرة على الاقتصاد.

كما تهدد هذه الظاهرة الخطيرة أمن واستقرار وسلامة المجتمع، وتعمل على انهيار القيم والمبادىء والأخلاق داخل المجتمع، وكان أيضًا من أسباب تناول هذا الموضوع فضلاً عن خطورته الاقتصادية أنه جرى العرف في معظم الجرائم أن مرتكبيها يتصفون دائما بالجهل وغياب الفكر والثقافة، ولكن هذه الجرائم ذات طابع مختلف فبعض مرتكبيها قد يتصفون بأنهم على درجة عالية من العلم والثقافة والفكر وأحيانًا من أصحاب السلطة والنفوذ، ولكنها بحق عقولٌ إجرامية ماتت ضمائرها وقلوبها، ولا يقتصر هذا المقال على عرض الجانب الاقتصادي فقط لعمليات غسيل الأموال بل يتناول أيضًا الجانب الشرعي لها وتوضيح موقف الشريعة الإسلامية، وهذا ما سوف نتعرف عليه تفصيلاً.

أولاً: التعريف بعمليات غسيل الأموال وأسبابها

عمليات غسيل الأموال: هي جرائم ذات طابع اقتصادي، وتستهدف إخفاء هوية أموال غير نظيفة لإبعاد الشبهة عنها، وذلك بتوجيهها نحو استثمارات مشروعة وأنشطة مقبولة اقتصاديًا وقانونيًا واجتماعيًا؛ لمحاولة إضفاء الصفة المشروعة عليها، وهي بمثابة إخفاء وتمويه لحقيقة الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة، وهناك من الاقتصاديين يطلق على الأموال غير المشروعة لفظ (الأموال القذرة)، وتأتي عمليات غسيل الأموال لغسل أو تنظيف أو تطهير هذه الأموال القذرة، ومحاولة إظهارها للمجتمع كأنها أموالاً مشروعة أو نظيفة. وتلك العقول الإجرامية التي تلجأ لعمليات غسيل الأموال، والتي قد تمارسها

خارج حدود الدولة بعد تهريب الأموال إلى دول تساعد على عمليات الغسيل، وبتتبع هذه الظاهرة نجد أن السبب الرئيسى الذي يدفع الأفراد من أصحاب الأموال القذرة نحو عمليات غسيل الأموال هو البحث عن الأمان القانوني خوفًا من الملاحقة القانونية، وخاصةً إذا كان القائمين بمثل هذه الجرائم من أصحاب الوظائف العامة داخل الدولة، وفى أوقات كثيرة نجد أن أصحاب هذه الأموال القذرة لا يستطيعون ممارسة عمليات غسيل الأموال بأنفسهم فقد يكون أصحاب هذه الأموال في وظائف عامة لا تسمح لهم بممارسة أنشطة تجارية وخاصة إذا كانت هذه الأموال لا تتناسب مع مصادر دخولهم من هذه الوظائف، وهنا تكون هناك شبهة كبيرة حول تضخم ثرواتهم، فيضطرون لدفع هذه الأموال لاستثمارها عن طريق وسطاء حتى لا يتم إلقاء الضوء عليهم فيكون من السهولة كشف تربحهم من وظائفهم بعد أن خانوا الأمانة وحنثوا في اليمين إذا كانت وظائفهم من الوظائف التي تستلزم حلف اليمين قبل ممارستها، وأيضًا عند القيام بعمليات الغسيل لا يقومون بدفع هذه الأموال نحو الاستثمار دفعةً واحدة، ولكن يحاولون إدخالها إلى الدورة الاقتصادية بمكر ودهاء ثم إظهارها إلى المجتمع وكأنها أموالاً نظيفة جاءت من مصادر مشروعة، وهذا ما سوف نتعرف عليه في مراحل عمليات غسيل الأموال في محاولة لإلقاء الضوء على هذه العمليات غير المشروعة والتي تظهر لنا في مظهر مشروع.

ثانيًا: مراحل عمليات غسيل الأموال

بعد حصول الأفراد على الأموال غير المشروعة يتم توجيهها نحو عمليات الغسيل، وحتى يتمكن القائمون بها من خداع المجتمع وإيهامهم بأن هذه الأموال مشروعة المصدر فيكون هناك عدة مراحل وأساليب متنوعة لتنفيذ هذه العمليات القذرة ويمكن توضيحها على هذا النحو:

١- مرحلة إيداع الأموال: بعد حصول الأفراد على هذه الأموال غير النظيفة والتي تكون في معظم أحوالها في صورة نقدية، فيقومون بمحاولة تحويلها من صورتها الملموسة إلى الصورة الرقمية الإلكترونية على هيئة أرصدة حقيقية في حسابات قائمة بالمصارف؛ لمحاولة إدخال هذا المال القذر في النظام المالي القانوني، ثم تأت عمليات إيداع الأموال داخل البنوك بحذر شديد فلا تودع في بنك واحد أو حساب واحد أو باسم شخص واحد، فيتم إيداعها مجزأة في حسابات متعددة، حيث يقوم القائمون على هذه العمليات بفتح حسابات عديدة وبالتدريج وبعيداً عن البنوك الحكومية أو البنوك شديدة التدقيق في مصادر الأموال، ويتم البحث عن البنوك التي تكون حريصة على جذب العملاء إليها بأي طريقة حتى تتوفر لديها السيولة لممارسة نشاطها مع الحفاظ على السرية التامة لأصحاب هذه الحسابات لأن البنك هنا

يكون مستفيداً من وجود الأموال في حوزته فلن يستفيد البنك شيئًا عند مصادرة هذه الأموال، كما نجد أن القيام بفتح تلك الحسابات يتم بأسماء كثيرة كزوجاتهم وأبنائهم وبعض أقاربهم من أهل الثقة ثم تتنوع الودائع والحسابات، وتكون الأرقام بسيطة في البداية ثم تبدأ في الزيادة تدريجيًا حتى لا تتضخم الأرصدة فجأة، ويقومون بشراء اوراق مالية (أسهم وسندات) متنوعة وتشكيل محافظ استثمارية بأسماء متعددة ومحاولة تسييلها في بنوك دولة أخرى حتى يتمكنوا من إخفاء هوية هذه الأموال، وإدخالها إلى الدورة الاقتصادية وكأنها أموالاً مشروعة المصدر.

٢- مرحلة التمويه والتغطية: في هذه المرحلة تدخل تلك الأموال غير المشروعة في العمليات المصرفية الملتوية، فتقوم تلك البنوك بعمليات مصرفية معقدة، وتهدف هذه المرحلة إلى فصل الأموال عن مصدرها المريب لمحاولة منحها غطاءً شرعيًا وقانونيًا، ونجد كما أوضحنا سابقًا على حرص تلك العناصر الإجرامية على العناية في اختيار البنوك التي تحقق أعلى سرية للحسابات، وقد تكون هذه البنوك خارج حدود الدولة بعد تهريب الأموال للخارج، ويصعب تتبعها حيث تقوم تلك البنوك بإقراضها لأشخاص كثيرة ثم استردادها ثم إعادة إقراضها، وبالتالي تدخل في الدورة الاقتصادية فيسهل التمويه وإخفاء هوية الأموال، وقد تلعب بعض شركات الصرافة دوراً هامًا في تهريب هذه الأموال عن طريق تحويلها للخارج بمعاونة بعض شركات الصرافة الخارجية ببعض الطرق الملتوية كإدعاء أنها لتمويل عمليات استيراد فيتم إجراء مقاصة بين بعض شركات الصرافة في الداخل والخارج لسهولة تهريب الأموال.

٣- مرحلة الدمج في الاقتصاد (أخطر المراحل)

إن هذه المرحلة تعد من أخطر مراحل عمليات غسيل الأموال لأنها تكون أكثر أمانًا وأقل خطورة حيث تندمج هذه الأموال التي أصبح لها مظهر قانوني ومشروع، وقد تعود هذه الأموال لاستثمارها في مكانها الأول الذي تحققت فيه بعد أن أخذت غطاءً شرعيًا وقانونيًا،وفى هذه المرحلة يتم استخدام تلك الأموال في بناء المشاريع الكبرى التي تدر دخلاً على الاقتصاد الوطني، ومن المعلوم أن أي دولة تشجع على الاستثمار لدعم اقتصادها، وبالتالي تجد هذه الأموال الأبواب مفتوحة أمامها لتسهيل استثمارها بعد أن أخذت غطاءً شرعيًا وقانونيًا، وفى هذه المرحلة تكون أهم الاستثمارات التي توجه إليها هذه الأموال القذرة الاستثمارات العقارية فيتم شراء الأراضي والشقق السكنية والتلاعب بالأسعار في عقود البيع والشراء لإخفاء القيمة الحقيقية لهذه العقارات أمام الجهات القانونية ثم القيام بعمليات البيع والشراء ومحاولة إيهام الدولة والمجتمع أن هذه الأموال محققة من فروق أسعار العقارات، وهنا تختلط الأموال غير

المشروعة مع الأموال المشروعة، ويصعب الفصل بينهما، وبالتالي تسهل عملية التمويه وإخفاء هوية تلك الأموال القذرة.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال

تترك عمليات غسيل الأموال آثاراً سلبية خطيرة على الاقتصاد المحلي والدولي ويمكن إيجاز أبرزها في النقاط التالية:

- عمليات غسيل الأموال تتسبب في زيادة معدلات التضخم حيث أن هذه العمليات يصاحبها في الغالب زيادة في الاستهلاك وخصوصًا الفئات ذات النمط الاستهلاكي غير الرشيد حيث يؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر من العرض مما يترتب عليه زيادة المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم.
- تؤثر هذه العمليات سلبًا على معدلات الادخار والاستثمار، بالنسبة للادخار فإن تسريب الأموال المغسولة نحو الخارج يساهم في انخفاض الادخار داخل الدول المهرب منها الأموال المغسولة، وبالتالي انخفاض نسب الادخار بالبنوك المحلية، كما أن هذه الأموال أيضًا معظمها يتجه نحو الاستهلاك الترفي لكونها أموالاً تحققت بلا جهد وتعب مما يؤدي لانخفاض معدلات الادخار، ويظهر الأثر السلبي لهذه العمليات القذرة على الاستثمار أيضًا حيث تعمل هذه العمليات على خلق مناخ استثماري غير مناسب للاستثمار حيث عندما يكون هناك إشاعات كثيرة عن وجود عمليات غسيل أموال داخل الدولة يؤدي ذلك إلى عزوف المستثمر عن الاستثمار داخل الدولة، كما تؤثر هذه العمليات أيضًا على الدخل القومي حيث تؤدي لزيادة دخول بعض الفئات على حساب فئات منتجة داخل الدولة مما يزيد من حجم التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، فضلاً عما تسببه هذه العمليات من سوء توزيع العبء الضريبي.
- عمليات غسيل الأموال تتسبب في تخفيض قيمة العملة الوطنية وتدهورها لأن تهريب الأموال للخارج يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي لتدهور قيمة العملة الوطنية مما قد يدفع الدولة لتعويم عملتها لمعالجة ذلك الأمر.

رابعًا: موقف الشريعة الإسلامية من عمليات غسيل الأموال

إن عمليات غسيل الأموال هي عمليات محرمة شرعًا لأنها أموال حرمتها الشريعة الإسلامية أخذًا وعطاءً لأنها تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، فغاسل الأموال استحل شيئًا حرمته الشريعة الإسلامية،

وبالرغم من محاولة تغيير صورة الأموال وإدخالها في أنشطة مشروعة لمحاولة إضفاء الصفة المشروعة عليها إلا أن الحكم يبقى ثابتًا وهو حرمة النشاط حتى وإن كان ظاهره طيبًا لأن أصل المال حرام.

بعض الأدلة من القرآن على تحريم الأموال المغسولة

- وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (البقرة: ١٨٨).

- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (النساء: ٢٩).

بعض الأدلة من السنة على تحريم الأموال المغسولة

- قال صلى الله عليه وسلم: (**إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ أَجَلَهَا وَتَسْتَوْعِبَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، وَلاَ يَحْمِلَنَّ أَحَدَكُمُ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ بِمَعْصِيَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ مَا عِنْدَ اللهِ لاَ يُنَالُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ**).

- وقال أبو هريرة رضي الله عنه: أخذ الحسن بن علي رضى الله عنهما تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (**كخ كخ ليطرحها، ثم قال أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة**).

- وكان أصحاب النبي من أبعد الناس عن الحرام فعن عائشة رضى الله عنها قالت: كان لأبي بكرٍ غلام يخرج له الخراج، وكان أبو بكر يأكل من خراجه، فجاء يومًا بشيء فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: أتدري ما هذا ؟ فقال أبو بكر: وما هو ؟ قال كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية، وما أحسن الكهانة، إلا أني خدعته فلقيني فأعطاني بذلك فهذا الذي أكلت منه فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شيءٍ في بطنه.

خامسًا: السبل الشرعية لتطهير الأموال المغسولة

إن الشريعة الإسلامية لم تغلق باب التوبة لمن وقع في الحرام، فالتوبة من الأموال المحرمة لها شروط يجب على غاسل الأموال إن أراد الرجوع إلى ربه أن يحققها حتى يقبلها الله وهي:

١- التوبة الصادقة والتوقف عن أي كسب غير طيب.

٢- الندم على تحصيل هذه الأموال وعقد النية على عدم العودة لأي كسب محرم.

٣- التخلص من الأموال التي تم اكتسابها بطرق غير مشروعة ويتم التخلص منها كما يلي:

أ- **إذا كانت هذه الأموال أخذاً من حقوق العباد** فلابد من رد الحقوق لأصحابها وأن نرجع بهذه الأموال لمن اغتصبت منه زوراً وبهتاناً حتى وإن كان من المال العام.

ب- **إذا كانت هذه الأموال من تجارة غير مشروعة** كالمخدرات وغيرها أو من الرشوة والفساد... إلخ من الوسائل المحرمة فيجب هنا التخلص من هذه الأموال بدفعها للفقراء والمحتاجين والمصالح العامة ليس بنية الحصول على الأجر فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وإنما يكون بنية التخلص من الذنب لأن هذه الأموال لا تجوز منها الصدقة فقال الله عز وجل: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ** (البقرة: ٢٦٧).

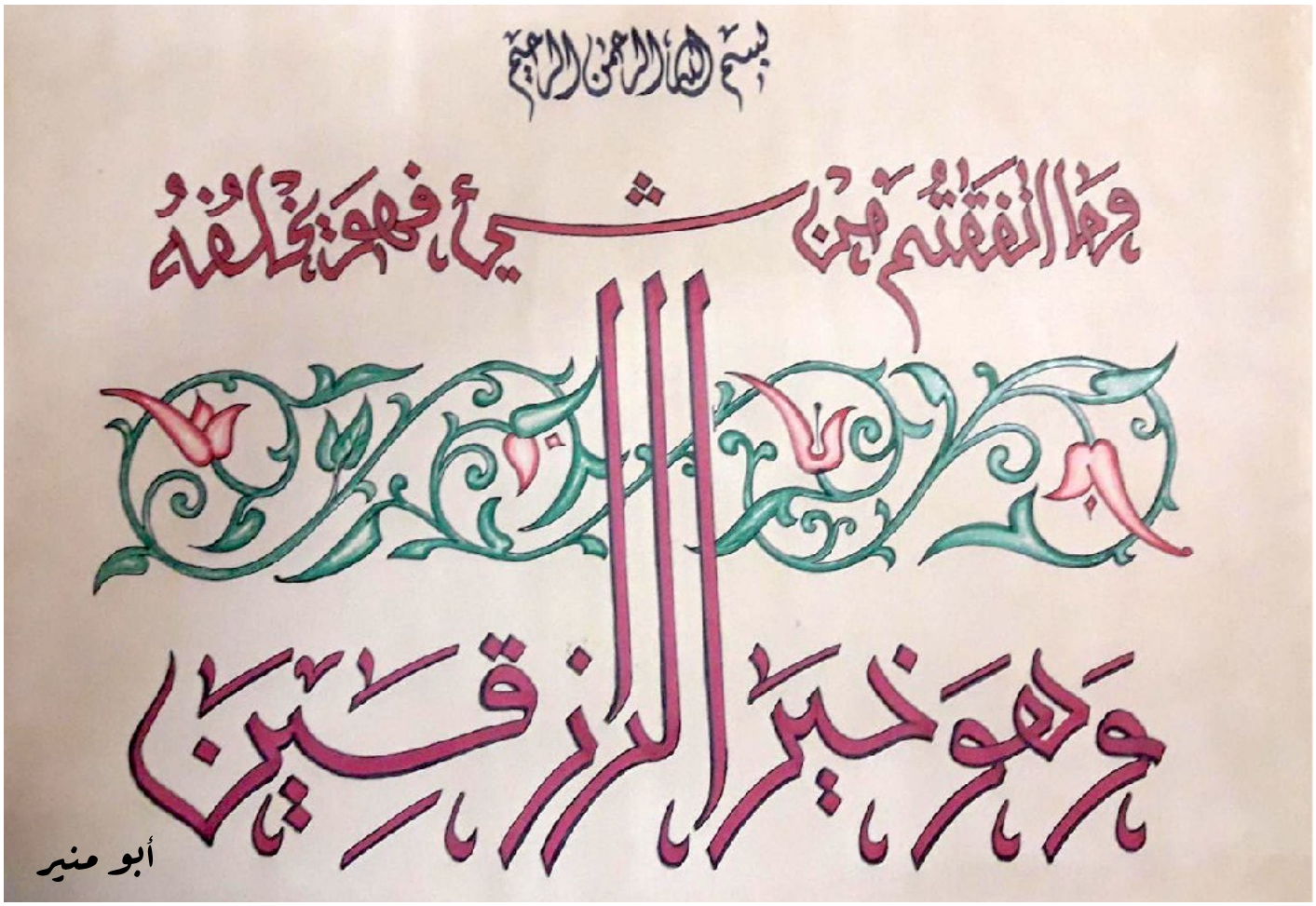
بسم الله الرحمن الرحيم
وما الفقيه من شيء فهو يخلفه
وهو خير الرازقين
أبو منير

حوكمة المراجعة وأثرها في الحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية

دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية فى السودان

د. أيمن عبد الله محمد أبوبكر

جامعة أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

د. عفراء الفاضل محمد عثمان

باحث - جامعة أم درمان الاسلامية

هدفت الدراسة إلى التعرف على حوكمة المراجعة وأثرها في الحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية، دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية في السودان، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة المراجعة المستخدمة من قبل المراجعين الخارجيين عند قيامهم بعملية المراجعة في إكتشاف المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة قام الباحثان بتوزيع عدد (١٤٠) استبانة على المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية في السودان، ومن خلال تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها: أكدت نتائج الدراسة بأن حوكمة المراجعة لها دور فاعل في خفض المخاطر إلى مستوي مقبول وقد تحصلت على درجة موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة قوية وتأثير ذي دلالة إحصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة (أستخدام حوكمة المراجعة) في الشركات التجارية، كما أوصت الدراسة ضرورة إلزام المراجعين بالمتطلبات المهنية وبذل العناية المهنية اللازمة للحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية، كذلك ضرورة الملم المراجعين بنظم المعلومات المحاسبية الحديثة ومعرفة كيفية استخدامها وذلك للحد من التلاعب وكافة المخاطر التي قد تواجه الشركات التجارية.

مفهوم الحوكمة: تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي أدت أهمية كبيرة في قطاع الأعمال العام والخاص المهنية وغير المهنية لما لها من أهمية كبيرة في إدارة المؤسسات وحماية حقوق المساهمين حيث تعددت الاتجاهات الفكرية في أهمية الحوكمة.

وعرفت بأنها: مجموعة من الآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تتضمن كل من الانضباط، والشفافية، والعدالة، وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل (نصر، ٢٠٠٨م، ص ٦٨٠).

كما تعرف بأنها: الإطار العام الذي يجمع القواعد، العلاقات، النظم، المعايير، العمليات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات (الخلاق، ٢٠٠٩م، ص ٧).

كما عرفت حوكمة المراجعة بأنها مجموعة من الآليات والأدوات والمبادئ والأساليب التي تساعد المعنيين بالمهنة على مراقبة أداؤها للقيام بدورها ووفائها بمسؤولياتها بجودة ملائمة بما يسهم إيجابيًا في تحقيق رفاهية المجتمع، (عبدالعزيز، ٢٠١٦م، ص ٧٦).

تعني حوكمة مهنة المراجعة وجود مجموعة من المبادئ والقواعد شبه الرسمية التي تستهدف رقابة وضبط الأداء المهني للمحاسبين في احكام الرقابة على الأداء المالي وغير المالي لعملاء مراقب الحسابات (علي، ٢٠٠٩م، ص ٢٦٣).

أهمية حوكمة المراجعة:

إن اهتمام مستخدمي التقارير المالية ينصب على أهمية خلو هذه القوائم من الأخطاء والتحريفات الجوهرية من خلال الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني ولذلك تكمن أهمية حوكمة المراجعة في الآتي:

١. حوكمة المراجعة تساعد المستخدمين والأطراف ذات المصلحة في المنشأة في إتخاذ القرارات التي تكفل لهم تحقيق الأهداف المرسومة من جانبهم حيث تزيد من درجة الثقة في القوائم المالية وبالتالي إتخاذ القرارات الصائبة التي تؤدي الي نجاح المشروعات مما يؤدي الي النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع (صالح، ٢٠٠٩م، ص ٧٨).

٢. الالتزام بمتطلبات تنظيم المهنة والتي تتمثل في نظم رقابة الجودة وذلك نظراً لما تشمله هذه من سياسات وإجراءات هدفها تحسين أداء الأفراد داخل مكاتب المراجعة والتأكيد على الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية عند تنفيذ ممارسات المراجعة (محمد، ٢٠١٧م، ص ٦٩) .

٣. تخفيض مخاطر أعمال منشآت المراجعة حيث يتطلب الأمر العمل على إدارة هذه المخاطر والحد من آثارها السلبية المتوقعة وبالتالي تحتاج هذه المنشآت إلى أداة أو وسيلة خارجية تستطيع من خلالها التعرف على المخاطر التي توجهها وتساعدها في تخفيض أثرها .

٤. تلبية توقعات الأطراف المهتمة بجودة المراجعة من خلال السعي لأن تحافظ مكاتب المراجعة على جودة ما تؤديه من خدمة يستفاد منها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويطلب مستخدمي القوائم المالية جودة عالية حتى يمكنهم الوثوق بهذه القوائم، كما تسعى المنظمات المهنية إلى إلزام مكاتب المراجعة بتحقيق مستوى عالي من الجودة من أجل تطوير مهنة المراجعة وتدعيم الثقة فيها (راضي، ٢٠١١م، ص ٣٣٣) .

يستنتج الباحثان مما سبق أن أهمية حوكمة المراجعة تكمن في مساعدة الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتهم وإلزام مكاتب المراجعة بمتطلبات تنظيم المهنة .

أهداف حوكمة المراجعة :

تهدف حوكمة المراجعة الي توفير الرقابة الفاعلة على مكاتب المراجعة الخارجية من خلال التأكد من وفائها بالمعايير وقواعد السلوك المهني والمعايير العامة لتحقيق الأهداف التالية : (عبد العليم، ٢٠٠٠م، ص ٣١٣) :

١ . التقليل من الأخطاء والتلاعب وتوفير نظام محاسبي فعال لإنتاج المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات المختلفة .

٢ . توفير الإرشادات الخاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المراجع الخارجي من أجل الالتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض السلطة لمساعديه في مهمة المراجعة .

٣ . خدمة مُعدي ومستخدمي القوائم المالية ومكاتب المراجعة والمنظمات المهنية التي تسعى إلى إلزام مكاتب المراجعة الخارجية بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها .

٤ . أداء عملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفاعلية وفقًا لمعايير المراجعة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي تم اكتشافها في القوائم .

٥ . المساهمة في الجهد الوطني من أجل الارتقاء بمستوى المهنة وتساهم في الحد من تعرض المراجعين للمشاكل والمساءلات القانونية وتجنبهم الاتهام بالتقصير في أداء الواجب المهني (إسماعيل ويحيى، ٢٠٠٠م، ص ٢٨٥) .

٦ . كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والانتباه الي التفاصيل أثناء العمل .

٧ . الارتقاء بجودة الأداء المهني .

كما أشارت دراسة أخرى الي أن حوكمة المراجعة تهدف إلى الآتي :

١ . تقويم الأداء المهني لمراقب الحسابات .

٢ . الرقابة المستمرة على الأداء المهني لمراقب الحسابات .

٣ . دعم الدور الرقابي للمهنة .

٤ . دعم الدور الاقتصادي للمهنة في المساهمة في رفاهية المجتمع من خلال الرقابة على عملاء المهنة، خاصة الوحدات الاقتصادية .

٥ . الحفاظ على سمعة المهنة .

٦ . دعم استقلال المهنة ومنسوبيها في آن واحد .

٧ . دعم دور المهنة في مواجهة والحد من الأزمات والانهيارات المالية (فرح، ٢٠١٧م، ص ٤٤) .

المخاطر التي قد تواجه الشركات التجارية :

العسر المالي : هو الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات المؤسسة – كمشروع قائم – أقل من ديونها أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفراً أو سالبة عندها لا تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها ضعف السيولة نتيجة ضعف قدرتها المالية المتمثلة في النقدية والأصول سريعة التحويل إلى نقدية عن مقابلة تلك الالتزامات (Nogler, 1995, p 55) .

ورغم أنه توجد أساليب متعددة لمواجهة العسر المالي فإنه يثير الشك في مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط، وإن المنشآت تتسلم آراء المراجعين بخصوص عدم التأكد من قدرتها على الاستمرارية في

النشاط إما فى حالة العسر المالي أو تعرضها لدعاوى قضائية، يظهر العسر المالي عندما تعجز المنشأة عن مقابلة ديونها الجارية مما يعني ضعف السيولة وقد يكون العسر المالي حالة مؤقته تواجه المنشأة لعدم إجراء مقابلة صحيحة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالتالي لا يؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار وقد ينظر البعض إلى العسر المالي فى المدى الطويل والذى يطلق عليه العسر المالي الحقيقي أو الكامل.

الفشل: يعني الفشل في مفهومه العام تحقيق المنشأة لخسائر متوالية أو عدم تحقيقها عائداً مناسباً من الارباح وتودي إلى الحالة التي عليها المنشأة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي والنقدي والتشغيلي (الخضيري، ١٩٩٧م، ص ١٠).

توجد أنواع للفشل منها ما يلي:

* **الفشل الاقتصادي**: يعرف بأنه فى حالة تعجز المنشأة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، ويتمثل في إنخفاض إيرادات المنشأة وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل عائد عن الاستثمارات المماثلة (الطويل، ٢٠٠٨م، ص ٥٨).

* **الفشل المالي**: وهو الحالة التي تنعدم فيها قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل ويتضمن المشكلات والمظاهر الناتجة خلال الفترة ما بين العسر المالي والافلاس، وأهمها استنفاد المشروع لقدرته على الاقتراض وعدم قدرته على سداد التزاماته، وتراكم السحب على المكشوف وعدم إجراء أي توزيعات على المساهمين ويترتب على ذلك زيادة كبيرة في إجمالي التزامات المنشأة عن إجمالي القيمة السوقية لأصولها (الزبيدي، ٢٠٠٢م، ص ٢٣٦).

* **الفشل القانوني**: يتمثل في الحالة التي لا تتمكن فيها المنشأة من مواجهة العسر المالي في أقصى درجاته، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية، وهو يحدث عندما لا تستطيع المنشآت الوفاء بالتزاماتها لفترة طويلة وبالتالي فإنه من الضروري إتخاذ إجراءات قانونية تتعلق بإشهار الإفلاس والتصفية.

ومن أهم المؤشرات التي تساعد في التنبؤ بالفشل المالي: (جمعة، ٢٠١٠م، ص ١٣٧).

* نسبة الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة تتناقص.

* القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تتناقص.

* إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول تتزايد .

* صافي الدخل إلى إجمالي الأصول يتناقص .

* الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول تتزايد .

* الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول تتناقص .

* المبيعات إلى إجمالي الأصول تتناقص .

مظاهر الضعف الإداري: يمكن أن تؤدي مظاهر الضعف الإداري إلى مؤشرات تزيد من التاثير السالب للمؤشرات المالية .

الإفلاس: يعرف الإفلاس بأنه الحالة التي تتوقف فيها المنشأة عن دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإدارتها، وعرف أيضًا الإفلاس بأنه الحالة التي تكون فيها إجمالي خصوم المنشأة تزيد بوضوح عن إجمالي أصولها، وعلى ذلك فالإفلاس عبارة عن اصطلاح يستخدم للإشارة إلى أن منشأة الأعمال تواجه متاعب تمويلية، وبالتالي تعجز عن دفع ديونها وتتولى المحكمة إدارة أصولها (محمود، ١٩٨٨م، ص ١٣) . أما الإفلاس من الناحية القانونية فينظر اليه بأنه طريق للتنفيذ على مال المنشأة التي تتوقف عن دفع ديونها التجارية وذلك بالحجر على ما تبقى من أموال المنشأة ووضعها تحت يد القضاء (العكيلي، ١٩٩٢م، ص ٤) .

تؤكد الدراسات بأن حالة الفشل المالي أو العسر المالي الناتجة عن نقص السيولة هى المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي الكامل، والذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس وهو ما يتعارض مع فرض الاستمرارية (شاكر، ١٩٨٩م ص ١) .

تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية المدقق تنحصر في تقييم ما إذا كان هناك شك مادي بخصوص مدى قدرة المنشأة على الاستمرارية فى مزاولة نشاطها لفترة معقولة من الزمن لا تزيد عن سنة مالية واحدة من تاريخ اعداد القوائم .

يرى الباحثان أن نقص السيولة هو المؤشر الرئيسي الاول والمهدد الاساسي وأكبر المخاطر التي قد تواجه الشركة .

الدراسة الميدانية: مجتمع وعينة الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من: ديوان المراجع القومي، ومكاتب المراجعة الخارجية . وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عدد (١٤٠)

استبانة على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (١٢٤) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for "Social Sciences" ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث وإختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

١. إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم إستخدام معامل إرتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء، ويعد المقياس جيداً وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (٦٠٪).

٢. الصدق الداخلي لعبارات فرضية الدراسة:

جدول رقم (١) – معامل ارتباط بيرسون لعبارات الفرضية

العبارات	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
تقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة.	٠.٦٦٦	٠.٠٠٠
الفهم الكامل لطبيعة عمل المنشأة والظروف المحيطة بها.	٠.٧٧٥	٠.٠٠٠
تحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن معدل دوران الادارة.	٠.٦٨٧	٠.٠٠٠
تحديد مستوى الخطر المراجعة الذي يمكن أن يتقبله المراجع.	٠.٧١٤	٠.٠٠٠
تقل بوجود ادلة الاثبات الكافية والملائمة.	٠.٦٧٨	٠.٠٠٠
تحليل الحسابات لتحديد درجة المخاطر التي يمكن تتعرض لها.	٠.٧٠٠	٠.٠٠٠
تصميم عناصر الرقابة لتقييم ما إذا كانت تحقق أهداف المراجعة.	٠.٦٢٣	٠.٠٠٠
العمل على إكتشاف مخاطر الرقابة التي تنشأ من تخطي الأخطاء المادية.	٠.٦٦٢	٠.٠٠٠

استخدام المراجع لحكمه المهني لخفضها إلى مستوى مقبول.	٠.٦٧٩	٠.٠٠٠
تحتاج الي مراجعين ذوي خبرة وكفاءة عالية.	٠.٦٥٣	٠.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يوضح الجدول رقم (١) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من ٠.٠٥ وبذلك تعتبر عبارات الفرضية صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٢) – التوزيع تكراري والنسبة المئوية لعبارات فرضية الدراسة

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
تقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة.	٦٤	٥١.٦	٤٧	٣٧.٩	١٠	٨.١	٣	٢.٤	٠	٠
الفهم الكامل لطبيعة عمل المنشأة والظروف المحيطة بها.	٦٢	٥٠	٥١	٤١.١	٧	٥.٦	٤	٣.٢	٠	٠
تحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن معدل دوران الادارة.	٥٩	٤٧.٦	٤٦	٣٧.١	١٨	١٤.٥	١	٠.٨	٠	٠
تحديد مستوى الخطر المراجعة الذي يمكن أن يتقبله المراجع.	٥٣	٤٢.٧	٥٢	٤١.٩	١٦	١٢.٩	١	٠.٨	٢	١.٦
تقل بوجود ادلة الاثبات الكافية والملائمة.	٤٩	٣٩.٥	٥٤	٤٣.٥	١٨	١٤.٥	٣	٢.٤	٠	٠
تحليل الحسابات لتحديد درجة المخاطر التي يمكن تتعرض لها.	٥٢	٤١.٩	٥٩	٤٧.٦	١٢	٩.٧	١	٠.٨	٠	٠
تصميم عناصر الرقابة لتقييم ما إذا كانت تحقق أهداف المراجعة.	٥٣	٤٢.٧	٥٦	٤٥.٢	١٣	١٠.٥	١	٠.٨	١	٠.٨
العمل على إكتشاف مخاطر الرقابة التي تنشأ من تخطي الأخطاء المادية.	٤٦	٣٧.١	٥٩	٦;٤٧	١٨	٥;١٤	١	٠.٨	٠	٠
استخدام المراجع لحكمه المهني لخفضها إلى مستوى مقبول.	٤٦	٣٧.١	٦٢	٥٠	١٠	٨.١	٥	٤	١	٠.٨
تحتاج الي مراجعين ذوي خبرة وكفاءة عالية.	٦٧	٥٤	٤٤	٣٥.٥	٩	٧.٣	٤	٣.٢	٠	٠

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح من خلال بيانات الجدول (٢) الآتي:

١. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الأولي حيث بلغت نسبتهم (٥١.٦)٪ بينما الموافقون بلغت نسبتهم (٣٧.٩)٪، أما المحايدون فبلغت نسبتهم (٨.١)٪، بينما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٢.٤)٪.

٢. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (٥٠)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٤١.١)٪، أما المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٥.٦)٪، بينما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٣.٢)٪.

٣. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم (٤٧.٦)٪ إما أفراد العينة الموافقون فقد بلغت نسبتهم (٣٧.١)٪، بينما المحايدون فبلغت نسبتهم (١٤.٥)٪، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٤. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم (٤٢.٧)٪، بينما الموافقون فبلغت نسبتهم (٤١.٩)٪، أما أفراد العينة المحايدون فبلغت نسبتهم (١٢.٩)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (١.٦)٪، بينما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٥. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم (٤٣.٥)٪، بينما الموافقون بشدة فبلغت نسبتهم (٣٩.٥)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (١٤.٥)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٢.٤)٪.

٦. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة السادسة حيث بلغت نسبتهم (٤٧.٦)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٤١.٩)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٩.٧)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٧. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة السابعة حيث بلغت نسبتهم (٤٥.٢)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٤٢.٧)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (١٠.٥)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون والذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٨. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة الثامنة حيث بلغت نسبتهم (٤٧.٦)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٣٧.١)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (١٤.٥)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٩. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة التاسعة حيث بلغت نسبتهم (٥٠)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٣٧.١)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٨.١)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٤)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

١٠. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة العاشرة حيث بلغت نسبتهم (٥٤)٪ بينما الموافقون بلغت نسبتهم (٣٥.٥)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٧.٣)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٣.٢)٪.

٣. الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات فرضية الدراسة:

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لعبارات فرضية الدراسة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة.	٤.٣	.٧٤	مرتفعة جدا
الفهم الكامل لطبيعة عمل المنشأة والظروف المحيطة بها.	٤.٣	.٧٣	مرتفعة جدا
تحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن معدل دوران الادارة.	٤.٣	.٧٤	مرتفعة جدا
تحديد مستوى الخطر المراجعة الذي يمكن أن يتقبله المراجع.	٤.٢	.٨٢	مرتفعة جدا
تقل بوجود ادلة الاثبات الكافية والملائمة.	٤.٢	.٧٧	مرتفعة جدا
تحليل الحسابات لتحديد درجة المخاطر التي يمكن تتعرض لها.	٤.٣	.٦٧	مرتفعة جدا
تصميم عناصر الرقابة لتقييم ما إذا كانت تحقق أهداف المراجعة.	٤.٢	.٧٥	مرتفعة جدا
العمل على إكتشاف مخاطر الرقابة التي تنشأ من تخطي الأخطاء المادية.	٤.٢	.٧١	مرتفعة جدا
استخدام المراجع لحكمه المهني لخفضها إلى مستوى مقبول.	٤.١	.٨١	مرتفعة جدا
تحتاج الي مراجعين ذوي خبرة وكفاءة عالية.	٤.٤	.٧٦	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٧٤) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى.

٢. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٧٣) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.

٣. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٧٤) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.

٤. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٨٢) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.

٥. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٧٧) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الخامسة.

٦. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٦٧) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السادسة.

٧. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٧٥) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة.

٨. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٧١) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثامنة.

٩. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (٤.١) بانحراف معياري (٠.٨١) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة التاسعة.

١٠. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (٤.٤) بانحراف معياري (٠.٧٦) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة العاشرة.

اختبار الفرضية: تنص فرضية الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة المراجعة والحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية"

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر حوكمة المراجعة على المخاطر التي تواجه الشركات التجارية وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث

أن حوكمة المراجعة كمتغير مستقل (X_1)، والمخاطر التي تواجه الشركة (Y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات فرضية الدراسة

	معاملات الإنحدار	(t أختبار)	(Sig القيمة الاحتمالية)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	١.٦٩٨	٥.٥٣٩	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{\beta}_1$	٠.٦٠٤	٨.٥١٧	٠.٠٠٠	معنوية
(R معامل الإرتباط)	٠.٦١١			
معامل التحديد (R^2)	٠.٣٧٣			
(F إختبار)	٧٢.٥٤٧	النموذج معنوي		
$Y1 = 1.698 + 0.604X1$				

المصدر : إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي :

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين حوكمة المراجعة كمتغير مستقل، والمخاطر التي تواجه الشركة كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٦١١) .
- بلغت قيمة معامل التحديد (٠.٣٧٣)، وهذه القيمة تدل على أن حوكمة المراجعة كمتغير مستقل يؤثر بـ (٣٧٪) على مخاطر الشركة (المتغير التابع) .
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (٧٢.٥٤٧) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠) .
- ١.٦٩٨ : متوسط حوكمة المراجعة عندما يكون المراجع الخارجي يساوي صفراً .
- ٠.٦٠٤ : وتعني زيادة حوكمة المراجعة وحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر الشركات التجارية بـ ٣٧٪ .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن : "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة المراجعة والحد من مخاطر التي تواجه الشركات التجارية**" قد تحققت .

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

١ . أكدت نتائج الدراسة بأن حوكمة المراجعة لها دور فاعل في خفض المخاطر إلى مستوى مقبول وقد تحصلت على درجة موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة .

٢ . أبانت نتائج الدراسة بأن استخدام حوكمة المراجعة له تأثير مباشر على معرفة الوضع العام للشركات التجارية والحد من المخاطر التي تواجهها .

٣ . أوضحت نتائج التحليل الإحصائي (توزيع تكراري لإجابات أفراد العينة) لمتغيرات أبعاد إستخدام حوكمة المراجعة بمكاتب المراجعة لمجتمع الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية في الحد من المخاطر التي تواجهه الشركات التجارية .

٤ . أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة قوية وتأثير ذي دلالة إحصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة (أستخدام حوكمة المراجعة) في الشركات التجارية .

ثانيًا : التوصيات :

١ . إلزام المراجعين بالمتطلبات المهنية وبذل العناية المهنية اللازمة للحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية .

٢ . إلزام المنظمات المهنية لمكاتب المراجعة باستيفاء متطلبات جودة المراجعة عند مراجعة القوائم المالية للشركات التجارية .

٣ . ضرورة إلمام المراجعين بنظم المعلومات المحاسبية الحديثة ومعرفة كيفية استخدامها وذلك للحد من التلاعب وكافة المخاطر التي قد تواجه الشركات التجارية .

٤ . تدريب وتأهيل المراجعين لزيادة مهاراتهم ولجعلهم مواكبين للأساليب المستخدمة للتلاعب في القوائم المالية .

المصادر والمراجع

- عيد حامد الشمري، دور المراجعة الخارجية وأثرها علي حوكمة الشركات، (المنوفية : مجلة آفاق للدراسات التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، ٢٠١٠م) .
- سامح محمد رضا، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، (عمان : المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الأردنية، العدد ١، ٢٠١١م) .

- عمر إقبال توفيق، دور التخصص المهني لمدقق الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات، (عمان: مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة العلوم التطبيقية، ٢٠١٥م).
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الرابع، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨م).
- سناء عبد الكريم الخلاق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في تصدي للأزمات المالية (عمان: المؤتمر السابع لكلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٩ م).
- محمد صديق عبد العزيز، الدور الحوكمي للمراجعة الخارجي وأثره علي جودة التقارير المالية، الخرطوم:، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٦م).
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقًا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء ٥، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩م).
- عبد الباقي إسماعيل صالح، دور المنظمات المهنية في تحسين جودة المراجعة من وجهة نظر مراجعي الحسابات في السودان، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٩م).
- بشير صالح محمد، دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية، (الخرطوم:رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٧م).
- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠١١م).
- محمد بكري عبد العليم، قياس جودة الخدمات المهنية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، ٢٠٠٠م).
- محمد إسماعيل واشرف يحي، قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة، (القاهرة، جامعة الازهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد ١٢، ٢٠٠٠م).
- محمد فرح يس، دور حوكمة المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٧م
- الخضيرى، محسن أحمد، الديون المتعثرة الظاهرة – الاسباب – العلاج، (لقاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م).
- عمار أكرم الطويل، مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، (الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، ٢٠٠٨م).
- الزبيدى، حمزة، إدارة الائتمان المصرفى والتحليل الائتمانى، عمان الاردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م.
- د. احمد حلمي جمعة، دور اساليب تنقيب البيانات في تطوير تقييم المدقق لتقرير الادارة لقدرة المنشأة على الاستمرارية، (جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، العدد ٧٧، ٢٠١٠م).
- يوسف أحمد محمود محمد، تطوير التحليل المالي بالاساليب الإحصائية لترشيد قرارات الاستثمار فى سوق المال المصرى، (جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة، ١٩٨٨م).
- العكيلى عزيز، أحكام الافلاس والصلح الوقائى، دراسة مقارنة، عمان الاردن، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩٢م.
- نبيل عبدالسلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات – التشخيص – التنبؤ – العلاج – منهج تحليلى – القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٩م.

- Ismail Adelop, **The impact of corporate governance on auditor Independence**(a study of audit committees in UK listed companies, a thesis submitted to the faculty of business and law, De Montfort University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, UK, 2010).
- Fares J.S, et al, **corporate governance and its impact on the quality of accounting information in the industrial community shareholding companies listed in Amman financial market**) Jordan, international journal of humanities and social science vol, No 5, march 2013.p184 available at www.ijhssnet.com, entrance 21/4/2015).
- Nogler. GE, (1995) **The Resolution of Audit Going Concern Opinions Auditing**: A Journal of Practice and theory,. P55.

دور المدراء التنفيذيين من خارج العائلة في الشركات العائلية

د. عبد القادر ورسمه غالب

تلعب الشركات العائلية دورا كبيرا في دعم وتنمية اقتصاد الدول، خاصة وأنها تمارس العديد من المهام والواجبات التي تحتاج لها كل المجتمعات بصفة روتينية دائمة لا يمكن الاستغناء عنها، إضافة لمساهمتها بفعالية في توظيف أعداد كبيرة وتقديم فرص العمل لهم. وفي العادة، تبدأ الشركات العائلية بصورة متواضعة بمجهودات الآباء والأجداد الذين يحفرون في الصخر بأياديهم ويستمرون في العمل حتى يتم توارثها جيلا عن جيل. وفي أثناء هذا المشوار قد تزدهر بعضها وتنمو وتحقق أعمالا جليلة وأرباحا كثيرة، وفي نفس الوقت، قد يسقط بعضها في الطريق ويضمحل وينتهي وتموت الفكرة... وتتعدد الأسباب والموت واحد.

جمعية الشركات العائلية في البحرين من الجمعيات النشطة التي تعمل دون كلل في تطوير ودعم الشركات العائلية البحرينية. وفي هذا الخصوص تقوم الجمعية بعقد ندوات علمية يتحدث فيها رجال وسيدات أعمال وكذلك من الباحثين والأكاديميين، وقبل فترة عقدت ندوة شاركنا فيها، تناولت دور المدراء التنفيذيين من خارج العائلة في إدارة الشركات العائلية ومدي أهمية ذلك في دعم هذه الشركات. بالطبع هناك الكثير من أصحاب الشركات العائلية ممن يعتقدون ويجزمون بعدم أهمية الاستعانة بأي أشخاص من خارج العائلة فيما يتعلق بكل الأمور الخاصة بالشركة لأن هذا الأمر يخص العائلة فقط دون غيرها. إضافة إلى أن هناك من يشعر بأن الاستعانة بهذه الكفاءات "الخارجية" ربما يقود إلى التقليل من دورهم، وربما مع مرور الزمن الاستغناء عنهم أو ربما يؤدي إلى تهميش دورهم وإبعادهم عن بعض السلطات والصلاحيات التي ظلوا يحتكرونها طيلة عمر الشركة. وأيضا ربما يعتقد بعضهم أن للعائلة منهج خاص وعادات متوارثة وأسرار دفينة وأصول متجذرة برائحة دم وعرق الآباء وجيناتهم الوراثية DNA مما يستوجب الحفاظ عليها كأولوية قصوى وأن إدخال "الغرباء" ربما يستبعد هذه الأولويات لعدم فهمها أو ربما لأنهم لا يستوعبونها لخصوصيتها الخاصة. فهناك عائلات مثلا، متخصصة في بعض الحرف اليدوية أو النسيج أو المأكولات أو الصناعات الصغيرة لفترة طويلة حتى ارتبط اسم العائلة بهذه الحرف والأعمال (الخياط، البناء، التاجر) وفي هذا سر نجاحها الذي لا يقبل المغامرة به، ولكن في نفس الوقت، للمنافسة شروطها وللتسويق أحكامه التي لابد من مراعاتها للبقاء في السوق المفتوح للجميع.

إن مبادئ حوكمة الشركات، والتي أصبحت جزءا من القوانين والممارسات الأصيلة الواجبة التطبيق في دول الخليج، تنادي بأسس جديدة لحسن إدارة الشركات بشتى أنواعها. وهذه المبادئ تتضمن موجهات وأحكام جديدة متعلقة بالشركات العائلية، وهذا الأمر يتطلب تعيين كفاءات لإدارة الشركات العائلية لضمان استمرارها لعدة أجيال حتى لو أدى ذلك للاستعانة بـ "الغرباء" ممن هم من خارج العائلة. والمبدأ هنا، وجود الكفاءات بغض النظر عن علاقة الدم العائلية أو المصاهرة، لأن الكفاءة هي المعيار السليم وليس درجة العلاقة الدموية حتى لو كانت من الدرجة الأولى أو الثانية من الأصول أو الفروع.

ومما تهدف إليه الحوكمة الفصل التام في الإدارة بين العلاقة الشخصية والعلاقة المهنية المؤسسية خاصة وأن توفر هذا الفصل يجعل التنفيذي الإداري ينظر بصورة بعيدة عن المصالح وتضاربها لتحقيق أهداف الشركة ككيان قائم بذاته. والمعيار هنا، هل الأولوية للشركة كمؤسسة قائمة بذاتها أم الأولوية تظل للعائلة أولا ودائما؟. وهذا الوضع قد يظهر في بعض القرارات مثلا، قضية الجندرة حيث يظهر استئثار الذكور بالهيمنة على إدارة الشركة العائلية بالرغم من وجود الكفاءات الأنثوية المقتدرة إذا أتيح لها المجال. وهنا، وجود التنفيذي من خارج العائلة في قمة الهرم الإداري للشركة يعني وجود نظرة مختلفة بل ومستقلة عما يراه التنفيذي من داخل العائلة. والأمثلة التي تبين تضارب المصالح أو تناقضها كثيرة جدا ولا تحصى مما قد يتطلب وجود تفكير مستقل وبعيد عن المؤثرات العائلية.

إن موضوع التوارث والانتقال من جيل لجيل يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه معظم الشركات العائلية وخاصة في دول الخليج والدول العربية وذلك لعدم وجود الرؤية الواضحة والخطط المسبقة لتنظيم هذا الموضوع أو للسكوت التام عنه. وفي رأينا فإن هذا الموضوع يعتبر من النقاط الهامة التي تدعم وجود الكفاءات التنفيذية العليا من خارج العائلة لأن وجودها يساعد في الاستمرارية لحين تجاوز مرحلة التوارث والانتقال السلس أو لحين إعداد الكوادر الجديدة من العائلة لتسلق السلم في إدارة الشركة. وكل هذا يجب أن يتم في إطار الشفافية والإفصاح اللازمين كشروط أساسية من أحكام حوكمة الشركات.

إن نجاح دور التنفيذي من خارج العائلة لا يحتاج لقناعة أفراد العائلة فقط ونظرتهم الايجابية لمساعدة هذا الفرد لتحقيق مهمته بل يجب على هذا الشخص القادم من الخارج انتهاج السبل الكفيلة بمساعدته لنفسه لتنفيذ دوره بنجاح. ومن هذه السبل مثلا، عليه التعمق في فهم التراث العائلي المرتبط بالشركة لدرجة تقمصه لهذا الدور، وهذا قطعا سيجعله قريبا من أفراد العائلة على الأقل من الناحية الفكرية. ومع

التشبع بهذا الدور عليه معرفة نقاط القوة التي يمكنه الاعتماد عليها مع ضرورة معرفة كيفية الاستفادة من هذه القوة، فمثلا قد يكون للأم أو الأخت الكبيرة مفعول السحر في الآخرين، أو كما يقولون ربما هي "من يعد الحساء المطبوخ" المحبوب لأفراد الأسرة. وهنا ربما يكون مناقشتها في الموضوع أمر هام لأخذ رأيها وربما اقناعها ومن ثم دفعها للتأثير على الآخرين. بمثل هذه التصرفات الحكيمة يستطيع التنفيذي من خارج العائلة النجاح وإثبات نجاحه بطريقة لا تبدو بطعم أو بذوق أو برائحة مختلفة لأفراد العائلة.

إن الشركات العائلية في كل العالم في تطور مستمر ونجدها تنظر في تجارب الآخرين الناجحة مع استقطاب كل من يمكن الاستفادة منه لضرورة تلاقح الأفكار المتنوعة وبلورة الرؤى بصورة مشتركة، ولهذا نجدها تفتح عقلها وقلبها للآخرين ووضع كرسي لمن تختارهم بعناية في مشاركة الطاولة العائلية وتكون الوجبة مشتركة يستفيد منها الجميع خاصة الشركة صاحبة الدعوة. وأذكر هنا عند زيارتي لليابان، لاحظت أن معظم الشركات اليابانية التي غزت كل العالم هي شركات عائلية وهناك هم يقدسون العائلة. وحسب ما علمت، في فترة ما شعرت العائلة مالكة شركة "تايوتا" أنها بدأت تفقد بريقها، وأن هناك مهندس ياباني يمكنه أن ينقذ الوضع لكنه لا ينتمي لعائلة "تويوتا"، وقرروا تعيينه لإدارة الشركة مع منحه حق الانتساب للعائلة. وهكذا تطوروا وحافظوا على "تويوتا" بضم عبقري للعائلة. وفي هذا، ينظر لهم بأنهم فكروا خارج الصندوق العائلي الياباني.

ومن دون شك، يفيد التلاقح مع الأفكار الخارجية من عود الشركة العائلية ويضيف لها دماء جديدة وأفكار نابغة ويمنحها المناعة اللازمة للوقوف في وجه المنافسة القاتلة. ولنستفيد من تجارب الآخرين وكي ننفتح على من حولنا وعلى كل العالم لنأخذ بيد شركاتنا العائلية لبر الأمان، وفي هذا تأمين شامل لشركاتنا وتوفير لمستقبل أكثر أمانا للأجيال القادمة من الأحفاد. وبالقليل من بعد النظر والجرأة يمكننا تحقيق هذه التوجهات مع الاستعداد لصقلها أو تطويرها كلما دعى الحال لذلك.

حاجتنا إلى بروتوكول شامل لمواجهة خطاب الكراهية

د. فادي محمد الدحدوح

خبير في البحث العلمي

مع إشراقة السنة الجديدة، ما زالت بذور الأزمات بمختلف أصنافها تؤثر تأثيرا عميقا على كافة مناحي الحياة، ولعل الحقيقة التي لا مفر من مواجهتها هي أن العالم أضحى الآن يعاني بفائض أعمق في خطاب الكراهية يضاهي في خطورته وذروة انتشاره وباء كورونا وتحديدا فئة الشباب خاصة مع تزايد الأدوات المساعدة كالإعلام التفاعلي ومنصات التواصل الاجتماعي، والحاضنات المغذية لخطاب الكراهية، وكما بات العالم ينظم بروتوكولا علاجيا لمواجهة وباء كورونا، فهو بحاجة مماثلة لمواجهة وباء خطاب الكراهية.

إن خطاب الكراهية في المجتمع وتعمق بذوره بين فئة الشباب تحديدا هو المنبع الرئيس لتعاظم الإرهاب والتطرف الفكري، وقد أضحى من الصعب تكميم تلك الأفواه التي تنشر بذور الكراهية في أوساط المجتمع بشكل كامل في ظل الفضاء الواسع والحرية غير المسبوقة، لذلك يجب تحصين أفراد المجتمع وفق منهجية قائمة على أساس الفكر الصحيح والتربية السليمة، وأهم وسائل التحصين هي تعزيز القيم الإنسانية المشتركة وأبرزها احترام الاختلاف والتعددية الفكرية ونشر ثقافة السلام الاجتماعي.

تعد وسائل الإعلام الجديد ومنصاته التفاعلية أهم الأدوات الفاعلة والأكثر تأثيرا التي تسهم في تشكيل الصورة الذهنية في أذهان الشباب وتكوينها وتكتسب هذه الوسائل أهمية كبرى بسبب انتشارها الواسع وقدرتها البالغة على الإبهار والاستقطاب، إذ إنها وسعت مداركنا لما يستحق أن ننظر إليه، بل ولما لدينا الحق للنظر إليه فضلاً عن أنها منحتنا الإحساس أننا نستطيع أن نحتضن العالم في عقولنا كمنظومة مترابطة، ولأن منصات وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أدواته أصبحت ذات تأثير واسع وملموس في عالمنا المعاصر، ركبها العارف والجاهل، المهني والدخيل، كل منهم استغل هذا الوافد الجديد لنقل أفكاره ونشر تصوراته، وقد استفاد الشباب كغيره من الفئات الأخرى من الوافد الجديد، وأبحر في عالم السماوات المفتوحة، ونقل عبرها أفكاره وتصوراته ورؤيته للعالم.

يكثر اليوم تداول وتناول خطاب الكراهية ولا سيما في المنابر الإعلامية وحتى على صعيد المؤسسات التربوية، ويطلق غالبًا ويراد به، ما يكنه الإنسان من مشاعر البغض للآخر، وما يمارسه من تهميشه

وإقصائه، والنظرة الدونية له، فثقافة الكراهية تطلق ليعبر بها عن حالة يتم فيها تجاوز المشاعر القلبية تجاه الآخر إلى الممارسات العملية المؤدية إلى أذيته، والإضرار به، بسبب الاختلاف في الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين، وهناك من يتوسع في استعمال هذا المصطلح على ما يقع من مشاعر قلبية تجاه الغير لأي من الأسباب المتقدمة ونحوها، ولو لم يصاحب تلك المشاعر أذية له أو مساس بحرمته.

تتزايد معاناة المجتمعات بشكل عام من تصاعد خطاب الكراهية، وهي وإن اختلفت في حجمها ومستواها وحدتها من مجتمع إلى آخر إلا أنه يجمعها فكر واحد، هو فكر التطرف والتشدد والانتصار للعرق أو المذهب والفكر وبث الحقد بين الآخرين، والذي تحول في كثير من نتائجه إلى سلوكيات عدوانية وصلت إلى ترويع المجتمعات واستهداف الآمنين الأبرياء، بهدف زعزعة الاستقرار، وبث الرعب وصولاً إلى أهداف ومقاصد متعددة، ومع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وتطور وسائل التفاعل والحرية زاد انتشار خطاب الكراهية، وتعمق خطرها، وعظم شرها على الفرد والمجتمع، وإزاء انتشار خطاب الكراهية بين مختلف فئات المجتمع فقد أصبحت هناك ضرورة هامة للكتابة في هذا الموضوع لإلقاء الضوء على حقيقة هذه الثقافة السلبية، وكشف القناع عنها لتتضح الحقائق وتنكشف الدسائس، وبذل كل الجهود للتصدي لهذا الخطاب ومعالجته بشكل منهجي ووفق خطة متكاملة وعبر تضافر جهود وتعاون مشترك.

وفي خضم هذه الظاهرة نجد هناك جهودا تبذل وسياسات توضع، وأفكارا تناقش لمواجهة خطاب الكراهية، إلا أنه ظهر واضحا حاليا أن هذه الجهود لن تكون كافية لوحدها، وأن كافة الجهات المعنية بالمجتمع بدء من المؤسسات التربوية والدينية أن تعمل بعزم وتفكر بحزم، يذكون الوعي العام بضرورة مكافحة خطاب الكراهية وتعريته من مبرراته الواهية، ومن ثم التعامل مع مواقع التواصل بطريقة أكثر حذراً، وإفشاء الطرائق الصحيحة في استخدامها، بدلاً من الحلول والمسكنات المؤقتة التي لا تحل الإشكال جذريًا، مع تبادل الدروس المستفادة من المنظمات المحلية والوطنية والدولية، عطفًا على الجهات المتخصصة في مجال مكافحة خطاب الكراهية، ويبقى الركن الركين في المشهد، وهو دعوة صانعي السياسات إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ضد مرتكبي جرائم نشر خطاب الكراهية، فمن لا يرتدع بناموس الأخلاق، تردعه ولا شك القوانين الوضعية.

المخاطر الائتمانية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تطبيق عملي على بنك بيمو وبنك الشام

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA اختصاص المصارف الإسلامية

"يطلق الائتمان على المعاملات المالية التي ينشأ عنها دين في ذمة أحد طرفي المعاملة للآخر، سواء أكان نشوء الدَّين في ابتداء المعاملة وهو الائتمان النقدي المباشر ومنه على سبيل المثال: القرض وخصم الأوراق التجارية في المؤسسات التقليدية، أم كان من المحتمل أن تؤول المعاملة إلى الدين وهو الائتمان العرضي غير المباشر، كما في الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكمبيالات القبول وخطابات الاعتمادات المستندية؛ ويستخدم مصطلح التسهيلات الائتمانية بمعنى الائتمان بقسميه النقدي والعرضي؛ والائتمان والتسهيلات الائتمانية أشمل من مفهوم التمويل الذي يتعلق بحالة التأجيل الفعلي لأحد البدلين"[1].

"يحدث التمويل فقط في المعاملة التي يتأجل فيها أحد البدلين فعلا كالقرض وخصم الكمبيالات والاعتماد البسيط والمرابحة والسلم والاستصناع، لكن ليس بالضرورة أن يحدث التمويل في الكفالات وخطابات الضمان وخطابات الاعتمادات المستندية والقبولات البنكية؛ وعليه يكون التمويل أخص من الائتمان، فكل تمويل ائتمان، وليس كل ائتمان يؤدي فعلا إلى تمويل"[2].

المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد ينتج عن:

- عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد ووفق الشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.
- أو أن المقترض له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

[1] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، البحرين، ٢٠١٧، ص ٩٣٧

[2] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٥٤.

وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:

– لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

– يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد.

– المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضًا سواء كان بنكًا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل[1].

كما يمكن القول إن مخاطر عدم القدرة على السداد تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

– خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءً على سمعته وجدارته الائتمانية.

– خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك: قد يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ٣ شهور بعد حلول موعد السداد وخرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ ٣ سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة[2].

---

[1] د. كمال رزيق ود. فريد كورتل، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – حالة البنوك الجزائرية، جامعة الزيتونة، الأردن.

[2] د. مفتاح صالح، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها -إدارتها – والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة – كلية العلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الزيتونة – الأردن، ٢٠٠٧

المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية :

تواجه البنوك التقليدية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها تقريباً لان العلاقة بينها وبين عملائها هي علاقة دائن بمدين على الدوام مهما اختلفت التسميات للعقود والمعاملات[1] .

تظهر المخاطرة الائتمانية في التسهيلات الائتمانية عندما يعجز المدين عن الوفاء بشروط الدين كاملة وفي موعدها[2] .

نورد بعض التسهيلات الائتمانية التي يتعامل بها المصرف التقليدي :

القروض : هي التسهيلات المستحقة الدفع بتاريخ معين متفق عليه بين المؤسسة المالية التقليدية والعميل .

السحب على المكشوف : هو التسهيلات الموضوعة تحت تصرف العميل من قبل المؤسسة المالية التقليدية ضمن حدود معينة وحتى تاريخ معين للسحب منها عند الحاجة .

الأوراق المحسومة : تشمل الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والسندات لأمر المحسومة لدى المؤسسة المالية التقليدية .

بطاقات الائتمان المصدرة : هي من التسهيلات التقليدية التي يترتب على استخدامها مديونية يمكن تقسيطها على العميل ضمن حدود مقررة لكل عميل مع ترتيب فوائد عليها .

الاعتمادات المستندية : هي من التسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية لصالح عملائها على نحو تلتزم فيه البنوك بأن تدفع إلى المستفيدين قيمة تلك الاعتمادات المفتوحة لحساب عملائها . سواء أكانت قيمة هذه الاعتمادات مستحقة لدى الاطلاع على المستندات، أم كانت مستحقة في تاريخ لاحق للاطلاع عليها .

القبولات المصرفية : هي من التسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية لصالح عملائها، وهي تعهد من تلك المؤسسات لحساب أحد عملائها أو لحسابها بأن تدفع إلى المستفيدين قيم الأوراق المقبولة في تاريخ استحقاقها .

---

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

[2] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني، ٢٠٠٩

الضمانات المصرفية: هي من التسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية لصالح عملائها، وتمثل تعهداً يصدر منها بناء على طلب عميله بأن يؤدي إلى طرف ثالث المبالغ المبينة في الضمانات عند طلبه خلال مدة محددة.

عمليات القطع الأجنبي: هي من التسهيلات التقليدية المقدمة للعملاء الخاصة بالعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.

المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية تواجه هذا النوع من المخاطر في صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على عقود المداينة[1].

نورد بعض صيغ التمويل والاستثمار التي يتعامل بها المصرف الاسلامي:

المرابحة والمساومة: هي من صيغ البيوع وتمثل أساليب للتمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية لأغراض تلبية احتياجات العملاء من الأصول المنقولة وغير المنقولة ويشترط في المرابحة خلافًا للمساومة بيان تكلفة السلعة على المؤسسة؛ تأتي المخاطرة من خلال تأخر العميل في سداد ما عليه في الآجال المحددة[2].

المضاربة: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسات لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة فتكون شريكًا بالمال (رب المال) مع طرف آخر(المضارب) يكون شريكًا بالعمل ويتولى الإدارة، ويتم توزيع الأرباح المتحققة وفق لحصص شائعة محددة النسبة في العقد. ويتحمل رب المال الخسائر التي تتحقق ما لم يثبت تعدي المضارب أو تقصيره[3].

وتتعرض لمخاطر عدم دفع المضارب لمستحقات المصرف ومخاطر تآكل رأس المال وعند إنهاء المضاربة والتنضيض والقسمة يصبح نصيب البنك مضمونًا على العامل.

المشاركة الدائمة والمتناقصة: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسات لعملائها من خلال مشاركة العملاء في رأس مال مشروع أو عملية معينة مقابل المشاركة في الأرباح والخسائر بنسب محددة في العقد[4] وقد

---

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق.
[2] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.
[3] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤١.
[4] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤١.

يتحول رأس المال المستثمر في عقد المشاركة او المضاربة الى دين في حالة ثبوت إهمال أو سوء تصرف المضارب أو الشريك الذي يدير مشروع المشاركة؛ في حال عدم السداد، يحظر على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في بعض الأنظمة فرض أي غرامة إلا في حالة المماطلة، مما يؤدي إلى زيادة احتمال عدم السداد. وفي تلك الأنظمة يحظر على تلك المؤسسات استخدام مبلغ أي غرامة لمنفعتها، ويجب عليها التبرع بمبلغ أي غرامة لصرفها في أوجه البر، وهذا كله يؤدي لزيادة تكلفة عدم السداد[1].

تعتبر صيغ المشاركة من أقل الصيغ استخداماً في المصارف الإسلامية بسبب المخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بها بسبب:

- عدم وجود ضمانات كافية خاصة الضمانات الأخلاقية للزبائن.
- ضعف كفاءة المصارف الإسلامية في تقييم المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها.
- طبيعة مصادر الأموال في البنوك الإسلامية التي يغلب عليها طابع الحسابات القصيرة الاجل ويفرض استخداما قصير الاجل من خلال المرابحة والاجارة وفي حالة استخدم المصرف هذه الأموال في المشاركات فانه سيتعرض لنوع من مخاطر التوازن المالي[2].

الإجارة التشغيلية والتمويلية: أسلوب لتمويل احتياجات العملاء من المنافع والأصول، بحيث تتولى المؤسسة المالية شراء الأصول وإيجارها للعملاء لفترات محددة مقابل دفعات إيجارية دورية وفقا للعقد[3].

وتتعرض لمخاطر عدم قدرة المستأجر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية بالإضافة الى المخاطر المتعلقة بالأصل المؤجر يتحملها المؤجر خلال مدة الاجارة فأي هلاك يلحق بالأصل دون تعدي أو إهمال المستأجر يتحمل تبعته المؤجر كما يتعين عليه تحمل نفقات التأمين والصيانة الأساسية للأصل المؤجر والضرائب المفروضة على ملكية هذا الأصل أو دخله[4].

---

[1] المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠٠٥.

[2] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.

[3] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤١.

[4] حسان، حسين حامد، آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية الحادي عشر، البحرين،٢٠١٢، ص٣

الاستصناع: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسة للعملاء تلتزم فيه بتصنيع المعدات أو السلع أو إنشاء المباني أو الأصول الرأسمالية المختلفة وفقا للمواصفات المتفق عليها وبحيث يكون للمؤسسة الحق في استصناع غيرها من خلال عقد استصناع موازٍ[1].

السلم: أسلوب تمويلي تقدمه المؤسسة للعملاء من أصحاب الزروع والثمار والتجارات الذين يحتاجون إلى النفقة عليها وعلى أنفسهم، ويكون للمؤسسة الحق في السلم مع غيرهم من خلال عقد سلم موازٍ[2].

والسلم والاستصناع يتولد عنه دين سلعي لا نقدي وتتضح أن المخاطر في كل منهما في عدم تسليم العميل السلعة في الوقت المحدد الامر الذي يؤدي ربما إلى انخفاض سعر السلعة في السوق أو تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه مما يترتب عليه خسارة محتملة في الدخل أو حتى في رأس المال.

ونظراً للخصائص الفريدة لكل أداة من أدوات التمويل مثل الطبيعة غير الملزمة لبعض العقود فان مرحلة البدء في التعرف على مخاطر الائتمان قد تختلف من أداة إلى أخرى وعليه فان تقييم مخاطر الائتمان يجب أن يتم بشكل مستقل لكل أداة تمويل على حدة من أجل تسهيل عمليات المراقبة الداخلية الملائمة وعمليات إدارة المخاطر.

على البنوك الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار الأنواع الأخرى من المخاطر التي تؤدي إلى نشوء مخاطر ائتمان ومن أمثلة ذلك أن تتحول المخاطر المتأصلة في طبيعة عقد المرابحة من مخاطر سوق إلى مخاطر الائتمان.

وفي مثال آخر يتحول رأس المال المستثمر في عقد المشاركة أو المضاربة إلى دين في حالة ثبوت إهمال أو سوء تصرف المضارب أو الشريك الذي يدير مشروع المشاركة[3]

وعلى البنوك الإسلامية عند تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف المتعامل معها أن تتأكد من:

١. أن المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.

٢. تجنب مخاطر الائتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو على مستوى المحفظة ككل)[4].

---

[1] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤٢.
[2] المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم(٣٧)، الاتفاقية الائتمانية، مرجع سابق، ص٩٤٢.
[3] المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق.
[4] محمد عبد الحميد عبد الحي، رسالة دكتوراه بعنوان استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف، جامعة حلب، ٢٠١٤.

مبعث تعرض البنك الإسلامي إلى معدل أعلى من المخاطر الائتمانية[1] :

إن الناظر إلى دفاتر البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يجد أن جانب الأصول في كليهما تحوي بصفة أساسية على الديون، ومع أن البنوك الإسلامية يفترض عنايتها بصيغ التمويل الأخرى مثل المضاربات والمشاركات فإنها في الواقع تركز على المرابحة والاستصناع؛ ولعل من مبررات ذلك أن القدرات المصرفية في إدارة المخاطر الائتمانية قد تطورت تطوراً عظيماً مما يمكن الاستفادة منه؛ بينما أن إدارة مخاطر المضاربة والمشاركة لما يزل في مراحله الأولى وعمليات تطوير إنما تتم بالطرق الذاتية دون الاعتماد على معين الخبرات المصرفية التقليدية.

ومع ذلك يبقى أن الديون المصرفية لدى البنوك الإسلامية مختلفة عن البنوك التقليدية ولهذا الأثر المهم على المخاطر الائتمانية. ومن ذلك:

أ- عدم إمكانية زيادة الدين بعد ثبوته في الذمة: للقروض في المصارف التقليدية أجل ويلزم أن يسدد المدين ما عليه للمصرف عند حلول ذلك الأجل، ويعد مماطلاً إذا تأخر عن ذلك دون موافقة البنك؛ ولكنه إذا تأخر عن ذلك أو ماطل في السداد، زاد الدين في ذمته بمقدار ما زاد من الاجل؛ وتعمد البنوك على ما يسمى بإعادة جدولة الديون في الحالات التي يعجز العميل عن السداد في الوقت المقرر مع رغبته في استمرار علاقته المثمرة مع البنك واستعداده لتحمل فوائد إضافية.

لكن ذلك هو عين ربا الجاهلية المجمع على تحريمه وهو ما يشار إليه بقول المدين للدائن في العبارة المشهورة "زد لي في الأجل وأزيد لك في الدين" أو قول الدائن للمدين "أتقضي أم تربي" ولذلك لا سبيل إلى مثل ذلك في العمل المصرفي الإسلامي.

فإذا ماطل المدين الذي اشترى من البنك الإسلامي العقار أو المنقولات أو غيرها مرابحة أو بصيغة الاستصناع أو الإجارة والاقتناء لم يكن للمصرف أن يزيد عليه في الدين بفرض الغرامات التأخيرية؛ وما تقوم به بعض البنوك الإسلامية من فرض غرامات على التأخير إنما هو لغرض ردع المماطلين، ثم تتبرع بحصيلة تلك الغرامات لجهات البر والخير، إذ لا يجوز لها أن تستفيد من هذا الريع بتسجيله ضمن مصادر الدخل.

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق.

ب- تأثير صيغ العقد على معدل المخاطرة: إن الفرق الأساس بين نموذج المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي هو أن الثاني يعمل في الديون، فالعلاقة بين البنك وعملائه هي -بصرف النظر عن اسم المعاملة-علاقة دائن بمدين ومقرض بمقترض؛ أما البنك الإسلامي فإنه يعمل في البيوع وأنواع المشاركات والتأجير؛ وقد ظن البعض أن هذا سيعني أن مخاطر العمل المصرفي الإسلامي هي بالتعريف أعلى من المصرف التقليدي؛ الواقع أن هذا منظور خاطئ، إذ لا يمكن القول إن جنس القرض هو أدنى في المخاطرة من جنس البيوع أو المشاركات أو التأجير. لذلك فإن سعي البنوك الإسلامية الى جعل كل عملياتها في مجال المرابحة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مقدار المخاطر المصرفية. كما أن مجرد الإقراض لا يعني مخاطر قليلة.

ج- منع المتاجرة في الديون: بيع الدين إلى غير من هو عليه قبل أجله بأقل من قيمته الاسمية ممنوع وهذا يغلق الباب على المتاجرة في الديون؛ هذا يعني أن البنوك الإسلامية لا تستطيع حسم الكمبيالات لأن ذلك يؤول إلى الربا؛ والأهم من هذا إنه لا يمكن لتلك البنوك أن تعمد إلى تصكيك الديون المحمولة في دفاترها عن طريق بيعها إلى أطراف أخرى؛ إن وجود طريقة ذات كفاءة تمكن المصرف من إعادة تشكيل محفظة أصوله تؤدي بلا شك إلى قدرة أفضل على إدارة المخاطر ولا يتأتى ذلك في مصرف تشكل الديون معظم أصوله إلا ببيع الدين؛ فإذا كان بيع الدين ممنوعًا كما هو الحال في المصرفية الإسلامية، افتقرت هذه البنوك إلى المرونة في إدارة مخاطرها.

د- عدم جواز ضع وتعجل بالشرط: يعمد كثير من العملاء الى تصفية ديونهم قبل وقتها؛ ويكون هذا أحيانا حلاً مناسبًا لهم وللبنك؛ وهم عندما يفعلون ذلك فإنهم يعتمدون على نصوص في عقد القرض تبين مقدار الحسم الذي سيحصل عليه العميل لو فعل ذلك؛ ويتيح مثل هذا الأجراء إمكانية إدارة المخاطر الائتمانية بشكل يكفي بالنسبة للبنك. إلا أن مثل ذلك ممنوع في المرابحة فلا مانع من تعجيل السداد، ولا مانع من الحسم عند التعجيل. لكن فعل ذلك بالشرط المنصوص في العقد لا يجوز.

إدارة المخاطر في المصارف[1]:

[1] د. بوعظم كمال ود. شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.بتصرف.

- يمكن للمصارف الإسلامية أن ترتب المخاطر التي تتعرض لها حسب درجة الخطورة وإمكانية التعرض لها من خلال بناء أنظمة تكون مدمجة داخل نظم المعلومات التي تدير بها اعمالها.
- يمكن وضع دراسات على فترة ٥ سنوات لاستخلاص نسب إمكانية التعثر، ونسب الخسائر عند التعثر، وبالتالي منح ضمانة للمستثمرين الذين يترددون في استثمار أموالهم لعدم قناعتهم بوجود كفاءة إدارية في إدارة الاستثمارات ومخاطرها.
- غالبًا ما تقوم المصارف الإسلامية بدراسة وتقييم المخاطر بنفس الأساليب التي تقوم بها المصارف التقليدية سواء فيما يتعلق بمخاطر العميل أو البلد أو العملة وهذا ورغم اختلاف صيغ التمويل إلا أنه يجب على المصارف الإسلامية ان تتابع تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية وبالتالي فان المخاطر لا تنحصر فقط في إدارة الأموال ولكن في اختيار شركائها في المشاريع والاشراف على الاستثمار ومتابعته ومراقبته.
- تطوير بعض تقنيات إدارة المخاطر المستخدمة في المصارف التقليدية كإمكانية تحويل المخاطر من بنك إسلامي الى مؤسسات مالية أخرى عبر طرق مستحدثة مثل التامين التكافلي.
- تواجه المصارف الإسلامية مخاطر ائتمانية اعلى من المصارف التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به المصارف الإسلامية، كما أن المصارف الإسلامية مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان وفق قيود الشريعة الإسلامية.

أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية:

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

– الدراسة الوافية لكافة طلبات الائتمان من حيث كل جوانب الائتمان.

– أخذ الضمانات حسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة.

– اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وضمن صلاحيات محددة.

– التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان؛ حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

– مراقبة التركزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية وحسب الضمانات وإرسال تقارير دورية عنها لاتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية عند اللزوم.

الفرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية:

يستخدم المصرف فرضيات متعددة لإجراء اختبارات الجهد على المحفظة الائتمانية؛ تغطي هذه الفرضيات بشكل عام المخاطر الائتمانية المتوقعة والزيادة في مخصصات التدني المطلوبة لتغطية هذه المخاطر.

يندرج تحت هذه الفرضيات زيادة وانتقال في الديون غير المنتجة من كل فئة دين إلى الفئة الأدنى بنسب وسيناريوهات متعددة وفقًا للمخاطر الائتمانية المتوقعة في كل منطقة؛ بالإضافة لذلك، تختبر الفرضيات المستخدمة أثر التدهور في الجودة الائتمانية للتعرضات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية والانخفاض في القيمة السوقية للضمانات العقارية على الديون غير المنتجة ومخصصات التدني.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي وفقًا للتقارير السنوية لعام ٢٠١٨

توزيع المحفظة الائتمانية المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي وفقًا لدرجة المخاطر:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٪٠.٠٢	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٢
عادية مقبولة المخاطر	٪٩.٦٣	٪٦.١٦	٪٤٤.٧٩	٪٥.٦٨	٪٦٦.٢٥
تحت المراقبة	٪٣.٥٢	٪٠.٥٨	٪١٠.٦٥	٪٢.٧٣	٪١٧.٤٧
غير عاملة	٪٣.١٧	٪١.٠٠	٪٨.٥٧	٪٣.٥١	٪١٦.٢٦
المجموع	٪١٦.٣٥	٪٧.٧٣	٪٦٤.٠١	٪١١.٩١	٪١٠٠.٠٠
الفوائد المعلقة/غير العاملة	٪٧.٨٤	٪١.٠٢	٪٣٢.٤٤	٪١١.١٨	٪٥٢.٤٩
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	٪١.٥٣	٪٠.١١	٪٢.٨٥	٪٠.٩٣	٪٥.٤١

مما ورد أعلاه نجد تتركز المحفظة الائتمانية بنسبة ٦٦.٢٥٪ في فئة الديون المقبولة المخاطر بينما الديون غير العاملة بنسبة ١٦.٢٦٪ وهذا ما يعني تعرض المحفظة لمخاطر ائتمانية قليلة في حال عدم سداد الديون المتعثرة بالإضافة الى تركز بنسبة ٦٤.٠١٪ في التمويلات الممنوحة للشركات الكبرى

توزيع مصادر التمويل والتسهيلات الائتمانية المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي:

مصادر التمويل	المبلغ/ ل.س	النسبة	التسهيلات	المبلغ/ ل.س	النسبة
حقوق المساهمين	٣٠,٣٧٢,٨٦٩,٧٨٣	٪٠.٠١	حسابات جارية مدينة	٧,٢٢١,٠٤٨,٠٠٠	٪٨.١١
ودائع الزبائن	٢٤٩,٤٨٨,١١١,٠٠٠	٪٩٩.٩٩	قروض وسلف	٨١,٧٨٤,٣١١,٠٠٠	٪٩١.٨٩
ودائع المصارف	٤,٦٤٢,٣٨٠,٥٠٦	٪٠.٠٠	سندات محسومة		
المجموع	٢٨٤,٥٠٣,٣٦١,٢٨٩			٨٩,٠٠٥,٣٥٩,٠٠٠	

تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة من اجمالي الودائع ما نسبته ٣٥.٦٪ وهي نسبة متدنية الى حد ما كون نشاط المصرف يعتمد بالدرجة الأولى على الإقراض وبالتالي عدم استخدام أموال المودعين في النشاط الأساسي للمصرف.

توزيع الضمانات المقبولة لبنك بيمو السعودي الفرنسي المقابلة للتصنيف الائتماني:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٪٠.٠٣	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٣
عادية مقبولة المخاطر	٪١٠.٦٥	٪٧.١٥	٪٤٩.٩٣	٪٦.٣٠	٪٧٤.٠٣
تحت المراقبة	٪٣.٩٦	٪٠.٦٧	٪٩.٦٤	٪٢.٥٩	٪١٦.٨٦
غير عاملة	٪٢.٠٠	٪١.١٦	٪٣.٧٧	٪٢.١٥	٪٩.٠٨
المجموع	٪١٦.٦٤	٪٨.٩٨	٪٦٣.٣٤	٪١١.٠٥	٪١٠٠.٠٠

نلاحظ تركز الضمانات لفئة الديون المقبولة المخاطر بنسبة ٧٤٪ ومعظمها من الشركات الكبرى بنسبة ٦٣٪ بينما الضمانات لفئة الديون غير العاملة بنسبة ٩.٠٨٪ يعرض المصرف لمخاطر عالية في حال عدم سداد المتعاملين للديون.

شكلت الضمانات المقبولة لبنك بيمو السعودي الفرنسي ما يعادل قيمته ٧٦.٦ مليار ل.س توزعت بنسبة ١.٨٢٪ ضمانات نقدية و ٨٣.٢٣٪ ضمانات عقارية و ١.٤٣٪ سيارات وآلات و ١٣.٥٣٪ ضمانات أخرى وهذا ما يعرض المصرف أيضا لمخاطر تركز الضمانات في حال عدم سداد العملاء وانخفاض أسعار الرهونات العقارية.

توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي وفقًا للقطاع الاقتصادي:

	صناعة	تجارة	زراعة	افراد وخدمات	المجموع
المبلغ/ل.س	١٩,٠٤٥,٢٦٠,٧٩٠	٣٣,٦٨٨,٤٧٧,٤٨٩	٩١,١٩١,٢٥٣	٢٣,٧٦٧,٩٣٩,٦٦٤	٧٦,٥٩٢,٨٦٩,١٩٦
النسبة	٢٤.٨٧٪	٤٣.٩٨٪	٠.١٢٪	٣١.٠٣٪	١٠٠.٠٠٪

نلاحظ قدرة المصرف على توزيع التسهيلات الممنوحة في القطاعات الاقتصادية بنسب متقاربة إلى حد ما وهذا ما يخفف من تعرضه لمخاطر التركز في القطاع الاقتصادي.

توزيع المحفظة الائتمانية المباشرة لبنك الشام الاسلامي وفقًا لدرجة المخاطر :

التمويلات المباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪	٠.٠٠٪
عادية مقبولة المخاطر	١.٢٢٪	٣.٢٧٪	٨٤.٨٢٪	٢.٩٠٪	٩٢.٢١٪
تحت المراقبة	٠.٠٠٪	٠.٠٩٪	٣.٧٨٪	٠.٧٢٪	٤.٥٨٪
غير عاملة	٠.٤٠٪	٠.٠٣٪	٢.٢٥٪	٠.٥٢٪	٣.٢٠٪
المجموع	١.٦٢٪	٣.٣٩٪	٩٠.٨٥٪	٤.١٤٪	١٠٠.٠٠٪
العوائد المعلقة/غير العاملة	١.٨٨٪	٠.٢٤٪	٢.٦٢٪	٠.٤٧٪	٥.٢١٪
مخصص تدني ذمم البيوع مؤجلة وارصدة التمويلات	٠.٤٠٪	٠.١٠٪	٤.٣٣٪	٠.٥١٪	٥.٣٥٪

مما ورد أعلاه نجد تتركز المحفظة الائتمانية بنسبة ٩٢.٢١٪ في فئة الديون المقبولة المخاطر بينما الديون غير العاملة بنسبة ٣.٢٠٪ وهذا ما يعني تعرض المحفظة لمخاطر ائتمانية قليلة جدا في حال عدم سداد الديون المتعثرة بالإضافة الى تركز بنسبة ٩٠.٨٥٪ في التمويلات الممنوحة للشركات الكبرى.

توزيع مصادر التمويل وذمم البيوع المؤجلة لبنك الشام الإسلامي :

	المبلغ/ل.س	النسبة		المبلغ/ل.س	النسبة
ايداعات المصارف	٢٨,٢٢٢,٠٤٢,٤٩٥	٢٣.٣٤٪	المرابحات	٥٠,٧٨٢,٩٥٢,٠٣٢	١٠٠٪
ارصدة العملاء	٥٣,٩٦٧,٠٦٨,٣٩٥	٤٤.٦٤٪			
حسابات استثمار مطلقة	٣٨,٧٠٧,٧٧٣,٢٥٠	٣٢.٠٢٪			
المجموع	١٢٠,٨٩٦,٨٨٤,١٤٠			٥٠,٧٨٢,٩٥٢,٠٣٢	

تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة من اجمالي الودائع ما نسبته ٤٢.٠١٪ ونسبة ٩٤.١٠ ٪ من ودائع العملاء وهي نسبة جيدة وما يدل على حسن إدارة المصرف لأمواله وقدرته على استخدام السيولة المتاحة لديه من أموال المودعين في التمويلات والبيوع المؤجلة.

توزيع الضمانات المقبولة لبنك الشام الاسلامي المقابلة للتصنيف الائتماني:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
عادية متدنية المخاطر	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠	٪٠.٠٠
عادية مقبولة المخاطر	٪١.١٥	٪٢.٤٧	٪٨٦.٩٢	٪٢.٩٩	٪٩٣.٥٣
تحت المراقبة	٪٠.٠٠	٪٠.٠٩	٪٣.٧٦	٪٠.٦٠	٪٤.٤٦
غير عاملة	٪٠.٤٠	٪٠.٠٣	٪١.٣١	٪٠.٢٧	٪٢.٠٢
المجموع	٪١.٥٥	٪٢.٦٠	٪٩١.٩٩	٪٣.٨٦	٪١٠٠.٠٠

نلاحظ تركز الضمانات لفئة الديون المقبولة المخاطر بنسبة ٩٣.٥٣٪ ومعظمها من الشركات الكبرى بنسبة ٩١.٩٩٪ بينما الضمانات لفئة الديون غير العاملة بنسبة ٢.٠٢٪ يعرض المصرف لمخاطر عالية في حال عدم سداد المتعاملين للديون.

شكلت الضمانات المقبولة لبنك الشام الاسلامي ما يعادل قيمته ٤٨.٧ مليار ل.س توزعت بنسبة ٠.٠١٪ ضمانات نقدية و ٤٨.٤٨٪ ضمانات عقارية و ٥.٦٦٪ سيارات وآلات و ٤٥.٨٦٪ كفالات مصرفية وهذا ما يعكس استيفاء المصرف لضمانات مختلفة مما يخفف من مخاطر تركز الضمانات في حال عدم سداد العملاء وانخفاض أسعار الرهونات العقارية.

توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة لبنك الشام الاسلامي وفقًا للقطاع الاقتصادي:

صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أخرى	افراد وخدمات	المجموع
٣,٩٨٦,١٢٣,٠٦٨	٤٠,١٠٩,٩٤٨,٢٣١	٢٢٥,١٨٥,٨٩٨	١١٧,٥٧٧,٠٥٦	١,٢٨٣,٠٥٨,٦٣٣	٢,٢٥٩,١٧١,٩٧٨	٤٧,٩٨١,٠٦٤,٩٥٥
٪٨.٣١	٪٨٣.٦٠	٪٠.٤٧	٪٠.٢٥	٪٢.٦٧	٪٤.٧١	٪١٠٠.٠٠

نلاحظ تركز التسهيلات الممنوحة في القطاع الاقتصادي وهذا ما يعرض المصرف لمخاطر التركز في القطاع الاقتصادي.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي من حيث تغطية الضمانات للديون:

	بنك بيمو			بنك الشام		
	قيمة التسهيلات	الضمانات المقابلة	التغطية	قيمة التمويلات	الضمانات المقابلة	التغطية
عادية متدنية المخاطر	٢٢,٢٢٣,٩٢٨	٢٢,٢٢٣,٩٢٨	٪١٠٠.٠٠	٠	٠	٠
عادية مقبولة المخاطر	٥٨,٩٢٦,٣٩٥,٣٠٤	٥٦,٧٣٥,٤٣٤,٩١٩	٪٩٦.٢٢	٤٦,٨٢٨,٨٧٢,٣٧٢	٤٥,٦١٠,٤٥٦,٣٥٣	٪٩٧.٤٠
تحت المراقبة	١٥,٥٥٢,٧١٨,٥٨٦	١٢,٩٢٠,٩٠٦,٧٦٩	٪٨٣.٠٨	٢,٣٢٧,٨٧٥,٠٨٧	٢,١٧٣,٧٠٤,٠٠٧	٪٩٣.٣٨
غير عاملة	١٤,٤٦٨,٠٢١,٢٨٧	٦,٩٥٨,٠٨٢,٦٢٠	٪٤٨.٠٩	١,٦٢٧,٢٠٤,٥٧٣	٩٨٣,٥٥١,٩٦٠	٪٦٠.٤٤
غير عاملة بعد تنزيل الفوائد / العوائد المعلقة	٦,٨٧٤,٢٢٥,٠٩٧	٦,٩٥٨,٠٨٢,٦٢٠	٪١٠٠	١,٥٤٢,٤١٧,٦٢٠	٩٨٣,٥٥١,٩٦٠	٪٦٣.٧٧

نلاحظ قدرة بنك الشام على تغطية ديونه بنسب تغطية أعلى من بنك بيمو وخاصة بالنسبة للديون غير العاملة حيث تغطي الضمانات أصل التمويلات والربح بنسبة ٦٠٪ مقابل نسبة تغطية لبنك بيمو ٤٨٪ الا ان قدرة بنك بيمو بتغطية أصل القروض بنسبة ١٠٠٪ حيث تشكل الفوائد المعلقة من الديون غير العاملة نسبة ٥٢.٤٩٪

يتعرض بنك بيمو لمخاطر تركز في توزيع المحفظة اقل من بنك الشام حيث يعتمد بنسبة ١٦٪ من محفظته لتمويل الافراد و ١١٪ للمؤسسات المتوسطة بينما بنك الشام تتركز محفظته بنسبة ٩٠٪ في الشركات الكبرى إلا أن من مخففات ذلك تعرض الشركات الكبرى للفشل والتعثر باحتمالات أقل.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي من حيث توزع المحفظة:

تسهيلات مباشرة	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٪١٦.٣٥	٪٧.٧٣	٪٦٤.٠١	٪١١.٩١	٪١٠٠.٠٠
بنك الشام	٪١.٦٢	٪٣.٣٩	٪٩٠.٨٥	٪٤.١٤	٪١٠٠.٠٠

يتعرض بنك بينو لمخاطر تركز في توزيع المحفظة اقل من بنك الشام حيث يعتمد بنسبة ١٦٪ من محفظته لتمويل الافراد و ١١٪ للمؤسسات المتوسطة بينما بنك الشام تتركز محفظته بنسبة ٩٠٪ في الشركات الكبرى إلا أن من مخففات ذلك تعرض الشركات الكبرى للفشل والتعثر باحتمالات أقل.

مقارنة بين بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الشام الإسلامي من حيث توظيف أموال المودعين:

توظيف بنك الشام لأموال المودعين في التمويلات بنسب أفضل من توظيف بنك بيمو.

	بنك بيمو	بنك الشام
اجمالي الودائع	٢٨٤,٥٠٣,٣٦١,٢٨٩	١٢٠,٨٩٦,٨٨٤,١٤٠
ودائع العملاء	٢٤٩,٤٨٨,١١١,٠٠٠	٥٣,٩٦٧,٠٦٨,٣٩٥
المحفظة الائتمانية	٨٩,٠٠٥,٣٥٩,١٠٥	٥٠,٧٨٢,٩٥٢,٠٣٢
نسبة المحفظة / اجمالي الودائع	٪٣١.٢٨	٪٤٢.٠١
نسبة المحفظة / ودائع العملاء	٪٣٥.٦٨	٪٩٤.١٠

خلاصة البحث:

– رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني. وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عند حدوثها.

– يعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة[1].

– من الواضح من خلال العرض السابق بأن البنوك الإسلامية انتهجت نفس نهج البنوك الربوية في مواجهة خطر المماطلة وذلك باعتمادها على أساليب تعويض الدائن عند فوات الربح أكثر من اهتمامها بأساليب الزجر والردع والتشهير بالمماطل.

– الصيغ والأساليب المتاحة للبنوك التقليدية التي تستخدمها في إدارة المخاطر الائتمانية ليست جميعها متاحة للبنوك الإسلامية، نتيجة للمحظورات الشرعية. ونتيجة لذلك كانت المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية أعلى من المخاطر الائتمانية في البنوك الربوية.

[1] د. مفتاح صالح، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها -إدارتها – والحد منها، مرجع سابق

– اعتماد البنوك الاسلامية على المرابحة كصيغة وحيدة تقريباً لتوظيف أموالها، حيث تصل المرابحات إلى ما يزيد عن ٩٠٪ من العمليات في عدد من البنوك الإسلامية. وحتى تلك التي نجحت في استخدام صيغ أخرى تركز على الصيغ المولدة للديون مثل الاستصناع. ولقد أدى التركيز على المرابحات إلى حرمان هذه المصارف من الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها صيغ المضاربة وأنواع العقود القائمة على المشاركة والتأجير. ولعل أحد أهم أسباب ذلك هو أن البنوك الإسلامية تنافس البنوك التقليدية في أسواقها.

– المضاربة والمشاركات بأنواعها تحمل في طياتها معدلاً أعلى من المخاطر الأخلاقية؛ ذلك أن هذه الصيغ تعتمد بالإضافة إلى الظروف المحيطة على قرارات وأمانة عميل البنك بالنشاط التجاري؛ ولذلك إذا كان المستوى الأخلاقي لذلك العميل هو دون المستوى المطلوب أصبح الوصول إلى الأهداف المرجوة من الاستثمار غير ممكن. إلا أن هذه الصيغ تمتاز بقدرتها على استيعاب جميع المخاطر وإدخالها ضمن الربح. ولا تصطدم عند محاولة معالجتها بأي ضوابط شرعية[1].

[1] د. خديجة خالدي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مرجع سابق.

عقد المشاركة

د. فاطمة الفرحاني

عضو مختبر الأصول الشرعية للمعاملات والكونيات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

سايس - المغرب

يعتبر عقد المشاركة من الصيغ الاستثمارية المتميزة في المصارف الإسلامية، حيث تتم عملية التمويل عن طريق مساهمة المؤسسة البنكية التشاركية في بعض المشاريع الاستثمارية، فتصبح بذلك شريكا استثماريا يسهر على تحقيق الربح، ومن ثم فهي تتجاوز دور الوسيط المالي، كما يتميز هذا النظام بتحميل الشريك من الأعباء ما يأخذه من الحقوق، مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية، فهو عكس البنوك التقليدية التي تعتمد بالأساس على القروض الربوية.

يكتسي عقد المشاركة أهمية بالغة، تبرز من خلال قيامه على بناء اقتصاد تضامني تعمل فيه رؤوس الأموال على تنمية أرباحها، بغية تحقيق التكافل الاجتماعي، وكذا التنزيل السليم المراعي للشريعة الإسلامية، للإجابة على هذا الاشكال المطروح ندرس المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهمي لعقد المشاركة وخصائصها

المحور الثاني: الصيغ المصرفية لعقد المشاركة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعقد المشاركة وخصائصها.

أولا: مفهوم عقد المشاركة

١– عقد المشاركة في اللغة: تعني "اختلاط نصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز"، ويقال "شارك فلان فلانا شركة مفاوضة، هو أن يكون مالهما جميعا في كل شيء يملكانه بينهما"، ومن ثم فالشركة تفيد في اللغة التعدد والاختلاط والاشتراك في شيء بين اثنين فصاعدا.

٢– عقد المشاركة في الإصلاح عند الفقهاء الأربعة:

في المذهب المالكي: هي "كل ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح وقد يحصل بغير قصد كالإرث".

في المذهب الحنفي: هي "عقد بين المتشاركين في الأصل والربح".

في المذهب الشافعي: هي "شركة تحدث بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح".

في المذهب الحنبلي: "ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشيوع".

واتفق جميع الفقهاء على أن الشركة يقصد منها خلط الأموال بين شريكين فأكثر من أجل التصرف والحصول على ربح وذلك باختيارهم في هذا الخلط، إلا أن المالكية أن المال الموروث والذي يكون على الشيوع وتحصل منه أرباح قبل القسمة يعد في حكم الشركة.

٣- عقد المشارك في المصارف الإسلامية: عرف المشرع المغربي المشاركة في المادة ٥٨ الفقرة الثالثة بأنها: "كل عقد يكون الغرض منه مشاركة بنك تشاركي في مشروع قصد ربح. وعرف المشرع المغربي المشاركة في المادة ٥٨ من قانون ١٢-١٠٣ بأنها" كل عقد يكون الغرض منه مشاركة بنك تشاركي في مشروع قصد تحقيق ربح. يشارك الأطراف في تحمل الخسائر في حدود مساهمتهم وفي الأرباح حسب نسب محددة مسبقا بينهم".

وعرفها أيضا في المادة ٣١ من منشور والي بنك المغرب على أنها: "يقصد بعقد المشاركة كل عقد شركة يكون الغرض منه مشاركة مؤسسة في رأس مال مشروع جديد أو قائم قصد تحقيق ربح، توزع الأرباح ويتم تحمل الخسائر بين الشركاء، حسب حصصهم في رأس مال الشركة، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك فيما يخص توزيع الأرباح لمصلحة الشركة.

يتضح من خلال المواد ٥٨ و٣١، بأن عقد المشاركة في القانون المغربي" هو عقد بين البنك التشاركي والعميل طالب التمويل، في إنشاء مشروع جديد أو قائم، حيث يساهم كل واحد منهما بنسبة معينة من رأس المال والذي قد يكون متساويا أو متفاوتا حسب الاتفاق، على أن يتم تقسيم الربح كل حسب نسبة رأس المال الذي قدمه أو حسب الاتفاق، كما يتم تحمل الخسارة على قدر رأس المال.

أما في المعايير الشرعية فالمشاركة هي: "أن يشترك اثنان أو أكثر بمال معلوم من كل شريك بحيث يحق لكل منهما التصرف في مال الشركة، والربح بينهما بحسب الاتفاق والخسارة بقدر رأس المال".

والخلاصة التي تستفاد من هذه التعاريف المتنوعة، أن عقد المشاركة هو نظام اقتصادي عادل، يستبعد التعامل بسعر الفائدة، وتكون الصيغة عبارة عن مشاركة بين البنك والمتعامل على أساس تقاسم رأس المال والعائد إن كان المشروع جديد أو قائم، وقد يتم ذلك عبر المساهمة في ملكية أصول معينة في مشاركة

دائمة أو مؤقتة بشرط أن يتم تقاسم الربح طبقا للاتفاق المبرم بين الطرفين، وفي حالة وقوع الخسارة يتحملها كلا الطرفين، بناء على قاعدة الغنم بالغرم.

خصائص عقد المشاركة: يتميز التمويل بالمشاركة بمجموعة من الخصائص من بينها:

– الدقة في دراسة المشاريع وذلك بإلزامية البنك التشاركي وشركائه بدراسة المشروع دراسة دقيقة لتقدير مردوديته والنتائج المتوقعة من المشروع، باستخدام جميع ما يتوفرون عليه من خبرات فنية وتقنية ممكنة، وذلك للتقليل من المخاطر التي يحتمل أن تعترض المشروع.

– القيام على المشاركة بدلا من نظام الفوائد، فهو نظام يحارب المجهول، لأن البنوك التقليدية تمول المشروعات بالقروض بفائدة، دون أن يكون لها ارتباط بالمسؤولية وتحمل أي مسؤولية من الخسائر، بينما التمويل بالمشاركة يتحمل المصرف والمستثمرون والمستخدمون للمال المسؤولية والمخاطر، فهم يقتسمون جميعا كل تبعات المشروع بمخاطرها وأرباحها وخسائرها إن كانت.

– جمع الادخار وتوجيهه نحو المشروعات الاقتصادية ذات الأولوية والنفع العام وزيادة السيولة لدى البنوك التشاركية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الاستفادة من الأموال لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

لذلك يتناسب عقد المشاركة مع روح الشريعة الإسلامية.

الصيغ المصرفية لعقد المشاركة: تعد صيغة التمويل بالمشاركة من العقود المعتمدة في التعاملات المالية الإسلامية، وأكثر الصيغ مرونة وملاءمة، فيمكن أن تلبي حاجيات المجتمع وأن تساعد في تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، وتستخدمها المصارف الإسلامية التمويل وذلك بتمويل شخص أو شركة على أساس عقد المشاركة، فيحدد مقدار التمويل البنكي من رأس مال الشركة ويفوض المصرف طالب التمويل بالإشراف على المشروع وإدارته، وللمصرف أن يتدخل في إدارة المشروع بالقدر الي يضمن له الاطمئنان إلى حسن إدارة المشروع ونجاحه، والتزام الشريك بالشروط والبنود المتفق عليها في عقد المشاركة، حماية لأموال العملاء وفي التعاملات المصرفية الإسلامية يميز بين نوعين من المشاركة المتناقصة والمشاركة الثابتة:

أولا: الاستثمار بالمشاركة المتناقصة (المنتهية بتمليك): بقصد بالمشاركة المتناقصة حسب ما جاء في المادة ٥ من توصية والي بنك المغرب، على أنها قيام المؤسسة البنكية بالمساهمة في رأس مال الشركة

بحصة تناقصية مع مرور الوقت حتى تنسحب كليا منه، وذلك بمشاركة البنك في تمويل مشروع معين مع أحد عملائه بحيث لا يستمر شريكا في هذا المشروع، بل ينسحب تدريجيا من المشاركة حتى ينتهي امتلاك المشروع للعميل بالكامل، دفعة واحدة حسب ما تقتضيه الشروط، مع استرداد المال الذي قدمه لتمويل المشروع والأرباح الناتجة منه.

فالمصرف في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعلى جميع الالتزامات غير أنه لا يريد من التعاقد البقاء والاستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة بل يعطي الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع.

١- صور عقد المشاركة: صادق مؤتمر المصرف الإسلامي الذي انعقد بدبي سنة ١٩٧٩ على هذه المشاركة واعتبرها شكلا جديدا من شركات الأموال المعروفة في الفقه الإسلامي وأوصى المؤتمر بأن تأخذ إحدى الصور التالية:

الصورة الأولى: أن يتفق المصرف مع متعامله على تحديد حصة كل منهما في رأس مال الشركة وشروطها، ويكون بيع حصص المصرف إلى المتعامل بعد إتمام الشركة بعقد مستقل بحيث يكون له الحق في بيعها للمصرف أو لغيره، وكذلك الأمر بالنسبة للمصرف بأن تكون له حرية بيع حصصه للمتعامل شريكه أو غيره.

الصورة الثانية: هذه الصورة يتفق المصرف مع متعامله على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع له دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه متفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل.

الصورة الثالثة: فيها يحدد نصيب كل من المصرف وشريكه في المشاركة في صور أسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة، ويحصل كل من الشريكين على نصيبه من الإيراد المتحقق، وللشريك إن شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددا معينا كل سنة بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة المصرف متناقصة إلى أن يتم تمليك شريك المصرف الأسهم بكاملها فتصبح له الملكية المنفردة في الشيء موضوع المشاركة دون شريكه الآخر.

٢- الخطوات العملية للمشاركة المنتهية بالتمليك :

- يتقدم العميل للبنك التشاركي بطلب المشاركة في مشروع استثماري معين مشاركة تناقصية، يتضمن هذا الطلب معلومات تفصيلية عن المشروع مرفقة بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من قبل القسم المكلف بدراسة المشاريع في البنك التشاركي وفق ضوابط ومعايير التمويل المعمول بها في المصارف الإسلامية.
- بعد موافقة البنك التشاركي على موضوع المشاركة تحدد قيمة التمويل الذي يقدمه المصرف وكيفية الدفع وشروطه، وتحدد الضمانات المطلوبة لصالح البنك، قبول المصرف التنازل عن حصته في المشروع للشريك جزئيا أو كليا.
- بعدها يتم ابرام عقد المشاركة وفق الشروط المتفق غليها ويتم توقيع العقد من قبل ممثلي المصرف وطالب التمويل، ويحتفظ كل طرف بنسخة من العقد ويتم إحالة الموضوع إلى القسم المعني بالتنفيذ والمتابعة، فيحصل الشريك على التمويل الذي طلبه وتبدأ المشاركة.
- توزيع الأرباح يكون بحسب الاتفاق والخسارة بقدر رأس المال.
- بيع الحصة أو السهم بعقد جديد في الوقت المتفق عليه.

٣- الاستثمار بالمشاركة الثابتة

يقصد بها المشاركة التي يدخل المصرف فيها باعتباره شريكا مع العميل في مشروع تجاري أو صناعي أو خدمي، وتكون حصة المصرف ثابتة في الشركة إلى حين انتهاء المدة المحددة لها. في هذا النوع من المشاركة كل فرد يشترك بماله ويتحمل كل التزامات، ويستمر وجود كل طرف فيها حتى نهاية العقد بحيث يبقى كل طرف محتفظ بحصته في رأس مال المشروع، حتى تتم تصفية الشركة، وتوزيع نتاجها بين البنك والمتعامل حسب نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال، وهي نوعان :

أ -**المشاركة الثابتة المستمرة :** يشترك فيها البنك التشاركي مع طرف آخر أو أكثر في مشروع دون تحديد مدة للمشاركة، ويوضع في إطار قانوني يكفل له الاستمرار، وتحدد العلاقة بين الأطراف على ضوء القواعد القانونية الواردة على هذا النوع من المشاركة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ب –المشاركة الثابتة المؤقتة: تكون المشاركة ثابتة في ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك، إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء يتضمن أجلا محددا لانتهاء العلاقة بينهما، والهدف منها هو تمويل صفقة تجارية أو عملية توريد أجهزة أو معدات أو عملية مقاولات وغيرها.

ثالثا: شروط المشاركة

- يجب على كل شريك التقييد بشروط العقد.
- تحديد نوع عقد المشاركة والهدف من هذه العملية.
- تحديد حصة كل مشارك في رأس مال الشركة.
- يجب أن يكون توزيع الأرباح وفقا لنسب معينة واضحة، يتم الاتفاق عليها بين الشركاء منعا للجهالة والغرر.
- في حالة الخسارة تكون بقدر حصة الشريك في أصل مال الشركة.
- تعيين مدة عملية المشاركة.

إن التمويل بالمشاركة يعد من أهم التمويلات مقارنة بالصيغ الأخرى واقربها إلى مقاصد الشريعة ومبادئها، ذلك أنه مبني على قاعدة الغنم بالغرم فهو بذلك مشارك في الربح والخسارة في المشروع، ولإنجاح هذه المعاملة يجب الاكثار من الصناديق الاستثمارية، وكذلك الاستعانة بالصناديق الوقفية الاستثمارية للدفع بعجلة هذا التمويل، والتشجيع على انشاء صناديق خيرية استثمارية تتولى إدارتها المصارف الإسلامية وفق عقد المشاركة.

دراسة حساسية المشروع في ظل ارتفاع التكاليف من خلال نقطة التعادل

أوهاج بادنين عمر
ماجستير تمويل ومحاسبة

تحليل الحساسية هو وسيلة تقييم اقتصادية للمشروعات الاستثمارية في بيئة يسودها عدم اليقين، لبيان العوامل التي تؤثر على الوضع الاقتصادي كمؤشر يساعد في الحكم على تلك المشروعات.

يتم تحديد عناصر كإيرادات المبيعات، وتكاليف التشغيل، والقدرة على الإنتاج، والاستثمار الأولي، والحياة المتوقعة، ... الخ؛ لتحليلها. بحيث يُنظر فيما إذا كان حجم التغييرات المعلمة الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في الآثار الاقتصادية للمؤشرات، تسمى هذه المعلمة عامل الحساسية.

لذلك فإن تحليل الحساسية هو دراسة العوامل ذات الصلة من منظور التحليل الكمي من وقوع تغيرات غير واثقين من واحد أو مجموعة من المؤشرات الرئيسية لتحليل جوهرها والمتغيرات ذات الصلة عن طريق تغيير قيمة كل مؤشر لبيان حجم التغييرات.

تحليل حساسية الأرباح

تهتم تحليل حساسية الأرباح بتحليل الحساسية على أثر التغيرات في مجال البحوث المتخصصة عندما تحدث العوامل ذات الصلة تقييد الأرباح في ظل ظروف معينة من الأرباح. والغرض الرئيسي هو لحساب الربح تحليل الحساسية من العوامل ذات الصلة مؤشر حساسية الربح يكشف عن العلاقة النسبية بين الربح والعوامل ذات الصلة، واستخدام المؤشرات حساسية توقعات الأرباح.

تجدر الإشارة إلى أن سعر متغيرات وسيطة هي إيرادات المبيعات، التكاليف المتغيرة لكل وحدة تغير في التكلفة الإجمالية للمتغيرات وسيطة، والمتغيرات الوسيطة المبيعات هامش المساهمة، وتكاليف ثابتة من المتغيرات الوسيطة والتكاليف الثابتة نفسها.

تحليل حساسية الاستثمار

تحليل حساسية الاستثمار من خلال تحليل العوامل ذات الصلة للتنبؤ بتحليل الحساسية للمؤشرات الرئيسية للتقييم الاقتصادي، مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي لدرجة النفوذ.

والغرض الرئيسي هو الكشف عن تحليل الحساسية المتصلة بالتغيرات في العوامل التي تؤثر على تقييم القرارات الاستثمارية.

يشمل تحليل حساسية الاستثمار:

١. حساب العوامل ذات الصلة التي تؤثر على التغيرات في صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي،.

٢. حساب التغير في حدود العوامل ذات الصلة.

أما معادلة دراسة حساسية المشروع من زاوية التغير في التكاليف وأثرها على عائد الاستثمار:

ع – ((التكلفة ÷ العائد) X ع X ك = صفر

بحيث أن:

ع: تمثل العائد على الاستثمار

ك: تمثل التكلفة الجديده لاغراض دارسة الحساسية

التكلفة: تمثل مبلغ التكاليف قبل دراسة الحساسية

العائد: يمثل مبلغ العائد قبل دراسة الحساسية

تفترض المعادلة دراسة حساسية المشروع من خلال متابعة التغير فى عائد الاستثمار الذي يحدث نتيجة للزيادة فى التكاليف إلى أن تصل لنقطة التعادل وبعدها يصبح المشروع غير مجدٍ.

مثال: مشروع رأسماله ١٠٠٠ جنيه وتكاليفه ٦٠٠ جنيه ومبيعاته ٧٥٠ يرغب المشروع الحصول على ١٥٪ كعائد استثمار، يرغب المستثمر بتحديد العائد بعد أثر الزيادة، على أساس احتمالات تغير التكاليف كالآتي:

١. احتمال الزيادة ١٠٪

٢. احتمال الزيادة ٢٥٪

٣. احتمال الزيادة ٢٦٪

– احتمال الزيادة ١٠٪: ١٥٪ – ((٦٠٠ ÷ ١٥٠) X ١٥٪ X ١٠٪ = ٩٪

– احتمال الزيادة ٢٥٪: ١٥٪ – ((٦٠٠ ÷ ١٥٠) X ١٥٪ X ٢٥٪ = ٠٪

– احتمال الزيادة ٢٦٪: ١٥٪ – ((٦٠٠ ÷ ١٥٠) X ١٥٪ X ٢٦٪ = –٠.٠٠٦

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

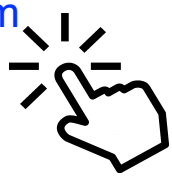

GIEM